A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

SCT/39/11
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 16 نوفمبر 2018

اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية

الدورة التاسعة والثلاثون
جنيف، من 23 إلى 26 أبريل 2018

التقرير

الذي اعتمدته اللجنة الدائمة[1]

مقدمة

1. عقدت اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية (المشار إليها فيما بعد بـ "اللجنة الدائمة" أو "اللجنة") دورتها التاسعة والثلاثين في جنيف في الفترة من 23 إلى 26 أبريل 2018.

2. ومُثلت الدول الأعضاء التالية في الويبو و/أو اتحاد باريس لحماية الملكية الصناعية في الاجتماع: الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بيلاروس، بنن، بوتان، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاصو، كمبوديا، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، الدنمرك، إكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، الكرسي الرسولي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (الجمهورية الإسلامية)، العراق، إيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، لاتفيا، ليتوانيا، ملاوي، ماليزيا، مالطا، موريتانيا، المكسيك، موناكو، المغرب، هولندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سنغافورة، سلوفاكيا، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السودان، السويد، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، أوروغواي، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة

[1] اعتُمد هذا التقرير في الدورة الأربعين للجنة العلامات.

الأمريكية، أوزبكستان، فنزويلا (الجمهورية البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي (106). وُمثل الاتحاد الأوروبي بصفته عضوا خاصا في اللجنة الدائمة. ومُثلت ولايات ميكرونزيا المتحدة وفلسطين بصفة مراقب.

3. و شاركت المنظمات الحكومية الدولية التالية في الاجتماع بصفة مراقب: المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI)، المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الصناعية (ARIPO)، الاتحاد الأفريقي (AU) ، منظمة بنيلوكس للملكية الفكرية (BOIP)، المنظمة الأوروبية الآسيوية للبراءات (EAPO)، المكتب الدولي للكروم والنبيذ (IWO)، مركز الجنوب (SC)، الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (WAEMU)، منظمة الصحة العالمية (WHO)، منظمة التجارة العالمية (WTO) (10).

4. وشارك ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية في الاجتماع بصفة مراقب: الجمعية الفرنسية لممارسي العلامات التجارية والتصاميم الصناعية (APRAM)، جمعية العلامات التجارية الصينية (CTA)، جمعية العلامات التجارية الأوروبية (AIM)، الرابطة الأوروبية لطلاب الحقوق (ELSA International)، برنامج الصحة والبيئة (HEP)، الجمعية الدولية لحماية الملكية الصناعية (AIPPI)، غرفة التجارة الدولية (ICC)، الاتحاد الدولي لوكلاء الملكية الفكرية (FICPI)، الرابطة الدولية للعلامات التجارية (INTA)، الجمعية الدولية لقانون النبيذ (AIDV)، جمعية الإنترنت (ISOC)، الجمعية اليابانية لوكلاء البراءات (JPAA)، الجمعية اليابانية للعلامات التجارية (JTA)، رابطة مالكي العلامات التجارية الأوروبيين (MARQUES)، الشبكة الدولية لأصحاب البيانات الجغرافية (oriGIn) (15).

5. وترد قائمة المشاركين في المرفق الثاني لهذه الوثيقة.

6. وأشارت الأمانة إلى المداخلات التي تم تقديمها وسجلتها.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

7. افتتحت السيدة وانغ بينينغ، نائبة المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) أعمال الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية (لجنة العلامات) ورحّبت بالمشاركين نيابة عن المدير العام.

8. وتولى السيد ديفيد مولس (الويبو) مهمة أمين لجنة العلامات.

البند 2 من جدول الأعمال: انتخاب الرئيس ونائبي الرئيس

9. أعيد انتخاب السيد عادل الملكي (المغرب) رئيسا للجنة، وأعيد انتخاب السيد ألفريدو كارلوس ريندون ألغارا (المكسيك) والسيد سيميون ليفيتشي (جمهورية مولدوفا) نائبين للرئيس.

البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

10. اعتمدت لجنة العلامات مشروع جدول الأعمال (الوثيقة SCT/39/1 Prov. 5).

البند 4 من جدول الأعمال: اعتماد مشروع تقرير الدورة الثامنة والثلاثين

11. اعتمدت اللجنة مشروع تقرير الدورة الثامنة والثلاثين (الوثيقة SCT/38/6 Prov.)

البيانات العامة

12. أعرب وفد إندونيسيا، متحدثا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادي، عن تطلع المجموعة إلى النجاح الى عقد الجلسة الإعلامية عن أسماء البلدان. ورأى الوفد أن الجلسة الإعلامية ستزيد من تعزيز الفهم المشترك لأسماء البلدان. وأشار الوفد إلى أن أحد محاور تركيز اللجنة هو إيجاد منطقة توافق بين الدول الأعضاء بشأن نص لمعاهدة قانون التصاميم (DLT) المحتملة. وأفاد أنها مثل أي معاهدة دولية أخرى، ينبغي أن يقترن تنفيذ معاهدة قانون التصاميم بتعزيز قدرة الدول الأعضاء، لاسيما البلدان النامية وأقل البلدان نمواً (LDCs)، لتنفيذ الالتزامات الناشئة عن المعاهدة الجديدة. وأشار الوفد إلى أنه في حين يفضل معظم أعضاء مجموعة آسيا والمحيط الهادئ وجود حكم المساعدة التقنية ضمن معاهدة قانون التصاميم المقترحة من خلال مادة في الهيئة الرئيسية للصك، حتى تنعكس المساعدة التقنية بشكل مناسب فيها، كان الأعضاء الآخرون يتمتعون بالمرونة بشأن وضع مثل هذا الحكم. وأعرب وفد المجموعة عن أمله في رؤية قرار بشأن هذه المسألة من خلال توافق الآراء وبما يرضي جميع الأعضاء. كما ذكر الوفد أن معظم أعضاء مجموعة آسيا والمحيط الهادئ يؤيدون مبدأ الكشف عن المصدر ويعتقدون أن البلدان ينبغي أن تتمتع بالمرونة لتضمين العناصر التي تعتبر مهمة لإتمام الإجراء الرسمي للحماية ضمن معايير الأهلية للتصميم، بينما أعرب أعضاء آخرون من المجموعة عن مواقف وطنية مختلفة. وفي إشارة إلى أن المجموعة متفائلة بأنه سيتم التوصل إلى نتائج متفق عليها بشكل متبادل حول معاهدة قانون التصاميم، أفاد الوفد أن المجموعة مستعدة للمشاركة بشكل بنّاء من أجل التوصل إلى حل كامل للقضايا المعلقة. ورأى وفد المجموعة أنه ينبغي أن يكون لدى البلدان النامية مجال واسع من السياسات لصياغة نظم حماية التصاميم الصناعية الخاصة بها وفقا للمصلحة الوطنية، على النحو المتوخى في اتفاق تريبس. وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة SCT/39/2 بشأن التصاميم التكنولوجية الجديدة، وأعرب عن تقديره للدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية المعتمدة التي قدمت المقترحات الواردة في الوثيقة SCT/39/3. وفيما يتعلق بمسألة أسماء البلدان، أعرب وفد المجموعة عن أمله في رؤية التقدم نحو توافق الآراء والعمل المقبول، مع إبراز حقيقة أن هناك حاجة لاتخاذ إجراء دولي لمنع التسجيل غير المبرر لأسماء البلدان واستخدامها كعلامات تجارية. وفي هذا الصدد، أيد وفد المجموعة اقتراح وفد جامايكا بتطوير توصية مشتركة من اللجنة الدائمة واعتمادها في المستقبل. وذكّر الوفد بأن هناك أمثلة كثيرة تثبت أنه على ما يبدو أن أسماء البلدان لا تحظى بالحماية الكافية في الممارسة العملية. وأيد وفد المجموعة الاقتراح المقدم من وفد بيرو بشأن الاعتراف بالعلامات التجارية الوطنية وحمايتها، واقتراح وفود جورجيا وأيسلندا وإندونيسيا وإيطاليا وجامايكا وليختنشتاين وماليزيا والمكسيك وموناكو وبيرو والسنغال وسويسرا والإمارات العربية المتحدة بشأن حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الأهمية الوطنية. وفي إشارة إلى أن التحديث الذي أعدته الأمانة حول الجوانب ذات الصلة بالعلامات التجارية لنظام أسماء الحقول (DNS) يوفر معلومات مفيدة للغاية حول مختلف الخدمات والإجراءات المتوفرة لمالكي العلامات التجارية لمنع التسجيل بسوء نية أو استخدام علاماتهم التجارية في اسماء الحقول ، وطلب الوفد من الأمانة أن تواصل تقديم تفاصيل عن الأدوات والآليات المحددة المنشورة لتيسير الوصول إلى هذه الخدمات واستخدامها بالنسبة للمستخدمين بالبلدان النامية وأقل البلدان نموا. وفيما يتعلق بالأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية (INNs)، شكر الوفد الأمانة على إعداد الوثيقة SCT/39/4 ورأى أن إجراء مناقشة شاملة من شأنه أن يؤدي إلى نتيجة إيجابية. وفيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية، أفاد الوفد أن المجموعة مستعدة للمشاركة بصورة بناءة على أساس الوثيقة .SCT/39/6 Rev، مع وجهة النظر بالموافقة على الاستبيان المشار إليه في خطة عمل اللجنة الدائمة للمؤشرات الجغرافية. وأخيرا، شكر الوفد الأمانة على إعداد الدراسة الاستقصائية للحالة الراهنة للمؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان والمصطلحات الجغرافية الأخرى في نظام أسماء الحقول الواردة في الوثيقة SCT/39/7.

13. وأكد وفد إكوادور، متحدثا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي (GRULAC)، من جديد على اهتمامه بمواصلة العمل بشكل بناء خلال الأسبوع. وفيما يتعلق بالتصاميم الصناعية، حث وفد المجموعة الدول الأعضاء على معالجة القضايا المعلقة، والتأكيد على إرادتها السياسية ومرونتها بهدف التوصل إلى اتفاق مفيد لجميع الأطراف. وشدد وفد المجموعة على أهمية حماية أسماء البلدان كأداة قيمة وفرصة للبلدان للاستفادة وتوليد القيمة منها من خلال استخدام نظام الملكية

الفكرية، بما في ذلك تطوير علامة تجارية قُطرية. وأعرب عن أسفه لعدم وجود توحيد على المستوى الدولي بشأن حماية أسماء البلدان، وأكد مجددا على التزامه بمواصلة المناقشة حول هذا الموضوع تمشياً مع الاقتراح الذي تقدم به وفد جامايكا في الوثيقة SCT/32/2. وبالمثل، رحب وفد المجموعة بالمقترحات الواردة في الوثيقة SCT/39/8 والوثيقة SCT/39/9، وأعرب عن استعداده لدراستها. وشكر وفد المجموعة الأمانة على تنظيم الجلسة الإعلامية حول أسماء البلدان وأعرب عن استعداده للمشاركة في النقاش. وأخيرا، أقر وفد مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بالجهود المبذولة لتنفيذ برنامج العمل الذي تأسس بشأن المؤشرات الجغرافية، وأعرب عن استعداده للمشاركة بصورة بناءة في المناقشة في إطار هذا البند.

14. وأفاد وفد المغرب، متحدثا بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية، بأن المجموعة مهتمة إلى حد كبير بعملية التفاوض في اللجنة وأعرب عن تأكيده على أهمية البنود قيد المناقشة. كما أعرب وفد المجموعة عن دعمه لمواصلة العمل بشأن حماية أسماء البلدان من التسجيل أو الاستخدام غير المبرر كعلامات تجارية. وأشار الوفد إلى أهمية الجلسة الإعلامية بشأن أسماء البلدان، وأعرب عن أمله في أن تستمر المناقشات في إحراز تقدم بشأن هذا الموضوع الذي طُرح على المائدة لفترة طويلة. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب وفد المجموعة الأفريقية عن أسفه لتأجيل قرار عقد مؤتمر دبلوماسي حول معاهدة قانون التصاميم خلال اجتماع الجمعية العامة لعام 2017 إلى اجتماع الجمعية العامة لعام 2018. وفي إشارة إلى أن الجهود الإضافية التي تبذلها جميع الدول الأعضاء ستسهم في دفع العملية إلى الأمام وستمكّن اللجنة من إحراز تقدم موضوعي بشأن القضايا المعلقة، أفاد الوفد إلى أن المجموعة لا تزال متفائلة بشأن إمكانية التوصل إلى حل يتفق عليه جميع الأطراف وإلى توافق في الآراء في الجمعية العامة المقبلة. وشكر الأمانة على الوثيقة SCT/39/2، التي تلخص النقاط الرئيسية للجلسة الإعلامية بشأن تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط (GUI)، وأقر بجدوى الممارسة التي أثارت الحاجة إلى حماية كافية لهذا النوع من التصاميم، واعتبر أنه من الحكمة استخدام نفس المنهجية للجلسة الإعلامية بشأن أسماء البلدان.

15. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء وشكر الأمانة على إعداد ملخص النقاط الرئيسية الناشئة عن الجلسة الإعلامية الناجحة بشأن تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط وتجميع المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية المعتمدة الواردة في الوثيقة SCT/39/3. ومن خلال ترحيبه بالجلسة الإعلامية بشأن أسماء البلدان، شكر الوفد الأمانة على تنظيمها وأشار إلى المقترحات الواردة في الوثيقة SCT/39/8 المتعلقة بأسماء البلدان، والمقترحات الواردة في الوثيقة SCT/39/9 المتعلقة بالعلامات التجارية الوطنية، والتي ستساعد على تنوير المناقشات حول هذه الأمور. كما شكر وفد المجموعة باء الأمانة على تجميع الأسئلة المتعلقة بالمؤشرات الجغرافية، الواردة في الوثيقة SCT/39/6 Rev.، وأعرب عن تطلعه إلى إجراء مناقشة بناءة لهذه الوثيقة. كما أشار الوفد إلى أن مجموعته ترغب في أن تطلب من الأمانة ترشيد عدد الأسئلة لضمان التماسك التشغيلي. وأخيرا، أعرب وفد المجموعة باء عن دعمه القوي للجنة الدائمة كمحفل هام لمناقشة القضايا وتسهيل التنسيق وتقديم التوجيه بشأن التطوير التدريجي للقانون الدولي للملكية الفكرية بشأن العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية.

16. وذكر وفد ليتوانيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق (CEBS)، أنه رغم التزامه بالعمل المثمر للدورة التاسعة والثلاثين، فقد أحيلت المناقشات المتعلقة بمعاهدة قانون التصاميم إلى الجمعية العامة، وبالتالي، يجب عدم مناقشتها في اللجنة. وفيما يتعلق بالتصاميم الصناعية، أعرب وفد مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق عن تطلعه إلى إجراء مناقشة بشأن تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط، مشيرا إلى أن الجلسة الإعلامية التي عُقدت في آخر اجتماع للجنة كانت مفيدة للغاية. وأعرب الوفد عن تقديره للموجز الممتاز للنقاط الرئيسية، الذي أعدته الأمانة والوارد في الوثيقة SCT/39/2، كما أعرب عن شكره للدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية المعتمدة على مقترحاتها بشأن الأعمال الإضافية التي تم تجميعها في الوثيقة SCT/39/3، وأفاد بأنه سيشارك بنشاط في مناقشة الأنشطة المستقبلية المحتملة للجنة بشأن هذا الموضوع. كما أعرب وفد المجموعة عن تقديره لمبادرة وفد فرنسا بتقديم "برنامج التقارب رقم 6: التمثيل البياني للتصاميم" في الاتحاد الأوروبي في هذه الدورة. وفيما يتعلق بالعلامات التجارية، شكر وفد المجموعة الأمانة على تنظيم الجلسة الإعلامية بشأن ممارسات الفحص المتعلقة بالعلامات التجارية التي تتكون من أسماء البلدان أو تحتوي عليها، كما شكر الدول

الأعضاء التي قدمت المقترحات الجديدة أو المستكملة الواردة في الوثائق SCT/39/8 Rev.2 وSCT/39/9. وأشار إلى أنه سيشارك بنشاط في العمل مع الدول الأعضاء الأخرى في مجال المؤشرات الجغرافية على أساس خطة العمل التي تم وضعها مؤخرا، وشكر الأمانة على تجميع الأسئلة الواردة في الوثيقة .SCT/39/6 Rev. كما أشار الوفد إلى أن العدد الكبير من الأسئلة ونوعية العديد منها أظهر الاهتمام الشديد من جانب الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية بهذه العملية. وأعرب عن تطلع المجموعة إلى تحسين وتبسيط الاستبيان خلال الدورة الحالية لكي يصبح قابلاً للإدارة. وأخيرا، أعرب وفد مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق عن موقفه الثابت بأن برنامج عمل اللجنة لا ينبغي أن يهدف إلى تفسير أو تنقيح أحكام اتفاق لشبونة أو وثيقة جنيف.

17. وأكد وفد تونس، تأييدا للبيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية، على اهتمامه بالقضايا المطروحة على جدول الأعمال. وفي إشارة إلى أن معاهدة قانون التصاميم لا تزال معلقة، على الرغم توصل الأعضاء إلى اتفاق حول الموضوع، أعرب الوفد عن أمله في أن تستمر الروح البناءة التي سادت خلال الاجتماع الأخير للجمعية العامة في توفير النوايا الحسنة للمضي قدما بشأن هذه القضايا وتساعد في الوصول إلى النتيجة المتوقعة. كما أكد الوفد على أهمية معاهدة قانون التصاميم كأداة لتبسيط ومواءمة إجراءات التصاميم الصناعية. وإبرازا لحقيقة أن العلامات التجارية تكمن في صميم نظام الملكية الفكرية، أفاد الوفد أنه يعلق أهمية كبيرة عليها لأنها عنصر أساسي في أي استراتيجية تسويقية ناجحة. وفيما يتعلق باستخدام أسماء البلدان في نظام العلامات التجارية، أكد الوفد على التزام تونس بالتوصل إلى حل توافقي.

18. وشكر وفد الاتحاد الأوروبي، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، الأمانة على عملها التحضيري الممتاز وأشار بالتقدير إلى الروح البناءة الخاصة التي أبدتها جميع الوفود في الدورة السابقة للجنة الدائمة. ورأى الوفد أن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل مستقبلي حول المؤشرات الجغرافية هو أحد المعالم البارزة في عمل اللجنة. وأفاد الوفد أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ساهموا في الاستبيان، وأعرب عن تطلعه إلى مناقشة الوثائق SCT/39/6، وSCT/39/6 Rev. Corr. وSCT/39/7. وفيما يتعلق بالعلامات التجارية، أشار الوفد إلى أن اللجنة تناقش حماية أسماء البلدان ضد تسجيلها واستخدامها كعلامات تجارية. وشكر الوفود الأخرى والرئيس والأمانة على مساعدتهم في تحديد محور تركيز الجلسة الإعلامية القادمة بشأن الممارسات المكتبية، ورأى الوفد أن هذه الجلسة الإعلامية قد تيسر احراز تقدم في هذه المسألة. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى المشاركة في الجلسة الإعلامية واستكشاف المزيد من الأسس المنطقية، وأكد على نطاق الممارسات المعمول بها في الوقت الراهن. كما ذكر الوفد أنه منفتح لمناقشة الاقتراح الجديد الذي تم طرحه في الوثيقة SCT/39/8، وأحاط علما بالاقتراح المقدم من وفد بيرو في الوثيقة SCT/39/9. وفيما يتعلق بالتصاميم الصناعية، أشار الوفد إلى المناقشات التي عُقدت فيما يتعلق بمعاهدة قانون التصاميم خلال اجتماع الجمعية العامة لعام 2017، وأكد من جديد على أن المناقشات حول معاهدة قانون التصاميم لا ينبغي أن تُعقد في اللجنة. وفيما يتعلق تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط، رأى الوفد أن الجلسة الإعلامية التي عقدت خلال الدورة التاسعة والثلاثين كانت مفيدة للغاية، وشكر الأمانة على ملخص النقاط الرئيسية الناشئة عن تلك الجلسة الإعلامية، والواردة في الوثيقة SCT/39/2. كما شكر الوفد الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية المعتمدة على تقديم المقترحات المتعلقة بالمزيد من العمل المستصوب، والتي تم تجميعها في الوثيقة SCT/39/3، وأفاد بأنه درس تلك المقترحات باهتمام كبير، لاسيما تلك التي ركزت على متطلبات الربط بين واجهة المستخدم المصورة والمنتجات المادية وتلك المتعلقة بالطرق المسموح بها لتمثيل واجهة المستخدم للصور المتحركة. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى المشاركة بنشاط في مناقشة الطريقة التي يمكن بها للجنة المضي قدما في هذا الموضوع. كما أثنى الوفد على وفد فرنسا لتقديمه "برنامج التقارب 6: التمثيل البياني للتصاميم" في الاتحاد الأوروبي. وفيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية، ذكّر الوفد بأن اللجنة الدائمة ستستمر في المضي قدما وفقاً لبرنامج العمل الذي أنشئ مؤخرًا. وشكر الوفد الأمانة على إعداد قائمة مجمعة بالأسئلة الواردة في الوثيقة .SCT/39/6 Rev. وفي إشارة إلى نص الأسئلة، شجع الوفد الرئيس على النظر في دمج مبتكر للقائمة المقترحة من أجل الوصول إلى عدد مناسب. وبالإشارة إلى أنه تفضيله لاستبيان مستهدف يهدف إلى جمع معلومات مفيدة عن موضوعات محددة ذات أهمية ملموسة بالنسبة للمستخدمين

والصناعة ويسمح بإجراء مناقشات مفيدة لفائدة أصحاب المصلحة، أكد الوفد مجددا على أن برنامج عمل اللجنة ينبغي ألا يهدف إلى تفسير أو تنقيح أحكام اتفاق لشبونة أو وثيقة جنيف.

19. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وفي إشارة إلى البند 5 من جدول الأعمال، التصاميم الصناعية، وفيما يتعلق بمعاهدة قانون التصاميم، أفاد الوفد أن اتخاذ قرار نهائي يعتمد في المقام الأول على الاعتراف بأولويات جميع الأعضاء وعلى النهج البناء والإيجابي من جانب الجميع وفقا لذلك. وذكر أن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في العام الماضي يحث جميع الدول الأعضاء على العمل على أساس الاحترام المتبادل، بهدف التغلب على الخلافات المتبقية وتقديم مشروع الصك إلى مؤتمر دبلوماسي. وبما أن قرار الجمعية العامة لم يمنع اللجنة من مواصلة التفاوض حول مشروع المعاهدة، رأى الوفد أنه ينبغي للجنة الدائمة أن تستغل الوقت في بذل أقصى الجهود. وفيما يتعلق بتصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط، أثنى الوفد على الأمانة لإعداد الوثيقتين SCT/39/2 وSCT/39/3. كما أعرب الوفد عن تطلعه إلى عرض وفد فرنسا حول "برنامج التقارب 6: التمثيل البياني للتصاميم" في الاتحاد الأوروبي. وانتقل إلى البند 6 من جدول الأعمال بشأن العلامات التجارية، وأشار إلى أن عدم حماية أسماء البلدان على المستوى الدولي يمثل ثغرة في النظام الدولي للملكية الفكرية، وأكد الوفد على أهمية حماية أسماء البلدان. ولذلك، رأى الوفد أنه من الضروري مواصلة المناقشات حول هذا الموضوع كمسألة ذات أولوية ووضع إطار لمنع التسجيل غير المبرر أو استخدام أسماء البلدان كعلامات تجارية. وفي هذا الصدد، رحب الوفد بالاقتراح المشترك الذي قدمته مجموعة من البلدان بشأن حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الأهمية الوطنية، معتبراً أنها مساهمة إيجابية في مناقشة اللجنة بشأن هذه المسألة. كما تطلع الوفد إلى الجلسة الإعلامية بشأن أسماء البلدان التي ستجمع عددا من الخبراء البارزين لمناقشة هذه القضية وستثري مناقشات اللجنة حول هذا الموضوع. وأشار الوفد إلى الاقتراح الذي تقدم به وفد بيرو بشأن الاعتراف بالعلامات التجارية الوطنية وحمايتها. وفيما يتعلق بالبند 7 من جدول الأعمال، المؤشرات الجغرافية، أعرب الوفد مجددا عن قلقه من أن عمل اللجنة ينبغي ألا يفسر أو يراجع بأي حال من الأحوال أحكام اتفاق لشبونة ووثيقة جنيف الخاصة باتفاق لشبونة. وذكر الوفد أنه ينبغي للجنة الدائمة أن تتجنب الازدواجية في الأعمال التي تدخل في نطاق اللجنة بالفعل أو التي تغطيها المعاهدات القائمة التي تديرها الويبو.

20. وأعرب وفد الصين عن رأي مفاده أن اللجنة الدائمة تمثل منصة مهمة حيث تم صياغة قواعد متعددة الأطراف بشأن العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية، وذكر أن اللجنة تلعب دورا هاما وتحقق إنجازات ملحوظة. كما أعرب الوفد عن تطلعه إلى إحراز مزيد من التقدم في اللجنة. وأفاد الوفد أنه في عام 2019 ستقوم الصين بإعادة هيكلة مكتبها الوطني للملكية الفكرية، وستقوم بتبسيط إدارة البراءات والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية، بهدف تعزيز حماية الملكية الفكرية في البلاد. وفيما يتعلق بموضوع معاهدة قانون التصاميم، دعا الوفد جميع الأطراف إلى تفهم كل منهم لمخاوف الآخر بروح تعاونية ومرنة من أجل إحراز تقدم ملموس فيما يتعلق بالمساعدة التقنية والكشف. وأعرب الوفد عن أمله في أن تؤخذ المقترحات من البلدان النامية في الاعتبار من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا التي لا يزال يتعين الاتفاق عليها وخلق ظروف مواتية لعقد مؤتمر دبلوماسي. واقترح الوفد النظر في التحفظات لجعل المعاهدة أكثر مرونة وقبولا بالنسبة للبلدان. وفيما يتعلق بالتصاميم الصناعية، رأى الوفد أن الجلسة الإعلامية بشأن تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط قدمت للبلدان معلومات مفيدة. وفي إشارة إلى أن الصين قدمت مقترحاتها بشأن هذا الموضوع بناء على تعليقات من قطاع الإبداع، والتي أُدرجت في الوثيقة SCT/39/3، أشار الوفد إلى أن الدراسات التفصيلية حول التصاميم الصناعية ستسهم في تحديد اتجاهات القطاع ذي الصلة. ورأى الوفد أنه يمكن للبلدان أن تبني على التجارب الإيجابية وتحسن النظام، من أجل الاستجابة للاحتياجات الفعلية لقطاع الإبداع. وبالإضافة إلى ذلك، أيد الوفد تمديد خدمة النفاذ الرقمي (DAS) لوثائق الأولوية لتغطي التصاميم الصناعية، لأن ذلك من شأنه أن يقلل من عبء مودعي الطلبات في إعداد وثائق الأولوية. وفيما يتعلق بالعلامات التجارية، رحب الوفد بالجلسة الإعلامية حول أسماء البلدان حيث اعتبر أن المناقشات والدراسات حول هذا الموضوع ضرورية ومفيدة. وذكّر الوفد بأن تعزيز حماية أسماء البلدان هو أمر في

مصلحة جميع البلدان. وأخيرا، أيد الوفد المناقشات حول المؤشرات الجغرافية وتطلع للمشاركة بها. وأشار الوفد إلى أن بلاده الصين تدعم المزيد من البحوث والدراسات واحترام أوضاع البلدان في توضيح النظم المختلفة وقواعدها. وأفاد أنه يمكن أن تكون مثل هذه الدراسات مرجعا هاما لمزيد من العمل.

21. وذكر وفد إندونيسيا، متحدثاً بصفته الوطنية، أنه يعلق أهمية كبيرة على الملكية الفكرية باعتبارها حافزاً هاما للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية. واعتبر الوفد أن إضافة قيمة في الاقتصادات المعولمة الحالية أمر بالغ الأهمية ويشمل التصميم والسمعة والعلامة التجارية للمنتج. وأشار الوفد إلى أن عمل اللجنة مهم في الحفاظ على التوازن بين الابتكار والمنافسة والتنمية الاقتصادية الشاملة. وفيما يتعلق بمعاهدة قانون التصاميم، أشار الوفد إلى أنه على علم بالقرار المتخذ في اجتماع الجمعية العامة للويبو2017 ومفاده أن الدول الأعضاء ستستمر في النظر في عقد مؤتمر دبلوماسي لمعاهدة قانون التصاميم في اجتماع الجمعية العامة لعام 2018. ومع ذلك، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن هناك حاجة إلى استكشاف اتفاق بشأن القضايا المعلقة في أقرب وقت ممكن. وأفاد الوفد بأن الفجوة ستبقى إذا لم يكن أعضاء اللجنة الدائمة راغبين في السماح ببعض الوقت والجهد لمحاولة سد الفجوة نحو حل مقبول لجميع الأطراف. وأعرب الوفد عن استعداده للمشاركة بشكل بنّاء في حل القضايا المعلقة، لاسيما سد الفجوات في المواقف المتعلقة بالمادة 3 والمادة 22 من مشروع المعاهدة. وأعرب عن اعتقاده بأن السماح ببعض الوقت للمناقشة حول تلك القضايا المعلقة ليس مماثلاً لمناقشة بشأن مسألة انعقاد المؤتمر الدبلوماسي، الذي يتعين أن تقرره الجمعية العامة. ورأى الوفد أنه من الممكن إيجاد حل بشأن هذه المسألة في أقرب فرصة ممكنة. كما أعرب الوفد عن اهتمامه القوي بمعرفة التقدم الذي أحرز بشأن المؤشرات الجغرافية وفقا لخطة العمل المتفق عليها. وأعرب عن اعتقاده بأن المؤشرات الجغرافية هي واحدة من طرق حماية ممارسات الطهي المعنية وكذلك الخبرات الزراعية والمحلية، مما يسهم في خلق فرص العمل وتحسين القوة الاجتماعية للمجتمعات المحلية. وأعرب الوفد عن أمله في أن تجد اللجنة اتفاقا على فهم واضح للنظم الوطنية والإقليمية التي توفر الحماية للمؤشرات الجغرافية. وفي الختام، أعرب الوفد عن تطلعه إلى الجلسة الإعلامية، اعتقادا منه بأنها ستزيد من تعزيز فهم أسماء البلدان ورحب بالمقترحات الواردة في الوثيقتين SCT/39/8 وSCT/39/9.

22. وأيد وفد الهند البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، ورأى أنه من الضروري إيجاد أرضية مشتركة بشأن القضايا المعلقة وهي تحديدا توفير المساعدة التقنية ومتطلبات الكشف الإلزامي قبل اجتماع الجمعية العامة المقبل. وفيما يتعلق بحماية تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط، أعرب الوفد عن رأي مفاده أنها قضية سياسات للدول الأعضاء الفردية. وأخيرا، أشار إلى الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية (INNs)، ورأى الوفد أنه من الأهمية بمكان ضمان عدم تسجيل العلامات التجارية المشابهة للأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية أو السيقان المشتركة.

23. وأيد وفد عمان البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وذكر أنه يعلق الوفد أهمية كبيرة على الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال، لاسيما موضوع معاهدة قانون التصاميم. وشكر الوفد اللجنة على عملها بشأن المؤشرات الجغرافية وحماية أسماء البلدان من التسجيل غير المبرر كعلامات تجارية، ودعا جميع الوفود إلى المشاركة بنشاط في المناقشات من أجل تحقيق تقدم حقيقي.

24. وشكر وفد جامايكا الرئيس على اقتراح الجلسة الإعلامية بشأن أسماء البلدان، وأعرب عن تطلعه للمشاركة في هذا الحدث. وذكر الوفد أنه منذ عام 2009، كانت جامايكا تدعو داخل اللجنة إلى توفير حماية أكثر اتساقا وكفاية وفعالية لأسماء البلدان، على غرار الرموز المهمة للدول مثل الأعلام وشعارات النبالة، والتي كانت محمية بالفعل بموجب اتفاقية باريس. وذكر الوفد أنه على الرغم من أن حماية أسماء البلدان متاحة نظريا من خلال قوانين العلامات التجارية القائمة، فإن هذه الحماية غالبا ما تقتصر على ظروف معينة، مما يترك فرصة وافرة للأشخاص والكيانات لإساءة استخدام سمعة الدولة بطريقة غير عادلة. وأشار الوفد إلى أن الحماية الموجودة نظريا لأسماء البلدان بموجب قانون العلامات التجارية الحالي وتفسيره وممارساته غير

شاملة وغير كافية من الناحية العملية. وشدد الوفد على أن الافتقار إلى الحماية الدولية لأسماء البلدان قد تفاقم الآن بسبب التهديد بتسجيل أسماء حقول جديدة عالية المستوى، والتي تضم أسماء البلدان أو الصفات القُطرية أو الرموز. وأشار الوفد إلى أنه لا يزال منفتحا وملتزما بالعمل مع جميع الدول الأعضاء والأمانة لإيجاد حلول للحماية الفعالة لأسماء البلدان التي تتمتع بتوافق آراء جميع الأعضاء.

25. وذكر وفد جمهورية كوريا أنه بفضل الجهود المتواصلة التي تبذلها الدول الأعضاء، حققت معاهدة قانون التصاميم إنجازات كبيرة حتى الآن. وأعرب عن أمله في أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن معاهدة قانون التصاميم خلال اجتماع الجمعية العامة المقبلة من أجل عقد مؤتمر دبلوماسي في أقرب وقت ممكن. وفيما يتعلق بالتصاميم التكنولوجية الجديدة مثل تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط، أشار الوفد إلى أن الأنظمة وممارسات الفحص مختلفة من بلد إلى آخر، الأمر الذي يبرر المزيد من المناقشات حول هذا الموضوع. وفيما يتعلق بخدمة النفاذ الرقمي للويبو، ذكر الوفد أن قانون حماية التصاميم في كوريا قد تم تعديله لتقديم الخدمة، التي بدأ سريانها اعتبارا من 22 سبتمبر 2017، على الرغم من أن نظام الفحص يخضع حاليا للتدقيق. ورأى الوفد أن استخدام خدمة النفاذ الرقمي في سياق التصاميم الصناعية من شأنه أن يفيد مودعي الطلبات من جميع أنحاء العالم، وبالتالي فإنه يؤيد بالكامل إدخال خدمة النفاذ الرقمي في نظام التصاميم الصناعية. وفيما يتعلق بالعلامات التجارية، أفاد الوفد أن بلاده تؤيد حماية أسماء البلدان، المحمية بالفعل بموجب قانون العلامات التجارية والوقاية من المنافسة غير المشروعة في كوريا، وكذلك بموجب قانون حماية التجارة. وأفاد أن هذا يتماشى مع توصية جامايكا برفض العلامات التجارية المكونة من اسم بلد أو مؤشرات خاطئة. ومع ذلك، شدد الوفد على ضرورة تجنب القيود المفرطة والمواءمة مع حقوق العلامات التجارية السابقة. وأعرب الوفد عن أمله في أن تكون الجلسة الإعلامية بشأن أسماء البلدان فرصة جيدة لتعميق فهم نظام الحماية لكل دولة عضو. وبالإشارة إلى حماية المؤشرات الجغرافية، أعرب وفد جمهورية كوريا عن دعمه لاقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية لمناقشة قضايا المؤشرات الجغرافية في إطار اللجنة الدائمة. وأفاد أنه بالنظر إلى أن أنظمة حماية المؤشرات الجغرافية تختلف من بلد إلى آخر، فإن فهم هذه الاختلافات سيكون شرطاً مسبقا قبل إدخال نظام تسجيل جغرافي دولي. كما ذكر الوفد أنه نظرا لأن حماية المؤشرات الجغرافية لها أثر قانوني واقتصادي على الدول الأعضاء في الويبو، فسيكون من الضروري أن يناقش أعضاء الويبو آراءهم بشأن هذه المسألة ويعبّرون عنها. وبهذا المعنى، شكر الوفد أمانة الويبو على إعداد الوثيقة SCT/39/6.

26. وأيد وفد السنغال البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وأكد مجددا على الأهمية التي يعلقها على البنود المختلفة المدرجة في جدول أعمال اللجنة، ورحب بالجلسة الإعلامية حول أسماء البلدان التي تمثل موضوعا بالغ الأهمية بالنسبة للوفد بسبب الفجوات في نظام الملكية الصناعية الدولي. وصرح الوفد أنه قرر أن يرعى اقتراحا واردا في الوثيقة SCT/39/8، وأكد دعمه لاقتراح وفد جامايكا. وفي إشارة إلى معاهدة قانون التصاميم، أعرب الوفد عن أمله في عقد مؤتمر دبلوماسي في أقرب وقت ممكن بروح شاملة وموضوعية. وفي الختام، رحب الوفد بخطة العمل الخاصة بالمؤشرات الجغرافية المتفق عليها في الدورة الأخيرة للجنة.

27. وأعرب وفد بربادوس عن التزامه بالعمل بشأن جميع المجالات الثلاثة للجنة الدائمة، وأيد البيان الذي أدلى به وفد إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. كما أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد جامايكا، وأبدى التزامه بالعمل على حماية أسماء البلدان ضد التسجيل وإساءة الاستخدام كعلامات تجارية وأعرب عن استمرار دعمه للاقتراح المنقح الوارد في الوثيقة SCT/32/2. وأشار إلى أن اسم بربادوس، باعتبارها دولة نامية صغيرة، له أهمية حاسمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية والمالية والاجتماعية للبلاد، وأفاد بأن الاستخدام غير المصرح به لاسم بربادوس من جانب الآخرين كجزء من علاماتهم التجارية المسجلة لأغراض خدمات الأعمال التي لا تنشأ من بربادوس يمكن أن يضر بسمعة البلاد كعلامة تجارية، لاسيما عند الإشارة إلى شراب الروم البربادوسي والسياحة وقطاع الأعمال والقطاع المالي.

البند 5 من جدول الأعمال: التصاميم الصناعية

قانون وممارسة التصاميم الصناعية - مشروع المواد ومشروع الأنظمة

28. أشار الرئيس إلى أن "الجمعية العامة للويبو [2017] قررت، في دورتها المقبلة في 2018، أنها ستواصل النظر في عقد مؤتمر دبلوماسي حول معاهدة قانون التصاميم، على أن يعقد في نهاية النصف الأول من عام 2019".

29. وخلص الرئيس إلى أنه في حين ستبقى معاهدة قانون التصاميم مدرجة في جدول أعمال لجنة العلامات، فإنه ينبغي للجنة العلامات الالتزام بقرار الجمعية العامة. وأشار الرئيس إلى أن الفجوات المتبقية في المواقف إزاء الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي تقلّصت أكثر في الجمعية العامة للويبو [لعام 2017]، وحثّ كل الدول الأعضاء على بذل جهود متضافرة وإبداء المرونة اللازمة بغرض تذليل تلك العقبات النهائية.

العرض المقدم من وفد فرنسا "برنامج التقارب 6: التمثيل البياني للتصاميم" في الاتحاد الأوروبي

30. وقدم وفد فرنسا، بناء على دعوة الرئيس، "برنامج التقارب 6: التمثيل البياني للتصاميم" في الاتحاد الأوروبي (CP6).

31. وشكر الرئيس وفد فرنسا على العرض الشيق.

تصاميم واجهات المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط

32. استندت المناقشات إلى الوثيقتين SCT/39/2 وSCT/39/3.

33. وقدمت الأمانة كلتا الوثيقتين.

34. وأعرب وفد إيطاليا عن امتنانه لوفد فرنسا على العرض الذي قدمه بشأن "برنامج التقارب 6: التمثيل البياني للتصاميم" في الاتحاد الأوروبي (CP6)، وأكد على أن العمل الذي أُنجز في إطار برنامج التقارب قد أدى إلى تطوير الممارسات المشتركة ومواءمة النهج المتعلقة بوصف التصاميم، بهدف التخفيف من حدة المشاكل المرتبطة بتفسيرها اللاحق من قبل المحاكم. ورأى الوفد أن هذا البرنامج يشكل نهجا فعالا ومرنا يمكن أن يُستخدم أيضا كأداة مفيدة وبمثابة أحد أفضل الممارسات للبلدان الأخرى.

35. وهنأ وفد إسبانيا وفد فرنسا على العرض الممتاز، مشيرا إلى أن إسبانيا شاركت في برنامج التقارب 6: التمثيل البياني للتصاميم في الاتحاد الأوروبي، وأبرز الجهود التي بذلتها جميع البلدان المشاركة في تجميع أفضل الممارسات والتوصل إلى اتفاق. وذكر الوفد أن العمل المتعلق ببرنامج التقارب 6: التمثيل البياني للتصاميم في الاتحاد الأوروبي يتطلب مناقشات طويلة، ومضغوطة في بعض الأحيان، للاتفاق على الممارسات الشائعة التي تفيد المستخدمين وتحقق الأمن. وفي إشارة إلى أن تنفيذ نتائج برنامج التقارب 6: التمثيل البياني للتصاميم في الاتحاد الأوروبي في المبادئ التوجيهية لفحص التصاميم في إسبانيا قد لقى استحسانا كبيرا من قبل المستخدمين، رأى الوفد أن التوصل إلى اتفاق حول فهم مشترك، يستند إلى الخبرة والجهد بهدف وضع أفضل الممارسات أو التوصيات للتمثيل الرسومي لواجهات المستخدم المصورة لن يكون من المستحيل.

36. وشكر وفد هنغاريا وفد فرنسا على العرض الذي قدمه بشأن نتائج برنامج التقارب 6: التمثيل البياني للتصاميم في الاتحاد الأوروبي، وأبلغ اللجنة أن هنغاريا عدلت قليلا من لوائحها الرسمية من أجل الانضمام إلى البرنامج وتنفيذه.

37. وشكر وفد السويد الأمانة على التحضير للدورة، كما شكر ووفد فرنسا على العرض الذي قدمه بشأن برنامج التقارب 6: التمثيل البياني للتصاميم في الاتحاد الأوروبي، وذكّر اللجنة بالجزء النشط الذي اتخذته السويد في ذلك البرنامج. وفي إشارة إلى أنه بسبب القيود القانونية، لم يتم بعد تنفيذ نتائج برنامج التقارب 6: التمثيل البياني للتصاميم في الاتحاد الأوروبي في بلاده، أعلن الوفد أن السويد تعمل حاليا على التغلب على هذه القيود، بهدف تنفيذ برنامج التقارب 6: التمثيل البياني للتصاميم في الاتحاد الأوروبي ليس فقط لفائدة الفاحصين فحسب، بل لفائدة المستخدمين قبل كل شيء.

38. وأشاد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) بالعرض الذي قدمه وفد فرنسا بشأن برنامج التقارب 6: التمثيل البياني للتصاميم في الاتحاد الأوروبي، والذي يشكل مثالا ممتازا لتبادل المعلومات حول هذه المسألة، وشكر الأمانة على إعداد الوثيقتين SCT/39/2 وSCT/39/3. وبالنظر إلى أن الإطار الدولي الحالي يوفر المرونة الكافية لضمان حماية التصاميم التكنولوجية الجديدة، ذكر الوفد أن إجراء مزيد من المناقشات بشأن هذه القضية ينبغي أن يقتصر على تبادل الخبرات بين الوفود وينبغي أن يحافظ على حيز سياسة الدول الأعضاء لتبني متطلباتها القانونية الوطنية، على أساس احتياجاتها وأولوياتها.

39. وهنأ وفد الهند وفد فرنسا على العرض الذي قدمه بشأن "برنامج التقارب 6: التمثيل البياني للتصاميم" في الاتحاد الأوروبي، وأعرب عن عزمه على مواصلة المشاركة البناءة في المناقشات حول واجهات المستخدم المصورةs. ورأى أن حماية تصاميم واجهات المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط تشكل قضية سياسات لكل دولة عضو. وأشار إلى أنه في العديد من البلدان، بما في ذلك الهند، تم إجراء فحص موضوعي، ورأى أنه بالنسبة لتلك البلدان، فإن المسألة تتألف من اعتماد معايير الفحص والبحث الموحدة. كما شدد الوفد على الحاجة إلى تحديد مختلف قوانين الملكية الفكرية، مثل قوانين حق المؤلف والتصاميم الصناعية، في حالة وجود طبقات متعددة من الحماية بموجب مختلف اللوائح. واختتم الوفد بقوله أنه نظرا للطبيعة المحددة لتصاميم واجهات المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط، لم يكن من الواضح ما إذا كان ينبغي حماية الموضوع من خلال لائحة التصاميم الصناعية.

40. وذكر وفد الاتحاد الأوروبي، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، أن الجلسة الإعلامية بشأن تصاميم واجهات المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط، التي عقدت في الدورة السابقة للجنة الدائمة كانت ممارسة مثمرة، الأمر الذي مكن اللجنة من اكتساب رؤى جيدة حول الممارسات في مختلف الولايات القضائية والاستماع إلى تجارب مثيرة للاهتمام من أصحاب المصلحة المعنيين. ورأى أن تلك الدورة وفرت مدخلات قيمة للمناقشات اللاحقة للجنة بشأن هذه المسألة. وشكر الأمانة على الملخص الممتاز للنقاط الرئيسية الناشئة عن الجلسة الإعلامية كما هو مبين في الوثيقة SCT/39/2، كما شكر الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية المعتمدة على مقترحاتها بشأن العمل الإضافي المستصوب بشأن الموضوع، حسبما تم تجميعها في الوثيقة SCT/39/3، وأشار الوفد أولا إلى أن المقترحات التي تمت دراستها باهتمام كبير لم تكن متقاربة فيما يتعلق بنطاقها: فقد غطت بعض الاقتراحات أشكال تصاميم واجهات المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط الراسخة بالفعل، بينما تناول البعض الآخر بشكل أساسي تصاميم العصر الجديد الظاهرة في الأفق مثل التصاميم التي تبرز للخارج من لوحات المفاتيح التي تعمل بالليزر أو الرسومات التي تبرز على الطريق من السيارات للمشاة. ولذلك رأى الوفد أنه ينبغي أن يكون لدى اللجنة فهم مشترك لما يجب أن يغطيه عملها بالتحديد. ثانيا، في حين أشار إلى أن القضايا المتعلقة بتصاميم العصر الجديد مثيرة للاهتمام وذات صلة، أشار الوفد أيضا إلى أن هناك بالفعل مشاكل يمكن حلها في مجال الأشكال المعروفة حاليا من واجهات المستخدم المصورة والأيقونات. ومن ثم، فإنه سعيا منه للمضي قدما في عمل اللجنة، شدد الوفد على الحاجة إلى نهج تدريجي، مع مناقشة عامة أولية حول الاختلافات القائمة والمعروضة جيدا التي يمكن - وينبغي- معالجتها على الفور. وأفاد أنه بالنظر إلى أنه سيكون من حسن الحظ أن تقتصر المناقشات على تصاميم واجهات المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط من أجل التوصل إلى فهم مشترك في سياق تلك التصاميم القائمة، إلا أنه أعرب عن اهتمامه بالاستماع إلى المزيد حول تصاميم العصر الجديد من جمعيات المستخدمين، لتوجيه عمل اللجنة مستقبلا في الاتجاه المناسب بعد التوصل إلى فهم مشترك حول القضايا السائدة حاليا. وبالانتقال إلى المقترحات المجمعة في الوثيقة SCT/39/3، أعرب الوفد عن تأييده للاقتراح (9)، المتعلق بشروط الربط بين واجهات المستخدم المصورة والمنتجات

المادية بغرض حماية واجهات المستخدم المصورة بواسطة حقوق التصميم، والاقتراح (10) بشأن الأساليب المسموح بها لتمثيل واجهات المستخدم المصورة المتحركة. ورأى أنه بما أن كلا الاقتراحين يعالجان مباشرة الاختلافات القائمة حاليا، فإن المزيد من العمل بشأن تلك القضايا يمكن أن يمهد الطريق لنهج أكثر تنسيقا. كما أشار الوفد إلى أن مزيدا من العمل بشأن المقترحات (1) و (3)، والتي تتعلق أيضا بالصلة بين واجهات المستخدم المصورة والمنتجات المادية التي طُبقت عليها، تعتبر مستصوبة من قبل عدد من المشاركين في اللجنة الدائمة. واعترافا بالأهمية الاقتصادية للتصاميم التكنولوجية الجديدة والطلب المتزايد من جانب المستخدمين لضمان الحماية الكافية لها، أعرب الوفد عن دعمه لمواصلة العمل بشأن هذا الموضوع، الذي ينبغي أن يركز أولا على إيجاد توافق في الآراء حول موضوع الحماية في ظل النظام العالمي الحالي للملكية الفكرية وطريقة حمايتها. واختتم الوفد بالتعبير عن انفتاحه على استكشاف المسائل المثيرة للاهتمام حول تصاميم العصر الجديد في مرحلة لاحقة وفحص كيف يمكن لإطار الملكية الفكرية أن يظل فعالا لضمان حماية التطورات التكنولوجية في المستقبل.

41. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وشكر وفد فرنسا على العرض الذي قدمه بشأن "برنامج التقارب 6: التمثيل البياني للتصاميم" في الاتحاد الأوروبي وأثنى على الرئيس والأمانة على تنظيم الجلسة الإعلامية في الدورة السابقة للجنة الدائمة. وذكر أنها كانت مفيدة للغاية في بناء فهم اللجنة للممارسات الوطنية المختلفة وخبرات أصحاب المصلحة المعنيين. وأضاف الوفد أن الوثيقة SCT/39/2 تتضمن، في رأيه، ملخصاً ممتازا للنقاط الرئيسية الناشئة عن تلك الدورة. وفي حين أعرب الوفد عن تقديره لمقترحات الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية المعتمدة التي تم تجميعها في الوثيقة SCT/39/3، سلط الضوء على النطاق المختلف لهذه المقترحات، وأفاد أن بعض المقترحات تتعلق بالأشكال المعروفة حاليا لتصاميم واجهات المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط، بينما تتعامل أخرى مع تصاميم العصر الجديدة. وبالنظر إلى أن القضايا المتعلقة بتصاميم العصر الجديدة تعد مسألة للمستقبل، رأى الوفد أن الأولوية الفورية للجنة الدائمة ينبغي أن تركز على حل المشاكل القائمة بالأشكال الراسخة لتصاميم واجهات المستخدم المصورة والأيقونات. ولهذا السبب، قدم الوفد دعمه لمقاربة مرحلية، مع منح الأولوية للفروق الموجودة في مجال تصاميم واجهات المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط. كما أعرب الوفد عن استعداده لاستكشاف القضايا المتعلقة بتصاميم العصر الجديدة في مرحلة لاحقة، بعد التوصل إلى فهم مشترك بشأن القضايا الحالية. وبالإشارة إلى الوثيقة SCT/39/3، ذكر الوفد أن العمل الإضافي بشأن المقترحات (1) و (2) و (9) و (10) سيكون مفيدا لتضييق الاختلافات القائمة ولتمكين معالجة أكثر تنسيقا للتصاميم المعنية.

42. وتحدث وفد الولايات المتحدة الأمريكية، معربا عن امتنانه لوفد فرنسا بشأن العرض الممتاز الذي قدمه بشأن برنامج التقارب 6: التمثيل البياني للتصاميم في الاتحاد الأوروبي، وأشار إلى أن حلم مودعي الطلبات هو القدرة على تقديم طلب واحد مع مجموعة من الصور التي يمكن استخدامها لمتابعة الحماية في ولايات قضائية أخرى. وشكر أعضاء اللجنة الدائمة والمنظمات غير الحكومية على مقترحاتهم التي بدت بمثابة تدفق طبيعي من الجلسة الإعلامية، وأعرب عن تطلعه إلى تناولها. كما أفاد الوفد أن هناك ثلاثة مجالات ناشئة عن تلك المقترحات التي حظيت بدعمه، حيث يتعلق الأمر الأول بالعلاقة الرابطة بين التصميم والمنتج ومتطلبات تحديد تلك العلاقة وتأثيرها على النطاق. وبالنسبة للوفد، يعتبر فحص ما إذا كان يمكن حماية التصميم لمنتجات مختلفة، أو ما إذا كان النطاق مرتبط بمنتج واحد فقط، هي أسئلة محتملة للتناول. أما الأمر الثاني فينبثق من الاقتراح الخاص باستبيان المستخدمين مما يسمح لهم بتحديد المشاكل في متابعة حماية واجهة المستخدم المصورة والأيقونات. ورأى الوفد أنه ينبغي دعوة المستخدمين أيضا للإبلاغ عن الممارسات أو الأنظمة أو الحوادث الناجحة في متابعة هذه الحماية. وأفاد أن المجال الثالث ناتج عن اقتراح مثير للتفكير بشأن الذكاء الاصطناعي وتأثيره على جانبين من جوانب حماية التصاميم التكنولوجية الجديدة، أي ما إذا كان يجب حماية التصميم الذي أنشأه الذكاء الاصطناعي في ظل الأنظمة الحالية، واستخدام الذكاء الاصطناعي في عملية الفحص. وردد الاقتراح الذي تقدمت به الجمعية اليابانية للعلامات التجارية بعدم الالتزام الصارم بسياق تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات، وذكر أنه في بداية المناقشات حول الموضوع، تم استخدام مصطلح "التصاميم التكنولوجية الجديدة"، وأوصى الوفد بعدم قصر عمل اللجنة الدائمة على تصاميم

واجهات المستخدم المصورة والأيقونات فقط. وبالنظر إلى تطوير التصاميم في سياق الصور أو الإسقاطات الثلاثية الأبعاد، اقترح الوفد إدراج الموضوع ذي الصلة في مثل هذا العمل.

43. وتوجه وفد الصين بالشكر إلى كل من الأمانة على الوثيقة SCT/39/2، ووفد فرنسا على العرض الممتاز الذي قدمه بشأن برنامج التقارب 6: التمثيل البياني للتصاميم في الاتحاد الأوروبي وجميع أعضاء اللجنة الدائمة على الدروس القيمة والمقترحات البناءة، واعتبر أن هذه المواد ستساعد على فهم المجالات ذات الصلة واتجاهات التنمية. وأعرب الوفد عن وجهة نظر مفادها أن من شأن مناقشة الموضوع أن تساعد اللجنة على التعامل مع القضايا الناشئة فيما يتعلق بحماية واجهات المستخدم المصورة، والاستجابة للاحتياجات الفعلية، وتعزيز آلية الحماية في كل دولة، وتحسين حماية التصاميم وتعزيز صناعة التصاميم. ولفت الوفد انتباه اللجنة إلى اقتراحه الوارد في الوثيقة SCT/39/3، وأعرب عن تطلعه إلى نتائج إيجابية ومناقشات أخرى، لاسيما بشأن العلاقة بين واجهة المستخدم المصورة والمنتج المادي، وبين واجهات المستخدم المصورة ومعايير الانتهاك. وأخيرا، أعرب الوفد عن رغبته في متابعة المناقشات والمشاركة فيها عن كثب.

44. وأعرب وفد اليابان عن امتنانه للأمانة على عملها الشاق في التحضير للدورة والوثيقتين SCT/39/2 وSCT/39/3 كما شكر الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية على تقديم مقترحاتها، وتقدم بالشكر لوفد فرنسا لما قدمه بشأن برنامج التقارب 6: التمثيل البياني للتصاميم في الاتحاد الأوروبي، وأشار إلى أن استخدام التصاميم التكنولوجية الجديدة، لاسيما واجهات المستخدم المصورة والأيقونات، قد اتسع بسرعة، كما يتضح من الدراسة المقارنة والجلسة الإعلامية. ومع ذلك، أشار الوفد إلى أن حماية هذه التصاميم بموجب نظام التصميم تعتبر إلى حد ما محدودة أو غير متسقة في مختلف الولايات القضائية. وأفاد أنه بالنظر إلى الفوائد التي تعود على مستخدمي نظام التصميم، فإن الوفد يقدم دعمه للنهوض بعمل اللجنة الدائمة من أجل استكشاف طريقة ملائمة وموحدة لحماية هذه التصاميم الجديدة.

45. وتقدم وفد الاتحاد الروسي بالشكر للأمانة على الوثيقتين SCT/39/2 و SCT/39/3، كما شكر وفد فرنسا على تقديمه بشأن برنامج التقارب 6: التمثيل البياني للتصاميم في الاتحاد الأوروبي. وأعرب الوفد عن اهتمامه بالعمل على جميع القضايا المبينة في الوثيقة SCT/39/3، لاسيما فيما يتعلق بتصاميم واجهات المستخدم المصورة وقضية الذكاء الاصطناعي، ومواصلة دراسة طلب المستخدمين على واجهات المستخدم المصورة.

46. وأعرب ممثل غرفة التجارة الدولية عن شكره للأمانة على التحضير للدورة، ولوفد فرنسا على العرض المقدم بشأن برنامج التقارب 6: التمثيل البياني للتصاميم في الاتحاد الأوروبي، كما أعرب عن تقديره لإتاحة الفرصة لتبادل منظور الأعمال بشأن العمل المتوقع المقبل للجنة الدائمة بشأن حماية تصميم واجهات المستخدم المصورة. وفي إشارة إلى أن الغرفة التجارية الدولية هي أكبر منظمة أعمال في العالم، حيث تمثل الشركات من جميع الأحجام في أكثر من 100 دولة، بما في ذلك العديد من الشركات التي طورت أشكالًا جديدة من التصاميم مثل تصاميم واجهات المستخدم المصورة، أبرز ممثل الغرفة الدور المهم الذي تلعبه واجهات المستخدم المصورة في العالم الرقمي، وتسهيل تفاعل المستخدم مع الأجهزة الإلكترونية في العديد من المجالات المختلفة مثل النقل والصحة والاتصالات. وفي إشارة إلى أن تزايد أهمية وقيمة واجهات المستخدم المصورة بوصفها أصولا استراتيجية وإلى أهمية حقوق التصميم في حماية المظهر المرئي لواجهات المستخدم المصورة، الذي انعكس في النمو الملحوظ في طلبات تصاميم واجهات المستخدم المصورة في السنوات الأخيرة، أثنى ممثل الغرفة على اللجنة الدائمة لاتخاذها زمام القيادة في وضع كيفية تطبيق متطلبات حماية التصاميم الحالية على التصميمات الرقمية الجديدة في الاعتبار، وأعرب عن سعادته للمساهمة في المناقشات. واستناداً إلى التعليقات الواردة من الشركات في جميع أنحاء العالم، لفت ممثل الغرفة انتباه اللجنة إلى ثلاثة موضوعات يمكن أن يكون العمل الإضافي من جانب اللجنة فيها مفيدا في جعل حماية تصاميم واجهات المستخدم المصورة أكثر فعالية وكفاءة. أولا، اقترح ممثل الغرفة تحليل متطلبات الربط بين واجهات المستخدم المصورة والمنتجات المادية، مشيراً إلى أنه نظرا إلى أنه يمكن استخدام نفس واجهة المستخدم المصورة عادة في منتجات مختلفة، فإن العديد من الشركات قد تجد أنه من المفيد الحصول على الحماية لواجهات المستخدم المصورة على هذا النحو دون الحاجة إلى

الربط بمنتج معين، مما قد يحد دون داع من نطاق حماية حق تصميم واجهة المستخدم المصورة. ثانيا، اقترح ممثل الغرفة مواصلة العمل الذي تقوم به اللجنة بشأن الأساليب المسموح بها لتمثيل واجهات المستخدم المصورة المتحركة، مشيرا إلى أن الشركات قد تجد أنه من المفيد امتلاك إمكانية تسجيل مقاطع الفيديو أو نقل الصور في ولايات قضائية أكثر والسماح بالعرض السهل للرسوم المتحركة والبحث السهل عنها في قواعد البيانات. وأضاف ممثل الغرفة أنه في الولايات القضائية التي لا تزال هناك حاجة للتمثيلات البيانية التقليدية، فإن زيادة عدد المشاهدات المسموح بها لواجهات المستخدم المصورة سيكون مفيدا. ثالثاً، اقترح ممثل الغرفة إجراء استعراض للمتطلبات لتوضيح وظيفة واجهة المستخدم المصورة في طلبات التصميم الموجودة حاليا في بعض الولايات القضائية، والتي تفيد بأن الشركات لم تجد هذا الشرط مفيدا في معظم الحالات. وأعرب عن رأى مفاده أنه في الحالات التي يتعين فيها توضيح الوظيفة لأغراض البحث على سبيل المثال، ينبغي توضيح أن مثل هذا المؤشر لن يحد من نطاق الحماية. وأبلغ ممثل الغرفة اللجنة بأن هذه النقاط وغيرها قد أعدت في تقرير جديد لغرفة التجارة الدولية بشأن *حماية تصاميم واجهات المستخدم المصورة*، والمتاح على الإنترنت، والذي يتضمن أيضا معلومات عن جوانب المقاضاة والإنفاذ في تصاميم واجهات المستخدم المصورة التي تم جمعها من مختلف الولايات القضائية. وذكر أن تقرير غرفة التجارة الدولية اقترح القضايا التي يمكن أن يضعها صانعو السياسات في الاعتبار عند مراجعة أنظمة التصميم لجعل حماية واجهات المستخدم المصورة أكثر فاعلية، وأن الهدف منها هو أن تكون أداة عملية للشركات، وحدد المشكلات التي يجب معالجتها عند تطوير إستراتيجيات تصميم واجهات المستخدم المصورة. واختتم ممثل غرفة التجارة الدولية كلمته بتشجيع اللجنة الدائمة على العمل على حماية تصاميم واجهات المستخدم المصورة لأن هذا العمل لن يساعد على تحسين الإجراءات والمتطلبات اللازمة لحماية التصاميم في مجال التصميم هذا الذي يزداد أهمية فحسب، بل سيحفز أيضا التفكير في حماية الأجيال المستقبلية للتصاميم الرقمية.

47. وشكر وفد أستراليا الأمانة على إعداد الوثائق الممتازة، كما شكر وفد فرنسا على العرض المفيد للغاية بشأن برنامج التقارب 6: التمثيل البياني للتصاميم في الاتحاد الأوروبي، والذي يمثل علامة إيجابية لاعتبارات مستمرة. وأعرب عن اهتمامه بالصلة بين التصميم والمنتج المادي، وذكر أنه وجد قيمة خاصة في تناول المقترحات (1) و (3) و (9) و (10)، المبينة في الوثيقة SCT/39/3.

48. وشكر وفد جمهورية كوريا وفد فرنسا على العرض الممتاز، كما شكر الأمانة على الوثيقتين SCT/39/2 وSCT/39/3، وأيد البيان الذي أدلى به وفد إسبانيا والذي أكد على حقيقة أن برنامج التقارب 6: التمثيل البياني للتصاميم في الاتحاد الأوروبي يعد مثالا جيدا يوضح الجهود المبذولة في إنشاء نظام منسق. كما هنأ الدول الأعضاء في برنامج التقارب 6: التمثيل البياني للتصاميم في الاتحاد الأوروبي على العمل الشاق والإنجاز البارز، وشدد على الحاجة إلى مواصلة المناقشات بشأن حماية التصاميم التكنولوجية الجديدة داخل اللجنة الدائمة. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن من شأن هذه المناقشات أن تسهم في إعداد نظام تصاميم لكل دولة فيما يتعلق بتوسيع التصاميم التكنولوجية الجديدة وتحقيق المواءمة الدولية لحماية التصاميم.

49. وأعرب وفد جمهورية مولدوفا عن دعمه لمناقشة تلك النقاط التي لها تأثير عملي في الوقت الحالي، لاسيما المقترحات (1) و (2) و (9) و (10) الواردة في الوثيقة SCT/39/3، واعتبر أن المناقشات حول النقاط الأخرى ستكون أيضا ذات أهمية في المستقبل اعتمادا على الوقت الذي ستخصصه اللجنة لتلك المناقشات. وفي معرض شكره لوفد فرنسا على العرض الذي قدمه بشأن تجربة الاتحاد الأوروبي المثيرة للاهتمام، أعلن الوفد أنه سيتم مناقشة برنامج التقارب 6: التمثيل البياني للتصاميم في الاتحاد الأوروبي لدى مكتب جمهورية مولدوفا.

50. وأشار الرئيس إلى أن الوفود تحبذ مواصلة العمل بشأن هذا الموضوع، إلا أنه لاحظ أن بعض الوفود قد أعربت عن اهتمامها بالمواضيع المستقبلية بينما ركزت الوفود الأخرى على القضايا الحالية. وأشار الرئيس إلى أن الوفود قد حددت أولويات المناقشات المستقبلية التي أشارت إلى المقترحات (1) و (3) و (9) و (10) المبينة في الوثيقة SCT/39/3، والتي تتناول

أساسا الصلة بين التصميم والمنتج وتمثيل التصاميم المتحركة. وبالإضافة إلى ذلك، اقترح الرئيس التحقق مما إذا كان يمكن للمستخدمين المساهمة في عمل اللجنة الدائمة من خلال مشاركة تجاربهم الإيجابية والسلبية في حماية واجهات المستخدم المصورة.

51. وأكد وفد إسبانيا، داعما اقتراح الرئيس، على الحاجة إلى تضمين جميع القضايا بما في ذلك مسألة الذكاء الاصطناعي.

52. وأشار وفد الاتحاد الأوروبي، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، إلى أنه يؤيد وجود نطاق محدود لمزيد من التقدم وأعرب عن دعمه لمقترح الرئيس. وفي إشارة إلى المقترحات (1) و (3) و (9) و (10)، الواردة في الوثيقة SCT/39/3، أيد الوفد اقتراح الرئيس الذي يهدف إلى طلب مدخلات المستخدمين بشأن تجاربهم.

53. ورأى وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن اقتراح الرئيس لخص المناقشات بدقة، واقترح أن يكون مرنا ومفتوحا لنقاط أخرى غير واجهات المستخدم المصورة والأيقونات.

54. وأحاطت علما مع الرضا بالعرض المقدم من وفد فرنسا عن "برنامج التوافق 6: التصوير البياني للتصاميم، التابع للاتحاد الأوروبي."

55. وبعد تبادل للآراء، قررت لجنة العلامات ما يلي:

- ينبغي الاضطلاع بمزيد من العمل بشأن بعض من القضايا المحدّدة في الوثيقتين SCT/39/2 وSCT/39/3، لا سيما بشأن المقترحات 1 و3 و9 و10 المبيّنة في الوثيقة SCT/39/3، في حين يمكن تناول القضايا المرتبطة بالتصاميم التكنولوجية الجديدة في مرحلة لاحقة.

- ستدعو الأمانة الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية التي لها صفة مراقب والمنظمات غير الحكومية المعتمدة إلى تقديم المزيد من المساهمات، بما في ذلك أسئلة مفصلة ترغب في رؤية الإجابات عليها، فيما يخص (1) شرط وجود صلة بين تصاميم واجهات المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط والمادة أو المنتج، (2) والأساليب التي تسمح بها المكاتب لتمثيل التصاميم المتحركة.

- ستُصدر الأمانة الدعوة المذكورة في موعد أقصاه 15 يونيو 2018، ويجب أن تستلم الأمانة المساهمات والأسئلة المُقدمة، استجابة لتلك الدعوة، من الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية التي لها صفة مراقب والمنظمات غير الحكومية المعتمدة في موعد أقصاه 20 أغسطس 2018.

- ستُعد الأمانة مشروع استبيان على أساس المساهمات والأسئلة المُستلمة، كي تنظر فيه لجنة العلامات في دورتها المقبلة.

- ستقوم اللجنة بتبادل الآراء حول المسائل ذات الصلة، مثل التصاميم التكنولوجية الجديدة الأخرى، في دورتها المقبلة.

مستجدات عن خدمة النفاذ الرقمي (DAS) إلى وثائق الأولوية

56. بناء على دعوة من الرئيس، قدمت الأمانة معلومات مستوفاة عن التقدم الذي أُحرز في تنفيذ خدمة النفاذ الرقمي فيما يتعلق بنظام لاهاي. وأشارت الأمانة أنه في الوقت الذي يستخدم فيه 18 مكتبا في الوقت الحالي خدمة النفاذ الرقمي للحصول على وثائق الأولوية للبراءات، فإن مكاتب الصين والهند وإسبانيا تمثل مكاتب إيداع بالنسبة لوثائق الأولوية للتصاميم. وفيما يتعلق بنظام لاهاي، أعلنت الأمانة أنه في 28 فبراير 2018، أطلق المكتب الدولي خدمة النفاذ الرقمي لايداع

طلبات لاهاي. ومنذ ذلك الحين، يمكن لمودعي الطلبات الإشارة إلى رمز خدمة النفاذ الرقمي المكون من أربعة أحرف في طلباتهم الدولية في وقت تقديم الطلب. ومن شأن هذه الإشارة أن تسمح للمكاتب المعيّنة باسترداد وثائق الأولوية خلال إجراءاتها الوطنية. وبينما تلاحظ الأمانة أن خدمة النفاذ الرقمي لا تستخدم في الوقت الحاضر على نطاق واسع بالنسبة للتصاميم، فقد أعربت عن أملها في أن يكون تنفيذ خدمة النفاذ الرقمي فيما يتعلق بنظام لاهاي بمثابة مثال ومحفز للمكاتب الأخرى للبدء في استخدام هذه الخدمة في التصاميم، كمكاتب إيداع ووصول. وإذ أحاطت الأمانة أن المكتب الكوري للملكية الفكرية سيكون هو المكتب الأول الذي يستخدم خدمة النفاذ الرقمي في طلبات التصاميم الدولية، أعربت أيضا عن أملها في أن تنضم مكاتب الملكية الفكرية الأخرى إلى المكتب الكوري للملكية الفكرية في المستقبل القريب. وأضافت الأمانة أن المكتب الدولي أصبح أيضاً مكتبا للإيداع بالنسبة لطلبات لاهاي. وأخيرا، ذكّرت اللجنة بأن المكتب الدولي، في سياق نظام لاهاي، لم يقم باسترداد وثائق الأولوية أو إتاحتها، وأشارت الأمانة إلى أن دور المكتب الدولي يقتصر على إرسال رمز خدمة النفاذ الرقمي الذي يقدمه مودع الطلب في وقت تقديم الطلب، وفي نهاية المطاف إلى إيداع طلبات لاهاي كطلبات أولية.

57. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن تطبيق خدمة النفاذ الرقمي في سياق لاهاي، بعد العمل الأساسي الذي قام به الفريق العامل المعني بنظام لاهاي لتوفير الإطار القانوني للرمز المكون من أربعة أرقام، يمثل خطوة هامة. وفي رأيه، حيث أن المسألة تشكل أحد أهم طلبات المودعين، فإن تحديث نظام لاهاي سيكون لصالحهم. ومع ذلك، أشار الوفد إلى أن بعض المكاتب تستخدم النظام حاليا. وذكّر الوفد بأن مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية (USPTO) يمثل في الوقت الحاضر مكتب وصول، ولكنه ليس مكتبا للإيداع بعد، وأبلغ اللجنة بأن مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية قد بدأ بالفعل في العمل على تحديث لتكنولوجيا المعلومات لضمان أن الصور المقدمة إلى خدمة النفاذ الرقمي لازالت بكرا. وأعرب الوفد عن أمله في أن يصبح مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية مكتبا للإيداع في عام 2018، وخلص إلى تجديد التزامه بالمضي قدما في هذا الموضوع وأعرب عن اهتمامه بالاستماع من الوفود الأخرى واتخاذ خطوات نحو تنفيذ خدمة النفاذ الرقمي فيما يتعلق بالتصاميم الصناعية.

58. وأعلن وفد اليابان، الذي شكر الأمانة على التحديث، أن مكتب البراءات الياباني قد اتخذ الخطوات اللازمة فيما يتعلق بالنظم القانونية والحاسوبية لتنفيذ خدمة النفاذ الرقمي في مجال التصاميم الصناعية. وأبلغ الوفد اللجنة أن التعديل الجزئي لقانون التصميم الذي يهدف إلى السماح بالإجراءات من خلال خدمة النفاذ الرقمي قد تم تقديمه في فبراير 2018. وعلى الرغم من الحاجة إلى مزيد من الوقت لتشغيل خدمة النفاذ الرقمي، أعرب الوفد عن دعمه القوي لتوسيع نطاق الخدمة في مجال التصاميم الصناعية.

59. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن دعمه القوي لإدخال خدمة النفاذ الرقمي في مجال التصميم، ورأى أن الخدمة ستكون ضرورية لتعزيز راحة المستخدمين. وفي سياق الإبلاغ عن إجراء تعديلات قانونية لاعتماد خدمة النفاذ الرقمي في بلاده في عام 2017، أعلن الوفد أنه يُجري حاليا تطوير نظام تكنولوجيا المعلومات الخاص به من أجل فتح الخدمة في الفترة من يونيو إلى أغسطس 2018، بهدف العمل كمكتب إيداع ووصول بحلول سبتمبر 2018. وأفاد أنه نظرا لأن تنفيذ خدمة النفاذ الرقمي في أكثر البلدان المعينة مرارا وتكرارا سيؤدي إلى زيادة الإمكانات الكاملة للخدمة، فإنه يتطلع إلى مقابلة المزيد من الأعضاء لتنفيذ خدمة النفاذ الرقمي والشروع في تبادل وثائق الأولوية إلكترونيا في المستقبل القريب.

60. وتوجه وفد إسبانيا بالشكر إلى الأمانة على آخر المستجدات، وذكر أن خدمة النفاذ الرقمي تحتاج إلى عدد معين من البلدان المعنية لكي تعمل. وأشار الوفد بارتياح إلى أن البلدان التي لديها عدد كبير من التصاميم على وشك استخدام خدمة النفاذ الرقمي، وذكّر اللجنة بالاستفادة الكبيرة من الخدمة التي توفر الوقت والمال وتقضي على البيروقراطية في مجال البراءات.

61. وشكر وفد الصين الأمانة على التحديث، كما شكر وفود اليابان وجمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية على مشاركتهم بأعمالهم فيما يتعلق بخدمة النفاذ الرقمي. وأفاد بقوله أنه طالما أن الخدمة ستساعد على تخفيف العبء على المستخدمين وزيادة كفاءة المكاتب، فإنه على استعداد لدعم توسيع خدمة النفاذ الرقمي لتشمل التصاميم الصناعية ويتطلع إلى تطبيقها.

62. وأعربت ممثلة الرابطة الدولية للعلامات التجارية عن امتنانها لوفود اليابان وجمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية على ما قدمته من أخبارٍ سارة بشأن خدمة النفاذ الرقمي. ورددت ممثلة الرابطة البيان الذي أدلى به وفد إسبانيا، وأكدت على أن خدمة النفاذ الرقمي الخاصة بالتصاميم الصناعية ستكون بمثابة وسيلة رائعة للمستخدمين، ولذلك، فإنها تشجع جميع البلدان على الانضمام إلى الخدمة.

63. وأحاطت لجنة العلامات علما بالتقدم المحرز من قبل الأعضاء، ومن قبل الأمانة، في تنفيذ خدمة النفاذ الرقمي لأغراض التصاميم الصناعية.

64. وفي حين واصل الرئيس تشجيع الدول الأعضاء الأخرى على استعمال خدمة النفاذ الرقمي لأغراض التصاميم الصناعية والعلامات التجارية على حد سواء، فإنه خلص إلى أن لجنة العلامات ستواصل تقدير التقدم المحرز في هذا الصدد.

البند 6 من جدول الأعمال: العلامات التجارية

65. شكر الرئيس، الذي سلط الضوء على فائدة الجلسة الإعلامية عن أسماء البلدان، الأمانة على تنظيم الدورة، كما شكر جميع المتحدثين وأعضاء اللجنة الدائمة على مشاركتهم في المناقشة الممتازة. واقترح الرئيس أن تجري المناقشات حول أسماء البلدان بعد المناقشات التي تجري حول الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية ونظام أسماء الحقول.

الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية (INNs)

66. نظرت اللجنة الدائمة في الوثيقة SCT/39/4.

67. وعرضت الأمانة الوثيقة SCT/39/4.

68. وطلبت ممثلة الرابطة الدولية للعلامات التجارية أن تقوم الويبو بدمج الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية في قاعدة بيانات العلامات التجارية العالمية أياً كان الحل الذي تختاره المكاتب، حيث سيكون من المثير للاهتمام بالنسبة للمستخدمين الوصول المباشر إلى الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية أيضاً من خلال قاعدة بيانات العلامات التجارية العالمية.

69. وأجابت الأمانة بشكل إيجابي على السؤال الذي طرحته ممثلة الرابطة الدولية للعلامات التجارية، على الرغم من أن الحل يخضع لاتفاق مع أمانة منظمة الصحة العالمية بشأن تفاصيل التنفيذ.

70. ورحب وفد إندونيسيا، بصفته الوطنية، بالطريقتين المقترحتين من جانب الأمانة، فضلاً عن مضمون الفقرة 13، وذكر أن "أمانة الويبو تعتزم مواصلة إصدار التعميمات (...) إلى جميع المكاتب التي تتسلمها حاليا، طالما أنها لم تستفد من أي من أي من الخيارين الآخرين". وأفاد الوفد أنه من الأهمية بمكان بالنسبة لمعظم الدول الأعضاء في الويبو ضمان عدم تسجيل العلامات التجارية الشبيهة بالأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية.

71. وسلط وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) الضوء على أهمية وصول مكاتب العلامات التجارية إلى قائمة الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية الموصى بها حتى يمكن أن تضمن عدم تسجيل العلامات التجارية المشابهة للأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية. وأفاد أن اللجنة الدائمة اعتمدت العديد من المقترحات في الماضي لتحسين إمكانية وصول مكاتب الملكية الصناعية الوطنية والإقليمية للدول الأعضاء إلى قائمة الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية. وأحاط الوفد علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة SCT/39/4 ورحب باعتزام أمانة الويبو الاستمرار في إصدار التعميمات إلى جميع المكاتب التي تتسلمها حاليا، طالما أنها لم تكن قد استفادت من أي من الخيارات الموضحة في المستندات.

72. وأعرب وفد جمهورية مولدوفا عن دعمه لدمج بيانات الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية في قاعدة بيانات العلامات التجارية العالمية، لاسيما لفائدة المستخدمين.

73. وأكد وفد شيلي على أهمية وصول مكاتب العلامات التجارية إلى قائمة الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية الموصى بها والمعتمدة، ورحب بالعمل الذي أنجزته الأمانة خلال السنوات القليلة الماضية لضمان وصول مكاتب الملكية الصناعية الوطنية والإقليمية إلى قائمة الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية، بالإضافة إلى الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها مع منظمة الصحة العالمية لتحديث وتحسين الوصول إلى تلك القوائم. وبالنظر إلى أن البديلين المقدمين إلى المكاتب للانضمام إلى البيانات مثيران للاهتمام، أعرب الوفد عن رغبته في معرفة المزيد من التفاصيل عنها. أولا، طلب الوفد معلومات عن العمل والتكاليف اللازمة لتنفيذ الخيارات من قبل المكاتب. كما تساءل الوفد عن نوع المشورة التي ستقدمها منظمة الصحة العالمية و/أو الويبو، وما إذا كانت هناك محركات بحث صوتية أو لفظية فقط، وما هي الشروط المقدرة للربط بها. وفيما يتعلق بدمج بيانات الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية في العلامة التجارية العالمية، طلب الوفد معلومات حول الجدول الزمني المتوقع. وأبلغ الوفد اللجنة أنه في يوليو 2017، وقع المعهد الوطني للملكية الفكرية في شيلي (INAPI) اتفاقية تعاون مع الويبو، وأصبحت شيلي أول دولة في أمريكا الجنوبية تنضم إلى قاعدة بيانات العلامات التجارية العالمية للويبو. وفي إشارة إلى أن بيانات العلامات التجارية في شيلي يتم إرسالها شهريا، أعرب الوفد عن رغبته في اغتنام الفرصة لتهنئة الويبو على التحسينات المستمرة التي أُدخلت على تحسين محركات البحث الخاصة بها. وفيما يتعلق بالأسماء غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية، أعرب الوفد عن رأي مفاده أنه أيا كان الخيار المتخذ، ينبغي للنظام استيفاء الشروط التالية: أولا، يجب أخذ محركات البحث المضمنة بعين الاعتبار؛ ثانيا، ينبغي أن يكون من الممكن للمكاتب أن تدمج الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية بسهولة في قواعد بياناتها الوطنية الخاصة بالعلامات التجارية، بما يسمح للفاحصين باستخدامها في إجراء بحث عن علامات تجارية سابقة. وذكر أن من شأن ذلك تسهيل عمل فاحصي العلامات التجارية وتجنب المصادر المتعددة للمعلومات وتمكين محركات البحث الصوتية والمفاهيمية واللفظية للأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية.

74. وأوصت الأمانة، فيما يتعلق بالربط المباشر مع مركز بيانات الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية، الوفود بالاتصال بالشخص المحدد في الوثيقة من أجل الحصول على معلومات مفصلة عن المتطلبات المحددة وتكاليفها. وفيما يتعلق بدمج بيانات الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية في قاعدة بيانات العلامات التجارية العالمية، أحاطت الأمانة علما بالاقتراحات من حيث نوع عمليات البحث، مشيرة إلى أنه سيتم النظر في هذه العناصر بمزيد من التفصيل خلال مرحلة التنفيذ. وفي النهاية، ذكرت الأمانة أن المرحلة التالية ستكون عبارة عن وضع خطة تنفيذ ذات أطر زمنية.

75. والتمس الرئيس من الأمانة أن تقدم إلى لجنة العلامات، في دورتها المقبلة، تقريرا مرحليا حول دمج بيانات الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية في قاعدة البيانات العالمية لأدوات التوسيم.

مستجدات عن الجوانب المتصلة بالعلامات التجارية في نظام أسماء الحقول

76. استندت المناقشات إلى الوثيقة SCT/39/5.

77. وشكر وفد جمهورية كوريا الأمانة على التحديث الوارد في الوثيقة وأعرب عن دعمه لمواصلة الرصد والتحديثات من جانب الأمانة فيما يتعلق بالعلامات التجارية ونظام أسماء الحقول. وأحاط الوفد علما بأنه من المتوقع أن تفتح مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN) جولة ثانية من تفويض الحقول العلوية العامة الجديدة للإنترنت (New gTLDs) في السنوات المقبلة، وأشار إلى أن اهتمام اللجنة الدائمة المستمر قد يكون مهما لمعالجة سوء استخدام أسماء البلدان. كما أعرب الوفد عن امتنانه للسياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول (UDRP) التي أسستها الويبو كآلية عالمية لمعالجة الحالات الواضحة للتسجيل المسيء لأسماء الحقول.

78. وشكر وفد الهند الأمانة على التحديث الوارد في الوثيقة، وأشار إلى أن تسجيل اسم الحقل قد يتعارض مع علامة تجارية ما، وأنه في النظام الهندي، قد يمثل استخدام اسم الحقل الذي يشبه إلى حد كبير علامة تجارية مسجلة انتهاكا للعلامة التجارية. وأشار الوفد إلى أن الوثيقة لم تذكر مدى استخدام السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول من قبل مالكي العلامات التجارية في البلدان النامية.

79. وأشارت الأمانة إلى أن المعلومات الإحصائية متاحة على صفحات الويب الخاصة بمركز الويبو للتحكيم والوساطة.

80. وشكر وفد سويسرا الأمانة على التحديث الوارد في الوثيقة، وأعرب عن دعمه المستمر للحفاظ على البند في جدول الأعمال.

81. وشكر وفد شيلي الأمانة على التحديث الوارد في الوثيقة. وفي إشارة إلى التحديات التي أثارتها الطبيعة العالمية للإنترنت، أعرب عن تقديره لعمل الأمانة في تطوير السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول الحالية. وإلحاقا للبيان الصادر عن وفد جمهورية كوريا، أحاط وفد شيلي علما أيضا بالجولة الثانية المتوقعة لتفويض الحقول العلوية العامة الجديدة للإنترنت. وأشار الوفد إلى أنه ينبغي للجنة الدائمة أن ترصد هذه التطورات عن كثب. كما أبرز الوفد الحاجة إلى أن تأخذ مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة في اعتبارها مخاوف الدول الأعضاء.

82. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية الأمانة على التحديث الوارد في الوثيقة. وأشار إلى أن مستشاري الملكية الفكرية لبلاده قد حضروا ورصدوا بنشاط القضايا التي أثيرت في اجتماعات اللجنة الاستشارية الحكومية التابعة لمؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة. وأعرب الوفد عن قلقه بشأن مراجعة مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة المجدولة للسياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول، مشيرا إلى أن السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول هي أفضل الممارسات العالمية لحماية العلامات التجارية، وأنه ينبغي أن تكون كذلك. كما أشار الوفد إلى أن بعض الجهات الفاعلة حول مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة أعربت عن مخاوفها من أن مالكي العلامات التجارية قد سيطروا في ظل السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول في كثير من الأحيان وأنه ينبغي "مراجعة" السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول. ومع ذلك، أعرب الوفد عن قلقه إزاء هذه المراجعة وأعرب عن دعمه لأن تظل السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول سليمة.

83. وأعرب ممثل مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة عن تقديره لموافقة الجنة الدائمة على مشاركة مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة كمراقب، وشكر الأمانة على التحديث الوارد في الوثيقة، وأشار إلى أهميتها في سياق العمل الحالي لمؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة وكذلك الجولة الثانية المتوقعة من التفويض بالحقول العلوية العامة الجديدة للإنترنت. وأشار ممثل مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة إلى مشاركة مجتمع مؤسسة الإنترنت للأسماء

والأرقام المخصصة في مراجعة شاملة لسياسة برنامج الحقول العلوية العامة الجديدة للإنترنت المتعلقة بالعديد من مسارات العمل، بما في ذلك أسماء البلدان، والتي اعتبرتها مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة مهمة جدا. كما أحاط ممثل مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة علما بأن التوصيات المستمدة من مثل هذا العمل ستُطرح على مجلس إدارة مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة، وعند هذه المرحلة ستبدأ عملية تقديم مزيد من الحقول العلوية العامة الجديدة للإنترنت، ومع ذلك، ليس من الواضح تحديدا متى سيحدث ذلك. كما أشار ممثل مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة إلى أن الحكومات المشاركة في اللجنة الاستشارية الحكومية، والتي يحضر معظمها اللجنة الدائمة، قد تمكنت من التأثير في مناقشة مجتمع مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة بشأن مسائل السياسات مثل الأسماء الجغرافية والمراجعة المستمرة لآليات حماية الحقوق. كما ذكر ممثل مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة أنه سيكون هناك اجتماع وزاري رفيع المستوى في برشلونة في أكتوبر 2018، حيث سيتم دعوة الوزراء وغيرهم من كبار المسؤولين لتبادل وجهات النظر حول التوجه الاستراتيجي الذي يمكن أن تقوم به مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة.

84. وشكر الرئيس الأمانة على رصدها المستمر لتطورات نظام أسماء الحقول.

85. ونظرت اللجنة في الوثيقة SCT/39/5، وطُلب من الأمانة إبقاء الدول الأعضاء على علم بالتطورات المستقبلية المتعلقة بالعلامات التجارية في نظام أسماء الحقول.

حماية أسماء البلدان من تسجيلها واستخدامها كعلامات تجارية

86. استندت المناقشات إلى الوثائق SCT/37/3 Rev. وSCT/38/2 وSCT/32/2 وSCT/39/8 Rev.2 وSCT/39/9.

87. ودعا الرئيس الوفود المعنية إلى تقديم اقتراحها.

88. وتحدث وفد سويسرا عن تنظيم الجلسة الإعلامية المفيدة والبناءة عن أسماء البلدان. وقبل تقديم الوثيقة SCT/39/8 Rev.2، أعرب الوفد عن رغبته في التذكير بأن مسألة أسماء البلدان مدرجة في جدول أعمال اللجنة لما يقرب من عشر سنوات. وأفاد أن الوثيقة الأولى المؤرخة في عام 2009، كانت عبارة عن مشروع استبيان يتعلق بحماية الأسماء الرسمية للبلدان من تسجيلها أو استخدامها كعلامات تجارية (الوثيقة SCT/22/4). ومنذ ذلك الحين، وعلى الرغم من أن اللجنة ناقشت اقتراح وفد جامايكا الوارد في الوثيقة SCT/32/2، والمدعوم من قبل وفد سويسرا بالوثيقة SCT/34/2 والوثيقة SCT/37/3 Rev.، لم تتوصل اللجنة بعد إلى نتيجة مرضية. وقد أعربت بعض الوفود عن تحفظات بشأن النتائج المحتملة للعمل الذي قد يكون ملزما أكثر من اللازم بالمقارنة مع تشريعاتها الوطنية. وأفاد أن مسألة فحص الطابع الخادع أو المضلل للعلامة التجارية فيما يتعلق بمصدر السلع والخدمات تعتبر مشكلة. وذكر الوفد أن الاقتراح الجديد بشأن حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الأهمية الوطنية (الوثيقة SCT/39/8 Rev.2) أخذ في الاعتبار تلك التحفظات ولم يتناول دراسة طبيعة الخداع أو التضليل بالنسبة للعلامات التجارية. كما ذكر أن الاقتراح الجديد يهدف إلى حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الأهمية الوطنية ضد الاحتكار من قبل الأطراف الأخرى، وكذلك إرسال إشارة واضحة إلى مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة، من أجل ضمان عدم تفويض أسماء البلدان إلى الشركات الخاصة، ولكنها محفوظة للدول التي تمثلها. كما سعى الاقتراح إلى حماية أسماء البلدان من تسجيلها كعلامات تجارية إذا كانت العلامة تتألف حصريًا من اسم بلد أو إذا أدى هذا التسجيل إلى احتكار اسم ذلك البلد. وأضاف الوفد أن الغرض من الاقتراح هو بالتالي منع تسجيل علامة تجارية تحتوي على سبيل المثال على كلمة "إندونيسيا". وأكد الوفد على أن الاقتراح الجديد يغطي فقط هذه الحالة، مستثنيا العلامات التجارية المدمجة، وأشار إلى أنه وفقا للفقرة 1 في الصفحة 5 من مرفق الوثيقة SCT/39/8 Rev.2، فإن شروط تسجيل أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الأهمية الوطنية كعلامات مميزة، مثل العلامات التجارية، في كل بلد وفقا لتشريعاته الوطنية. وأفاد أنه كما قيل خلال الجلسة الإعلامية، فإن العلامة التجارية في شكل كلمة والتي تتألف بشكل

حصري من اسم بلد ما عادة لا تسجل لأنها ليست مميزة. ومع ذلك، من الممكن أن يتم تسجيل العلامة التجارية التي تحتوي على اسم بلد حصريا، أو التي يؤدي تسجيلها لاحتكار اسم ذلك البلد، على أساس أن اسم البلد المعني يعتبر غير معروف للجمهور أو للفاحصين طبقا لبعض الممارسات الوطنية. وأفاد أن الهدف من الاقتراح هو تحديدا تسوية مثل هذه الحالة، على أساس التشريع الوطني من خلال تأسيس الشفافية اللازمة بشأن الأسماء والقوانين المعنية عن طريق قائمة محددة وفقا للمعايير والمراجع المعروفة وإتاحتها للجميع عن طريق أمانة الويبو. وأعاد الوفد التأكيد على المبدأ القائل بأن اسم البلد، كعنصر أساسي في شخصيته القانونية الدولية، يجب حمايته من احتكار شخص آخر. وكما ذُكر آنفا، بعد حوالي عشر سنوات من العمل بشأن حماية أسماء البلدان، رأى الوفد أن الوقت قد حان للتوصل إلى اتفاق على الأقل بشأن مسألة المبدأ هذه.

89. وأعرب وفد جامايكا عن شكره للأمانة على تيسير الجلسة الإعلامية المفيدة بشأن أسماء البلدان، وأفاد أنه وجد أن تبادل الخبرات مفيد ومهم في تحديد أفضل الممارسات. وذكّر الوفد بأنه منذ عام 2009 دعا في إطار اللجنة إلى توفير حماية أكثر اتساقاً وملاءمة وفعالة لأسماء الدول لأنها ذات أهمية على قدم المساواة مثل الأعلام وشارات النبالة المحمية بالفعل بموجب اتفاقية باريس. وقال الوفد أنه يرى من وجهة نظره وكذلك العديد من الأعضاء الآخرين في اللجنة الدائمة أنه، على الرغم من توفر الحماية من الناحية النظرية لأسماء البلدان، إلا أن هذه الحماية غالبا ما تكون محدودة، مما يترك فرصة كبيرة للأشخاص والكيانات لإساءة المعاملة أو الاستغلال غير العادل لشهرة وسمعة اسم البلد. ولذلك، فإن الحماية القائمة نظريا لأسماء البلدان ليست شاملة ولا كافية في الممارسة. وقد أظهرت حالة أيسلندا بوضوح الخطر الذي يتهدد السيادة والمشكلة المستمرة المتمثلة في الافتقار إلى الحماية الدولية لأسماء البلدان، التي تعتبر غير كافية وغير فعالة. وذكر الوفد أن مشكلة نقص الحماية لأسماء البلدان دوليا قد تفاقمت بسبب خطر تسجيل أسماء حقول جديدة عالية المستوى تضم أسماء البلدان أو الصفات القُطرية للبلدان أو رموزها. وأفاد الوفد، الذي سلط الضوء على التقدم المحرز في تحليل المسألة قيد النظر، بأن معظم الدول الأعضاء التي قدمت تعليقات تتفق مع صياغة مجال التوافق المحتمل رقم 1. ورأى الوفد أن مخاوف بعض الدول الأعضاء بشأن اليقين يمكن تناولها عن طريق استخدام قائمة رسمية بأسماء الدول، وكذلك القوائم ذات الصلة من الرموز والاختصارات والتغييرات في أسماء البلدان. كما أفاد الوفد أنه، على غرار قاعدة البيانات الخاصة بالرموز الرسمية وشعارات النبالة للدول التي تحتفظ بها الويبو عملا باتفاقية باريس، ستكون قاعدة البيانات المركزية لأسماء الدول التي أنشأتها الويبو مفيدة للإشارة إليها من قبل مكاتب الملكية الفكرية في سياق فحص طلبات العلامات التجارية. واقترح الوفد أن ترسل الدول الأعضاء رسميا إلى الويبو اسم بلدها وصيغها المختلفة التي تُطلب لها الحماية. كما رأى الوفد أنه يتعين على مودعي الطلبات تقديم ترجمة حيث لا تكن العلامة التجارية باللغة (اللغات) المستخدمة من قبل مكتب الملكية الفكرية. وذكر أن تلك بالفعل ممارسة قائمة في العديد من مكاتب الملكية الفكرية. وفيما يتعلق بمجال التقارب المحتمل رقم 2، رأى الوفد أن العلامات التجارية المكونة فقط من اسم بلد ينبغي رفضها في حد ذاتها على أنها وصفية، ما لم يتم تطبيق تسجيل العلامة بواسطة الدولة نفسها أو كيان ما مصرح له من قبل الدولة كجزء من خطة العلامات التجارية للأمة. ومع ذلك ، لم يوافق الوفد على الرأي القائل بأن العلامة التجارية التي تحتوي على اسم بلد ما لا تعتبر وصفية إلا عندما يُعترف بالبلد كمكان لإنتاج السلع والخدمات، وأعرب عن اعتقاده بأن أي استخدام لاسم بلد في علامة تجارية يمكن اعتباره وصفيا للسلع والخدمات. وأفاد أنه إذا لم تكن العلامة وصفية، فسيعتبر ذلك مخادعا ما لم يتم يُطلب التسجيل من قِبل البلد المعني أو كيان مصرح له من قبل البلد. وفيما يتعلق بمجال التوافق المحتمل رقم 5 ، اتفق الوفد بأن أسباب الرفض في مجالات التقارب المحتملة رقم 2 و 3 و 4 ينبغي أن تشكل أسبابا لإبطال العلامات التجارية المسجلة وكذلك أسبابا للمعارضة. وانطلاقاً من العدد الكبير للدول التي ردت على الاستبيان والتي اتفقت مع مجال التقارب المحتمل رقم 5، أشار الوفد بأنه يبدو أن هناك توافقا عاما في هذا الصدد. وفيما يتعلق بمجال التقارب المحتمل رقم 6، اتفق الوفد على وجود توافق عام في الآراء على وجوب إتاحة الوسائل القانونية المناسبة للأطراف المهتمة لمنع استخدام أسماء البلدان عندما يحتمل أن يخدع هذا الاستخدام الجمهور. وأفاد أنه منذ انعقاد الدورة الثانية والثلاثين للجنة الدائمة في عام 2014، قدمت جامايكا مشروع توصية مشتركة لاتحاد باريس والجمعية العامة للويبو لحماية أسماء البلدان وذلك لتيسير إجراء مناقشة أكثر تركيزا داخل اللجنة الدائمة وإمكانية إيجاد حلول للمشكلة. وأضاف الوفد أنه من خلال التفكير في أحكام مشروع التوصية المشتركة، يمكن للجنة أن تضمن إدراج مجالات التقارب المقبولة في المشروع

وأنه يمكن البحث عن نص مناسب قد يعالج تلك المجالات التي لا يوجد فيها تقارب ودمج، وحيث هناك حاجة إلى المرونة وحسن التقدير على المستوى الوطني على أساس توافر ظروف معينة. وذكر أن المادة 2 من مشروع التوصية المشتركة الواردة في المقترح المنقح لجامايكا في الوثيقة SCT/32/2 اقترحت موافقة الدول الأعضاء على "منع استخدام المؤشرات التي تتكون من أو تحتوي على أسماء البلدان فيما يتعلق بالسلع أو الخدمات التي لا تنشأ في البلد المشار إليه في اسم البلد". ومع ذلك، مع الإقرار بأن هناك ظروف استثنائية بموجب معظم قوانين العلامات التجارية الوطنية، والتي يمكن رغم ذلك أن يتم من خلالها تسجيل علامة تجارية تحمل اسم بلد فيما يتعلق بالسلع أو الخدمات التي لا تنشأ في البلد المذكور، فإن مشروع اقترح مشروع التوصية المشتركة لجامايكا نص من شأنه توفير بعض المعايير المتفق عليها لتلك الظروف الاستثنائية. وأفاد الوفد أن المادتين 6 و 7 من مشروع التوصية المشتركة تسعيان إلى تحديد تلك الظروف الاستثنائية. وأكد الوفد مجددا أن الهدف من مشروع التوصية المشتركة الوارد في الوثيقة SCT/32/2 لا يهدف إلى وضع القواعد التي يجب أن تتبعها مكاتب الملكية الفكرية ولا إلى إنشاء التزامات إضافية، ولكن لوضع إطار متسق ومتماسك لتوجيه مكاتب الملكية الفكرية والسلطات المختصة الأخرى والمتداولين الدوليين فيما يتعلق باستخدامهم للعلامات التجارية وأسماء الحقول والمعرفات التجارية التي تتكون من أو تحتوي على أسماء البلدان. كما أفاد الوفد أنه على الرغم من مشاركته في رعايته المشتركة للاقتراح المقدم من وفود جورجيا وأيسلندا وإندونيسيا وإيطاليا وليختنشتاين وماليزيا والمكسيك وموناكو وبيرو والسنغال وسويسرا والإمارات العربية المتحدة (الوثيقة SCT/39/8 Rev.2)، إلا أن هذا الاقتراح لم يحل محل اقتراح وفد جامايكا، لأن اقتراح جامايكا هو إشارة مفصلة ومحددة لحماية أسماء البلدان، في حين أشار الاقتراح المشترك إلى المبدأ. وأكد الوفد مجددا أنه استمر في طرح اقتراحه بشأن توصية مشتركة كجزء محتمل من الحل أو خيار من خيارا الحل، وأعرب عن دعمه للمبادرات التي تقترح حلا لمشكلة نقص الحماية لأسماء البلدان. وأفاد أنه طالما أن هناك حاجة إلى حماية جماعية وفعالة لأسماء البلدان من تسجيلها واستخدامها كعلامات تجارية، فإنه يشجع الدول الأعضاء على إعادة النظر مرة أخرى في مشروع التوصية المشتركة بغية الاتفاق على نص محتمل يضم مجالات التقارب مع ترك حيز سياسات للنُهج المتباينة. وأعرب الوفد عن أمله في أن تتمكن اللجنة من خلال المشاركة البناءة من إيجاد وسيلة فعالة لحماية أسماء البلدان تعكس توافقا في آراء الدول الأعضاء في الويبو.

90. وأعرب وفد أيسلندا، عن تأييده للبيان الذي ألقى به وفد سويسرا وقال إنه لا يحق لطرف واحد أن يحكر اسم دولة ما. وأشار الوفد إلى أن المصلحة العامة تتطلب عدم قدرة المشغلون في القطاع العام والخاص بالتمتع بإمكانية الوصول إلى أسمائهم، وهو أحد أسباب قيام 13 دولة تشارك في رعاية الاقتراح. وكما أشارت بعض الوفود، فإن اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية قد استمرت لبعض الوقت في مناقشة المسائل المتعلقة بحماية أسماء الدول. ولاحظ الوفد أن المناقشات التي جرت أثناء الجلسة الإعلامية قد أوضحت أن المسألة ذات صلة ومهمة ومعقدة عند الدخول في التفاصيل. ومن المؤكد أن هناك أنظمة مختلفة وممارسات مختلفة ومصالح مختلفة وهناك بعض الاستثناءات المهمة للغاية التي يجب أن نفكر فيها. وبالرغم من ذلك، أكد الوفد على أن الاقتراح يهدف فقط إلى وضع المبادئ. وقد شعر الوفد بالسرور نتيجة المناقشات البناءة المتعلقة بأسماء الدول في اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية.

91. وشدد وفد المكسيك، الراعي المشارك للاقتراح المتعلق بحماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الأهمية الوطنية (الوثيقة SCT/39/8 Rev.2)، على أهمية القضية قيد النظر ورأى أن اللجنة في وضع يمكنها من تقديم مساهمة ملموسة فيما يتعلق بتخصيص أسماء البلدان والأسماء الجغرافية كنطاق عام من المرتبة العليا. ورأى الوفد أن الاقتراح يسعى إلى وضع إطار مرجعي عام لدعم حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية. واقترح الوفد تطبيق سلسلة من التدابير لدعم الهدف المذكور، مع ترك مساحة للبلدان لإصدار اللوائح التي تعتبرها ضرورية لتنظيم تسجيل أسماء البلدان والأسماء الجغرافية كأسماء نطاقات عالية المستوى في نظام اسم النطاق وتسجيلها كعلامات مميزة، مثل العلامات التجارية. وأعرب الوفد عن أمله في أن تنتهز اللجنة الفرصة لدعم الاقتراح والشروط العامة التي قدمها.

92. وتحدث وفد إندونيسيا بصفته الوطنية وقال إن أحد الأسباب الرئيسية وراء اهتمام إندونيسيا بالمشاركة في تقديم الاقتراح المشترك الوارد في الوثيقة SCT/39/8 Rev.2. هو اعتقاده القوي بأن اسم الدولة ذات السيادة أو الأسماء الجغرافية ذات الأهمية الوطنية لا ينبغي أن تحتكرها مصالح خاصة أو ملاك خاصين. ويجب حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الأهمية الوطنية من تسجيلها كأسماء نطاقات عالية المستوى في نظام إسم النطاق أو كعلامات مميزة، مثل العلامات التجارية، إذا كانت العلامة تتألف حصريًا من هذه الأسماء أو إذا كان الأمر يصل إلى احتكار الاسم المعني. وردد الوفد البيان الذي أدلى به وفدا سويسرا وأيسلندا، وشدد على حقيقة أن الاقتراح يتعلق بالمبادئ، وقال إنه لا يرى كيف يمكن لبلد ذي سيادة أن يكون ضد هذه المبادئ.

93. وأعرب وفد السنغال عن ترحيبه بعقد الجلسة الإعلامية وأكد من جديد دعمه لحماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية، التي لا ينبغي أن تكون ملكًا لأطراف خاصة أو أن تقوم باحتكارها. وأشار الوفد إلى المادة 3 من اتفاق بانجي، وأشار إلى الأهمية التي يوليها الوفد بوجود حماية فعالة لأسماء البلدان والأسماء الجغرافية. وصرح الوفد، الذي شارك في رعاية الاقتراح، بأن الاقتراح يوفر إطارا ملائما نظرا لنطاقه العام والمرن، والذي يشمل العلامات التجارية ونظام أسماء النطاقات وتحديد المبادئ ذات الصلة.

94. وأعرب وفد موناكو عن شكره للأمانة على تنظيم الجلسة الإعلامية، وأكد على أهمية مواصلة عمل اللجنة بشأن حماية أسماء البلدان. وأيد الوفد، الذي شارك في تقديم الاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/39/8 Rev.2، بصورة كاملة العرض الذي قدمه وفد سويسرا. وعلى النحو الموضح في الوثيقة، كان الاقتراح مكملا تماما للاقتراح المنقح الذي قدمه وفد جامايكا (SCT/32/2) والاقتراح المشترك بشأن تمديد مبادئ السياسة الموحدة لتسوية النزاعات المتعلقة بأسماء النطاقات لتشمل الأسماء الجغرافية وأسماء البلدان (SCT/31/8 Rev.8). ورأى أن الاقتراح، الذي يرمي إلى وضع مبادئ بسيطة على أساس القوائم المتفق عليها دوليا والتي توجد بالفعل، سيشكل ردا جيدا على المشاكل التي تواجهها العديد من الدول، بما في ذلك موناكو، عند محاولة حماية أسماء بلدانها وغيرها من الأسماء ذات الأهمية الجغرافية الوطنية. وفي معرض الإشارة إلى الحالة الملموسة والواضحة التي قدمها وفد أيسلندا، رأى الوفد أن اعتماد تلك المبادئ من شأنه أن يوضح ويسر عمل المكاتب الوطنية، كما سيفيد الجمهور والدول التي يمكن أن تحمي أسمائها وسمعتها بشكل أفضل. وفي الختام، أعاد الوفد تأكيد دعمه لاقتراح وفد جامايكا والاقتراح المشترك بشأن تمديد مبادئ السياسة الموحدة لتسوية النزاعات المتعلقة بأسماء النطاقات لتشمل الأسماء الجغرافية كما رحب باهتمام بالاقتراح الذي تقدم به وفد بيرو بشأن الاعتراف بالعلامات التجارية الوطنية وحمايتها (الوثيقة SCT/39/9)، والتي كان على استعداد لدراستها بمزيد من العمق في الدورة المقبلة للجنة.

95. وأعرب وفد الاتحاد الأوروبي، متحدثًا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، عن شكره للوفود الأخرى والرئيس والأمانة على المساعدة في تحديد محور الجلسة الإعلامية حول أسماء الدول المتعلقة بممارسات المكاتب. وكانت الجلسة الإعلامية على شكل اجتماع مائدة مستديرة وكان يمثل فرصة رائعة للتعرف على مختلف الممارسات القائمة والأسس المنطقية التي تقوم عليها هذه الممارسات والمعلومات التي ستكون مفيدة بالتأكيد للمناقشات التي ستجري في اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية. ولاحظ الوفد الاقتراح الجديد الوارد في الوثيقة SCT/39/8 Rev.2، وأقر بروح السعي إلى توافق الآراء التي انعكست فيه وأثنى عليه. وفي الوقت نفسه، أراد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تقديم بعض التعليقات الأولية من أجل الحصول على توضيح حول كيفية تنفيذ الاقتراح وتطبيقه بصورة عملية. وسيكون من المهم، على وجه الخصوص، استكشاف ما إذا كان الاقتراح يستلزم أي تغيير في التشريعات سواء على الصعيد الدولي أو على المستوى الوطني أو الإقليمي، وما إذا كان سيتعارض مع بعض المبادئ المقبولة على نطاق واسع فيما يتعلق بالتعريف. وأشار الوفد باهتمام كبير إلى أن الاقتراح كان مرتبطا بالاقتراح المشترك بشأن حماية المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان في نظام أسماء النطاقات، كما هو وارد في الوثيقة SCT/31/8 Rev.8. وعلى هذه الخلفية، رحب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بمزيد من التوضيح لهدف الاقتراح الجديد فيما يتعلق بالعمليات المستمرة في هيئة الإنترنت في الأسماء والأرقام المخصصة، والفوائد المحتملة التي قد تنطوي عليها في هذا السياق. وعلاوة على ذلك،

أشار إلى أن نطاق الاقتراح لم يقتصر على أسماء البلدان فحسب، بل امتد أيضا إلى الأسماء الجغرافية ذات الأهمية الوطنية، وقال إنه سيكون مهتما بمعرفة المزيد من مؤيدي هذه الميزة الخاصة. وكما ذكر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في الاجتماعات السابقة، كان من الواضح من العمل الذي قامت به اللجنة بالفعل أن هناك وسائل قانونية متاحة لتأمين الحماية في التشريعات الوطنية، وأن إنشاء أداة جديدة "لوضع المعايير" قد لا يكون الطريقة المثلى لمعالجة المشكلة. ينبغي أن تأخذ اللجنة الدائمة وأعضائها في اعتبارها الإجراءات الأخرى مثل رفع الوعي، والتي ينبغي أن تركز بشكل خاص على توافر أسباب رفض أو إبطال العلامات التجارية التي تحتوي على أسماء البلدان وعلى إمكانية معالجة القضايا ذات الصلة في أدلة فحص العلامات التجارية. وتطلع الوفد إلى الحصول على مزيد من التفسيرات أو الإيضاحات حول تلك القضايا وظل مستعدا للمشاركة في المناقشات المتعلقة بالاقتراح الجديد. وفي الختام، أشار الوفد إلى اقتراح جديد آخر قدمه وفد بيرو في الوثيقة SCT/39/9، وقال إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه سيقدمون تعليقات عليه في الدورة التالية للجنة.

96. وأعرب وفد بيرو عن شكره لوفد سويسرا على مداخلته وأيد الآراء التي عبرت عنها البلدان الأخرى بشأن المبدأ الهام الوارد في الوثيقة SCT/39/8 Rev.2. علاوة على ذلك، قدم الوفد اقتراحه الوارد في الوثيقة SCT/39/9، مشيرا إلى أن الاقتراح كان بمثابة مسودة يمكن أن تصبح اتفاقا دوليا لحماية العلامات التجارية الوطنية. وقال الوفد إنه في العقود الأخيرة، وفي سياق العولمة المتزايدة والتغيير الأساسي في السياسة الدولية والاقتصاد العالمي، قامت عدد من الحكومات بتصميم وتنفيذ استراتيجيات العلامات التجارية الوطنية المرتبطة بالعلامات والشعارات والرموز. وسعت تلك الاستراتيجيات إلى وضع العلامة التجارية للبلد في الاعتبار وتصور الجمهور، وربطها بسمعة البد وصورتها الإيجابية. ولذلك، كانت العلامة التجارية الوطنية تتألف من علامة تبنتها دولة في مجال الاستراتيجيات السياسية المصممة لتعزيز كيان وصورة البلد وقطاعاته الاستراتيجية (السياحة والصادرات والاستثمارات). وفي معرض التأكيد على حقيقة أن العلامة التجارية الوطنية لا تقتصر على عدد من المنتجات أو الخدمات، لكنها تعرف وتمثل بلد بكامله، أشار الوفد إلى أن العلامة التجارية الوطنية لها تأثير عميق على الصعيدين الدولي والوطني. فعلى الصعيد الدولي، تقدم العلامة التجارية الوطنية البلد إلى جمهور أجنبي من خلال تسليط الضوء على عناصر جذب معينة وزيادة الوعي بالمنتجات والخدمات، وهو ما يمكن أن يكون له تأثير اقتصادي وتجاري وسياحي وثقافي إيجابي. وعلى الصعيد الوطني، سمحت العلامة التجارية الوطنية بتنفيذ سياسات للدفاع عن قيم البلد وتعزيزها، وكذلك اعتراف المجتمع الدولي بها. ومن خلال التشديد على عدم وجود نظام دولي للاعتراف بالعلامات التجارية الوطنية وحمايتها، أشار الوفد إلى الإجراء الخاص بالإخطار والإبلاغ بشعارات الدول والعلامات الرسمية، التي أكدت عليها المادة 6 (ثالثا) من اتفاقية باريس. وقال الوفد إن بعض الدول، من بينها بيرو، استخدمت مثل هذا الإجراء لحماية شعارات الدولة أو علاماتها الرسمية، في حين تعاملت دول أخرى مع علاماتها أمتها كعلامة تجارية، وسجلتها على هذا النحو. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن التعامل مع العلامة الوطنية كعلامة تجارية من شأنه أن يؤدي إلى تقليل قيمتها. ولذلك، قدم الوفد اقتراحا باعتماد معاهدة من شأنها أن تنشئ نظاما للعلامات الوطنية، يتم من خلاله وضع إجراء خاص، يسمح بحمايتها بطريقة بسيطة وفعالة وعقلانية واقتصادية، من أجل تجنب التسجيل والاستخدام غير المصرح به لعلامات متطابقة أو متشابهة من قبل أطراف ثالثة. وأشار إلى أن الإجراء المقترح من شأنه أن يكمل المادة 6 (ثالثا) من اتفاقية باريس، وطلب الوفد من الرئيس تضمين الاقتراح في جدول أعمال الدورة المقبلة للجنة الدائمة وإتاحة الوقت الكافي للجنة لمناقشة الوثيقة باستفاضة.

97. ولخصت الأمانة الجلسة الإعلامية، مشيرة إلى أنه تم تكريس الكثير من الاهتمام لمناهج مختلفة لتحديد ما إذا كان تطبيق العلامة التجارية يتعلق باسم البلد. وتم استخدام المبادئ العامة للتميز والوصف في جميع المكاتب، ولكن بطرق مختلفة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تتخذ المكاتب تدابير إضافية، مثل إخلاء المسؤولية والتقييدات. وهناك قضية مهمة للغاية تتعلق بالتدابير التي اتخذتها المكاتب لضمان أن الأطراف الثالثة قد لا تزال تستخدم هذا المصطلح. وأبرزت الأمانة كذلك مدى فائدة مشاركة ممثلي القطاع الخاص في الجلسة الإعلامية.

98. وأعرب وفد الهند عن تأييده للاقتراح المعدل الذي قدمه وفد جامايكا، وخاصة المادة 2. وقال إنه على الرغم من عدم وجود نص محدد في قانون العلامات التجارية الذي يحظر تسجيل العلامات التجارية التي تحتوي على اسم البلد، رفض المكتب الهندي تسجيل هذه العلامات التجارية على أساس الأسماء الجغرافية. وأضاف الوفد أنه تم اقتراح تعديل على قانون العلامات التجارية في الهند عام 1999، من أجل استيعاب حظر التسجيل على أساس المادة 6 من اتفاقية باريس. وتطلع الوفد إلى إجراء مزيد من المناقشات حول هذا الموضوع.

99. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وشكر الأمانة على تنظيم جلسة إعلامية مثيرة للاهتمام، مما زاد من فهم المسألة. وأعربت المجموعة عن تقديرها للمقترحات الجديدة الواردة في الوثيقتين SCT/39/8 Rev.2 وSCT/39/9، كما رأت أن العديد من الأسئلة لا تزال مفتوحة وتحتاج إلى مزيد من المناقشة، لا سيما فيما يتعلق بالسمات الموضوعية والإجرائية والإدارية للمقترحات. وفيما يتعلق بالوثيقة SCT/39/8 Rev.2، لاحظت المجموعة باهتمام أن الاقتراح يتعلق بالاقتراح المشترك بشأن حماية البيانات الجغرافية وأسماء البلدان في نظام اسم النطاق، كما هو وارد في الوثيقة SCT/31/8 Rev.8، والتي شارك في رعايتها بعض أعضاء مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق. ومع ذلك، لاحظ الوفد أن الوثيقة الجديدة تحتاج إلى مزيد من التوضيح، لا سيما ما يتعلق بطبيعة الصك المقترح وعلاقته بالإطار القانوني القائم. وفيما يتعلق بالوثيقة SCT/39/9 بشأن الاعتراف بالعلامات الوطنية وحمايتها، طلب الفريق المزيد من المعلومات من مؤيد مشروع نظام العلامة الوطنية، لا سيما فيما يتعلق بالأدوار والوضع المتوقع للعناصر الجديدة للحماية فيما يتعلق الأنظمة القانونية الدولية أو الوطنية أو الإقليمية القائمة. وفي الختام، تطلع الفريق إلى الاستماع إلى إيضاحات إضافية من المؤيدين.

100. وقال وفد لاتفيا إنه لاحظ خلال السنوات الماضية زيادة في ظهور العلامات التجارية للدولة واستخدام نظام الملكية الفكرية من قبل الحكومات لحماية علاماتها التجارية الوطنية. وأضاف الوفد أنه ينبغي أن يكون لدى كل بلد وشركاته إمكانية استخدام اسم البلد في استراتيجيات العلامات التجارية الخاصة بها، لأنه يمثل جزء من هويتهم. وفي هذا الصدد، ردد الوفد المخاوف التي أعرب عنها وفد أيسلندا بشأن استخدام اسم بلده. وبالنسبة لوفد لاتفيا، فإن احتكار شركة خاصة اسم بلد ما وعدم السماح لحكومة البلد وشركاتها بتسجيل أي علامة تجارية تتضمن اسم البلد يمثل أسوأ كابوس لأي بلد، وأوضح الوفد الحاجة إلى القيام بمزيد من التفكير بشأن حماية أسماء الدول.

101. وأعرب وفد ليتوانيا، متحدثا بصفته الوطنية، عن رأي مفاده أن اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية كانت بمثابة منتدى لمناقشة كافة المسائل المتعلقة بتسجيل أسماء البلدان كعلامات تجارية أو أسماء نطاق. وفي معرض إعرابه عن شكره للأمانة على تنظيم الجلسة الإعلامية، قال الوفد إنه عرف بشأن مختلف الممارسات ووجهات النظر المختلفة التي تبنتها مختلف الولايات. وبالرغم من أنه كان يرى أن التشريعات الحالية تضمن حماية أسماء الدول ضد تسجيلها المهين كعلامات تجارية، فإن قضية "أيسلندا ضد أيسلندا" قد أثارت مخاوف تتعلق بإمكانية حدوث احتكار لاسم بلد ما. وفي معرض إعرابه عن تعاطفه مع أيسلندا بشأن المشكلة، وبعد الاستماع إلى حجج الرعاة المشاركين، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن مبدأ عدم احتكار اسم الدولة يستحق مناقشات متعمقة في اللجنة. وأعرب الوفد عن تطلعه للقيام بالمزيد من الدراسة للمسألة بما في ذلك على أساس الوثيقة SCT/39/8 Rev.2.

102. وحث وفد إيران (جمهورية – الإسلامية) في معرض تهنئته للأمانة على تنظيمها الناجح للجلسة الإعلامية، والتي تضمنت مناقشات مثيرة للاهتمام ومفيدة، الأمانة على تقديم وثيقة تلخص تلك المناقشات، في الجلسة التالية للجنة الدائمة. وفيما يتعلق بمسألة حماية أسماء الدول، أكد الوفد على أن الدراسات التي أجرتها الأمانة والتي قامت بتجميع القوانين والممارسات الوطنية قد أثبتت ضرورة إيجاد حماية أقوى لأسماء الدول من تسجيلها أو استخدامها كعلامات تجارية. وفي إشارة إلى ثلاثة اقتراحات مختلفة لكنها مكملة لبعضها البعض حول هذه المسألة، رأى الوفد أن عدد الاقتراحات يمثل مؤشرا على أن هناك توافق متنامي في الآراء بين الدول الأعضاء حول ضرورة حماية أسماء الدول. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأنه على اللجنة أن تتبنى نهج كلي وخطة عمل شاملة تتضمن العناصر الرئيسية في المقترحات الثلاثة. كما أعرب الوفد عن اعتقاده

أيضا بأن الاقتراح الأخير المتعلق بأسماء الدول والأسماء الجغرافية ذات الأهمية الوطنية قد وفر مبدأ مهم يستحق دراسته بصورة كافية في اللجنة. وحث الوفد كافة الدول الأعضاء على دراسة الاقتراح بصورة إيجابية من أجل تفعيل وتحسين حماية أسماء الدول. وفيما يتعلق بالاقتراح الذي قدمه وفد بيرو قال الوفد إنه يحتاج لمزيد من الوقت كي يدرسه ويحلله طلب من الرئيس أن يبقيه على جدول أعمال الدورة التالية للجنة الدائمة.

103. وأكد وفد المغرب، في معرض إعرابه عن امتنانه للأمانة على تنظيم الجلسة الإعلامية، على المستوى الرفيع للمشاركين في الجلسة والأسئلة التي طرحت بما أعطى نظرة عامة على الممارسات المختلفة. وقال الوفد إن الجلسة الإعلامية قد أثارت عددا من المسائل مثل نظرة المستهلك والأدوات المتوافرة للفاحصين وعبء الإثبات. ورأى الوفد أن الممارسة قد ساهمت في التوصل لفهم أفضل لمختلف النظم الوطنية لحماية أسماء الدول وأظهرت الحاجة الواضحة لاستمرار العمل حول الموضوع مع البناء على ما تم إنجازه بالفعل.

104. وأبرز وفد شيلي، الذي انضم إلى الوفود التي هنأت الأمانة بتنظيم الجلسة الإعلامية، أوجه التشابه والاختلاف فيما يتعلق بكيفية قيام المكاتب بتحليل ومجاراة المسألة موضع النقاش. وفيما يتعلق بالاقتراح المتضمن في الوثيقة SCT/39/8 Rev.2، أعرب الوفد عن دعمه للمبدأ الذي يستند إليه الاقتراح لكنه طلب من المؤيدين إلقاء بعض الضوء على المعيار المستخدم في تحديد المهلة الزمنية التي تبلغ 18 شهرا والخاصة بإرسال الطلبات. كما طالب الوفد أيضا بإيضاحات حول مما سوف يحدث عندما تود دولة من الدول الأعضاء الإبلاغ عن إسم جغرافي ذو أهمية وطنية بعد انتهاء المهلة الزمنية أو حيث تقوم البلدان بتخصيص أسماء جديدة ذات أهمية وطنية في المستقبل. وأعرب الوفد أيضا عن الانشغال بشأن الوضع في هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة، والذي يجب أن ينعكس في الاقتراح بصورة أسهل وأكثر مباشرة مثل أن يظهر في صورة توصية تلقى الضوء على أهمية اللجنة الاستشارية الحكومية في عملية اتخاذ القرار في هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة. وأكد الوفد على رغبته في العمل بصورة بناءة حول المقترح وهو ما سوف يرسل رسالة واضحة إلى هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة حول أهمية حماية أسماء الدول الأسماء الجغرافية الأخرى ذات الأهمية الوطنية وهو ما سيتم الاتفاق بشأنه بين أعضاء الويبو. وفي معرض شكره لوفد بيرو على تقديم الاقتراح المتضمن في الوثيقة SCT/39/9، أعرب الوفد عن موافقته على التأكيد الذي حدث في الوثيقة والذي يشير إلى أن العلامة التجارية للأمة تمثل أصلا غير ملموس ذو قيمة كبيرة للدول وتساعد على ربط الدولة بخصائص معينة في عقول المستهلكين. ولذلك وافق الوفد على إمكانية بناء العلامة التجارية للأمة من مزيج من العناصر لأنها تمثل معرف يصف ويحدد السمات المميزة والخاصة بدولة ما على أساس رأسمالها الثقافي والجغرافي. وفيما يتعلق بالمادة 6 (ثالثا) من معاهدة باريس، قال الوفد إن العديد من الدول أبلغت بالعلامة التجارية الخاصة بأمتها بينما قامت دول أخرى بتسجيلها كعلامة مسجلة وحتى كعلامة جماعية ليس في أراضيها فحسب لكن في الدول الأخرى ذات الصلة أيضا. ومن خلال الإشارة إلى أن تطوير علامة تجارية وطنية تستخدم كمعرف ومروج لدولة تمثل ظاهرة حديثة، رأى الوفد أنه قبل تبني أي قواعد عامة بين الدول لتسجيل مستويات خاصة من الحماية، كان من الضروري الاستمرار في المناقشات وتبادل الخبرات حتى يتم التوصل إلى فهم أفضل بشأن المسألة. وصرح الوفد بأنه يجب إعطاء اهتمام خاص للأدوات الحالية التي ينطوي عليها قانون العلامات التجارية بما في ذلك المادة 6 (ثالثا) من اتفاقية باريس وعلامات التصديق والأحكام ذات الصلة من اتفاقية التريبس. ومع التأكيد على المبادرة الجيدة المتعلقة بالنص المقترح، أشار الوفد مع ذلك إلى أن النص ينظر أيضاً إلى العلامات التجارية الوطنية في إطار نظام العلامات التجارية التقليدي. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن مفهوم العلامات التجارية الوطنية يذهب إلى أبعد من القانون الصارم المتعلق بالعلامات التجارية وبالتالي لا يمكن تغطيته بنظام العلامات التجارية التقليدي.

105. وفي معرض تذكيره بأن مسألة أسماء الدول قد ظلت على جدول أعمال اللجنة الدائمة لفترة طويلة، أشار وفد ماليزيا إلى أن وجود العديد من المقترحات يعكس اهتمام لدول الأعضاء بالمسألة. علاوة على ذلك، فإن الجلسة الإعلامية قد أكدت على أن المسألة أبعد ما تكون عن كونها مسألة نظرية. ولذلك، لم يتعارض الاقتراح المشترك الوارد في الوثيقة SCT/39/8 Rev.2 مع الاقتراحات السابقة لكنه كان مكملا لها وهي الاقتراح المنقح لجاميكا والمقترحات التي قدمتها في

السابق مجموعة من الدول الأوروبية. وقد رأى الوفد أن الاقتراح الجديد المشترك يعتمد بصفة أساسية على مبدأ ضمان حماية أسماء الدول والأسماء الجغرافية ذات الأهمية الوطنية في العلامات التجارية وفي نظام اسم النطاق. ومن خلال دعمه للنقاط التي أثارها وفد تشيلي، أشار وفد ماليزيا إلى أن تشكيل الرعاة المشاركين قد عكس اهتمام من مختلف الأقاليم بالمسألة وهو ما أدى إلى مزيد من التأكيد على الأهمية التي توليها الدول ذات السيادة لحماية أسماء دولها وأسمائها الجغرافية ذات الأهمية الوطنية. وقال الوفد، في معرض تأكيده على أن الاقتراح المشترك لن يكون ملزما أو يتمخض عنه تعديلات تشريعية، إن الرعاة المشاركين قد اتبعوا نهج يقوم على التوافق في الآراء ويعتمد على دعم كافة الوفود. وفيما يتعلق بالاقتراح الذي قدمه وفد بيرو حول الاعتراف بالعلامات التجارية الوطنية وحمايتها أشار الوفد إلى أن الأمر كان قيد النقاش في مكتب الملكية الفكرية التابع له.

106. وأعرب وفد الأكوادور، متحدثا بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، عن شكره للأمانة على تنظيمها الجلسة الإعلامية وأشاد بالمستوى المرتفع للعروض التقديمية التي قدمت معلومات مفيدة للمناقشات حول حماية أسماء البلدان. كما أعرب الوفد عن شكره للوفود التي قدمت الاقتراح المشترك المتضمن في الوثيقة SCT/39/8 Rev.2 علاوة على وفد بيرو على عرض اقتراحه المتضمن في الوثيقة SCT/39/9. وأكدت المجموعة على موقفها المتعلق بأن أسماء البلدان تمثل فرصة وأداة ثمينة يمكن للبلدان من خلالها الاستفادة وتحقيق قيمة لأسمائها من خلال استخدام نظام الملكية الفكرية. وأعربت المجموعة عن شواغلها المتعلقة بعدم توافر اتساق في حماية أسماء البلدان على المستوى الدولي. وأكدت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي التزامها بالاستمرار في المناقشات على أساس الاقتراح الذي تقدم به وفد جاميكا وعبر عن رغبته في دراسة أي مقترحات جديدة تحت هذا البند.

107. وسلط وفد الاتحاد الروسي الضوء، في معرض شكره للأمانة على تنظيم الجلسة الإعلامية، على المناقشات المثيرة للاهتمام والغنية بالمعلومات والتي تم من خلالها دراسة العديد من المناهج المستخدمة في حماية أسماء البلدان. وأعرب الوفد عن اهتمامه بالوثيقة SCT/39/8 Rev.2 ودعا اللجنة للاستمرار في العمل بشأن الاقتراح لأنه أيد فكرة حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الأهمية الوطنية. وبالرغم من ذلك، طرح الوفد أسئلة حول نطاق حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الأهمية الوطنية، كما هو مقترح في الوثيقة بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه التشريعات الوطنية في تسجيل العلامات التجارية. وفيما يتعلق بالاقتراح الذي قدمه وفد بيرو والمتضمن في الوثيقة SCT/39/9 قال الوفد إنه سيدرسه وسيقوم بتقديم ملاحظات في الدورة التالية.

108. وقال الوفد، مؤكدا على أهمية أسماء البلدان والمؤشرات الجغرافية في نظام العلامات التجارية ونظام اسم النطاق، إنه من المهم يتم تسجيل أسماء البلدان والمؤشرات الجغرافية من خلال إطار التشريعات الوطنية كما ورد في بعض الاقتراحات.

109. وأعرب وفد نيجيريا عن ثقته في استمرار عمل اللجنة. ورحب الوفد بالجلسة الإعلامية بشأن أسماء البلدان وحماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الأهمية لبلده. وفي النهاية، أيد لوفد الاقتراح المشترك المتضمن في الوثيقة SCT/39/8 Rev.2.

110. وأعرب وفد إثيوبيا عن شكره للأمانة على الجلسة الإعلامية المفيدة والغنية بالمعلومات حول أسماء البلدان. ومن خلال التصريح بأن حماية المستهلك تمثل أمرا مهما، أكد الوفد على أن أثيوبيا تحمي المؤشرات الجغرافية بوصفها علامات جماعية ويوجد بها أحكام خاصة لحماية أسماء البلدان إلى جانب أحكام أخرى تتعلق بإلغاء العلامات التجارية المسجلة.

111. وردا على أسئلة قامت بطرحها الوفود، قال وفد سويسرا إن الاقتراح الجديد كان الهدف منه أن يصبح أداة مرجعية متوافرة لمكاتب العلامات التجارية الوطنية في حالة تبني اللجنة له. وذكر الوفد بأنه وفقا للاقتراح سيتم تحديد شروط سجيل أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الأهمية الوطنية دائما في كل دولة وفقا للتشريعات الوطنية. وفيما يتعلق بالطبيعة الوصفية للعلامة التجارية، أشار الوفد إلى أن حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الأهمية الوطنية، كما ورد في الوثيقة

SCT/39/8 Rev.2، يتعلق أولا وأخيرا بالحاجة إلى التوافر المجاني. ورأى الوفد أن أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الأهمية الوطنية يجب أن تظل متاحة مجانا للجميع ويجب أن يكون كل شخص قادر على استخدامها مجانا للإشارة إلى منشأ منتجاته. لذلك، فإن هذه المصطلحات لا ينبغي أن يحتكرها شخص ما حيث أن أساس الاقتراح أن يكون حرا. كما رأى الوفد أن المبدأ المشار إليه قد طبق بصورة منفصلة عن الطبيعة الوصفية للعلامة. وكان من الممكن أن يتم تشكيل العلامة بصورة حصرية من اسم بلد يعتبر غير معلوم للجمهور أو للفاحصين، وفقا لممارسات وطنية معينة، وفي هذه الحالة فإن العلامة لن تكون وصفية لأن اسم البلد غير معلوم. وبالرغم من ذلك، لا ينبغي أن يعتمد حماية أسماء البلدان فقط على معرفة الجمهور لأن ذلك سيؤدي إلى معاملة غير منصفة لأسماء البلدان في نظام العلامات التجارية. وينبغي أن نأخذ في الحسبان أيضا الحاجة إلى التوافر الحر في مجال التجارة. ثانيا، فيما يتعلق بمسألة الاختلاف بين الاقتراح الجديد والاقتراح المشترك المتضمن في الوثيقة SCT/31/8 Rev.8، فقد أشار الوفد أن المقترحين يشتركان في أنهما يتناولان حماية المصطلحات الجغرافية في نظام اسم النطاق. وبالرغم من ذلك، فقد تناول الاقتراح المشترك المتضمن في الوثيقة SCT/31/8 Rev.8 الحاجة إلى التوسع في سياسة الويبو الموحدة لتسوية النزاعات المتعلقة بأسماء النطاق لتشمل المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان، وهو إجراء يطبق اليوم على العلامات التجارية فقط، بينما هدف الاقتراح الوارد في الوثيقة إلى حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الأهمية الوطنية قبل تخصيصها كأسماء نطاقات في المستوى الأول (كنظم عامة من المرتبة العليا). وبخلاف الاقتراح المشترك الأول لم يتناول الاقتراح الجديد المسائل المتعلقة بحل النزاعات أو أسماء النطاق من المستوى الثاني. وفي النهاية أشار الوفد إلى أن المنطق الذي يستند إليه حماية الأسماء الجغرافية ذات الأهمية الوطنية يماثل منطق حماية أسماء البلدان. ورأى الوفد أن تلك المصطلحات لابد من أن تظل متوافرة بصورة مجانية للجمهور لا ينبغي أن يحتكرها شخص واحد. ولفت الوفد الانتباه لحقيقة أن نظام الحماية المقدم في الاقتراح الجديد الوارد في الوثيقة SCT/39/8 Rev.2 يعتمد على القوائم الحالية، أي نشرة مصطلحات الأمم المتحدة الخاصة بأسماء العواصم، وقائمة الأيزو 3166-2 الخاصة بأسماء المناطق، وقائمة مواقع التراث العالمي الخاصة بأسماء المناطق التي تمثل جزء من التراث العالمي. وأشار الوفد في معرض تأكيده على أهمية حماية تلك الأسماء أيضا إلى أن الاقتراح نص على إمكانيه إبلاغ الدول الأعضاء لأمانه الويبو بقائمة بالأسماء الجغرافية ذات الأهمية الوطنية مع الأخذ في الحسبان أن تلك القوائم الآنفة الذكر ليست شاملة. وفي النهاية، أقر الوفد بأنه ينبغي القيام بمزيد من المناقشات بخصوص بعض العناصر المحددة في الاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/39/8 Rev.2 مع كافة الوفود المعنية.

112. وأشار الرئيس إلى رضا اللجنة الدائمة عن الجلسة الإعلامية حول إسماء البلدان.

113. وطلب الرئيس من الأمانة إعداد وثيقة تلخص مختلف ممارسات الفحص فيما يتعلق بالعلامات التجارية التي تتكون من أو تتضمن أسماء بلدان كما أشار المشاركين في الجلسة الإعلامية الآنفة الذكر.

114. وأشار الرئيس إلى أنه فيما يتعلق بالوثيقة SCT/39/8 Rev.2 فقد عبرت بعض الوفود عن آرائها الأولية بشأن أن الوثيقة SCT/39/9 تم تقديمها، وأنه سيستمر عقد مناقشات أخرى حول الوثيقة SCT/32/2.

115. واختتم الرئيس حديثه قائلا إن اللجنة الدائمة ستعقد مناقشات أخرى متعمقة بشأن هذا البند من بنود جدول الأعمال في الدورة التالية.

البند 7 من جدول الأعمال: المؤشرات الجغرافية

116. اعتمدت المناقشات على الوثائق SCT/39/6 Rev. وSCT/39/6 Rev. Corr وSCT/39/7

117. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأعرب عن تقديره للعمل المثمر الذي تم في الدورة الماضية للجنة، والذي أدى إلى اعتماد خطة عمل بشأن المؤشرات الجغرافية، وأثنى على الأمانة لتجميعها للأسئلة الواردة في

الوثيقة SCT/39/6 Rev. وأظهر العدد الكبير ونوعية الأسئلة أهمية القضية واهتمام الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية الشديد بها. وبالرغم من ذلك، ينبغي تجميع الأسئلة في استبيان مختصر ومبسط، مما يحد من التداخلات والمسائل التي تقع خارج نطاق التمرين، وذلك لتمكين القيام بجمع المعلومات ذات الصلة لإجراء مناقشات مجدية لصالح المستخدمين ومجال الصناعة. وأكدت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق أن برنامج عمل اللجنة ينبغي ألا يهدف إلى تفسير أو تنقيح أحكام اتفاق لشبونة أو وثيقة جنيف. وأعربت المجموعة عن شكرها للأمانة لإعداد الدراسة الاستقصائية بشأن الحالة الحالية للبيانات الجغرافية وأسماء البلدان وغيرها من المصطلحات الجغرافية في نظام أسماء النطاق، والواردة في الوثيقة SCT/39/7، وأعرب عن تقديره للنظرة العامة الموضوعية للموقف، كما تطرق إلى عمل هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة ومنظماتها الداعمة ولجانها الاستشارية. أشارت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق إلى أن دليل مقدم الطلب الخاص بهيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة لم يتطرق إلى المؤشرات الجغرافية، على العكس مما حدث مع أسماء البلدان والمصطلحات الجغرافية الأخرى. ومن خلال إجراء مناقشات داخل هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة حول التغييرات المحتمل إدخالها على دليل مقدم الطلب، قالت المجموعة إن طريقة التعامل مع هذا الإغفال الكبير يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار وأنها ستقدر بشكل خاص تقديم المزيد من التفاصيل حول دور هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة ومنظماتها الداعمة ولجانها الاستشارية، والتي لعبت جميعها أدوارا هامة في تطوير السياسات المتعلقة بنطاقات المستوى الأعلى العامة، ونطاقات المستوى الأعلى لرمز الدولة وعناوين بروتوكول الإنترنت.

118. وأعرب وفد إيران (جمهورية – إسلامية) عن شكره للأمانة على إعداد دراسة استقصائية حول الوضع الحالي للمؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان والمصطلحات الجغرافية الأخرى في نظام اسم النطاق وقال إنها تضمنت معلومات مفيدة للغاية والتي يمكن أن تستفيد منها الدول الأعضاء في المستقبل. وأشاد الوفد بالدول الأعضاء والمراقبين الذين قدموا أسئلة حول المؤشرات الجغرافية واعرب عن شكره للأمانة على تجميعها في الوثيقة SCT/39/6 والتي يمكن أن تمثل أساس إعداد استبيان يتم توزيعه على الدول الأعضاء بما يتماشى مع ملخص الرئيس الخاص بالدورة السابقة. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن الاستبيان ينبغي أن يبسط المناقشات حول المؤشرات الجغرافية بدون تكرار للعمل الذي قامت به اللجنة بالفعل. وفي إشارة إلى أن الاستبيان لا ينبغي أن يتحدى أو يحد من النظام الدولي الحالي الخاص بحماية المؤشرات الجغرافية، فقد أعلن الوفد عن استعداده لعقد مناقشات بناءة.

119. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأعرب عن شكره للأمانة على تنظيمها للاجتماع المثير للاهتمام والمثمر خلال الدورة السابقة، والذي كان مثالاً للروح البناءة التي سمحت بتحقيق نتائج ملموسة. وأعرب الوفد عن تقديره للأمانة لتجميع قائمة الأسئلة الواردة في الوثيقة SCT/39/6 Rev. وقال إن عدد ونوعية هذه الأسئلة يظهران المستوى العالي من اهتمام الذي أبداه أعضاء اللجنة الدائمة والمنظمات الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية. ووافق الوفد على توزيع المساهمات دون أي تعليق أو تعديل، ورأى أن هذه خطوة مهمة نحو إحراز تقدم في المناقشات الحاسمة بشأن المؤشرات الجغرافية في اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية. ودعا الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، مع الأخذ في الاعتبار أن الاستبيان في شكله الحالي لا يمكن التحكم فيه، إلى تقليل حجم القائمة المقترحة من أجل الوصول إلى طول مناسب. وأشار الوفد إلى أنه يفضل وجود استبيان مستهدف يهدف إلى جمع معلومات مفيدة حول موضوعات محددة ذات أهمية ملموسة للمستخدمين والصناعة، مما يسمح بإجراء مناقشات مفيدة لصالح أصحاب المصلحة. وصرح الوفد مجددا بأن برنامج العمل لاينبغي له، بما يتفق مع ولاية اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية، أن يهدف إلى تفسير أو تنقيح أحكام اتفاق لشبونة أو وثيقة جنيف، وأشار إلى أن قائمة الأسئلة تدل على أنه يمكن حذف بعض القضايا، التي يبدو أنها تقع خارج نطاق العملية، حيث كانت واسعة النطاق وغير واضحة، أو غطت مواضيع مماثلة، أو بدا أنها تكرر العمل الذي أنجزته بالفعل الدورات السابقة للجنة الدائمة. وبالإضافة إلى ذلك، تساءل الوفد عما إذا كان القيام بجرد للنظم القائمة المعروفة جيداً (الوارد في الوثيقتين SCT/8/4 و SCT/9/4، التي يعود تاريخها إلى عام 2002) يضيف قيمة فعلية إلى العمل الحالي.

وكان الاهتمام بالعملية والطبيعة الجوهرية للأسئلة المقترحة واعدا، وشجع الوفد الأعضاء والأمانة على وضع استبيان يمكن التحكم فيه على أساس تلك المادة الخام، مما يزيد من فهم حالة المؤشرات الجغرافية على الساحة العالمية. وقال الوفد إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يرحبون بتقديم نسخة منقحة من الاستبيان خلال الدورة الحالية، وأنه ينبغي أن تتاح لأعضاء اللجنة الدائمة فرصة تأييد النسخة الجديدة قبل توزيعها على الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بالدراسة الاستقصائية التي أعدتها الأمانة بشأن الوضع الحالي للبيانات الجغرافية وأسماء البلدان والمصطلحات الجغرافية الأخرى في نظام أسماء النطاقات على النحو الوارد في الوثيقة SCT/39/7، أعرب الوفد عن تقديره للجهد المبذول في توفير نظرة عامة موضوعية للوضع في مجال معقد ودائم التطور. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأنه في حين لخصت الوثيقة الكثير من المعلومات بشكل موجز، فإنها ستصبح أفضل عند إدخال تحسينات وتوضيحات إضافية عليها. وذكّر الوفد بأن نظام اسم النطاق هو مجال يلعب فيه مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك مجتمع الإنترنت التقني، دوراً هاما. إن دور هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة ومنظماتها الداعمة ولجانها الاستشارية، التي شاركت جميعها في وضع سياسات نطاقات المستوى الأعلى العامة، ونطاقات المستوى الأعلى لرموز البلدان وعناوين الملكية الفكرية، يمكن أن ينعكس بشكل أفضل في الوثيقة. ورأى الوفد أنه، خلافا لأسماء البلدان والمصطلحات الجغرافية الأخرى، لا يتم التعامل مع المؤشرات الجغرافية على هذا النحو في دليل مقدم الطلب الخاص بهيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة، والذي يحتوي على مجموعة من القواعد التي تحكم تفويض النطاقات العامة الجديدة من المرتبة العليا، وأن هذا الأمر يستحق مزيد من الاهتمام. ومع تكثيف المناقشات في هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة حول التغييرات المحتملة في دليل مقدم الطلب، يجب على اللجنة الدائمة أن تفكر سبل لمعالجة مثل هذا القصور.

120. وأعرب وفد كوريا عن شكره للأمانة على الوثيقة SCT/39/6 وعبر عن تقديره للدول الأعضاء التي ساهمت في إعداد قائمة الأسئلة. وقد أظهر طول القائمة تعقيد أنظمة حماية المؤشرات الجغرافية في كل دولة من الدول الأعضاء وحدى بالوفد إلى التنبؤ بالحصول على إجابات مفصلة وملموسة من كل مكتب. وبالرغم من ذلك فإن بعض الأسئلة تحتاج إلى توضيح وتبسيط أكبر وطالب الوفد بتذييلات تشرح كل منها. ومن أجل ضمان الحصول على إجابات واضحة، كان من الضروري طرح أسئلة غير غامضة لذلك ينبغي أن تكون قائمة الأسئلة واضحة وموجزة.

121. وأعرب وفد سويسرا عن شكره للأمانة على الدراسة الاستقصائية التي وصفت القواعد الحالية فيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان والمصطلحات الجغرافية في نظام اسم النطاق واعتبر أن الوثيقة SCT/39/7 مفصلة وموجزة. ورأي الوفد أنه سمحت بتحديد ثغرات وأوجه القصور في النظام الحالي والتي أشار بصددها إلى اثنين من الشواغل. أولا، أظهر التقرير أن دليل مقدم الطلب لعام 2012 كان كاملا فيما يتعلق بمتطلبات تسجيل النطاق العام من المرتبة العليا. وبينما نص على حماية أسماء العواصم والمدن والأقسام الفرعية الإقليمية علاوة على قائمة اليونيسكو للمناطق، فإن المؤشرات الجغرافية والأسماء الجغرافية الأخرى مثل أمازونيا لم تتم تغطيتها في الدليل. ورأى الوفد أن الاقتراح المتضمن في الوثيقة SCT/39/8 قد تم تصميمه ليحل هذه المشكلة. ثانيا، فيما يتعلق بالنزاعات المتعلقة بالمسميات من المستوى الثاني، تنطبق قواعد السياسة الموحدة لتسوية النزاعات المتعلقة بأسماء النطاقات فقط على العلامات التجارية وليس على المؤشرات الجغرافية أو أسماء البلدان أو أي مصطلحات جغرافية أخرى. علاوة على ذلك، أشارت الوثيقة إلى أنه في الحالات القليلة التي تم فيها تسجيل اسم جغرافي على أنه علامة وتم الدخول في نزاعات حول مبادئ السياسة الموحدة لتسوية النزاعات المتعلقة بأسماء النطاقات المطبقة، فقد تم الاعتراف بمبدأ التعايش المتبادل بالنسبة للأطراف الثالثة ولم يستطع المستفيد من الاسم الجغرافي إعادة المطالبة باسم النطاق ذي الصلة. وصرح الوفد بأن الاقتراح المتضمن في الوثيقة SCT/31/8 Rev.8 قد سعى بدقة لعلاج هذه المشكلة. وبالرغم من إشارة الدراسة الاستقصائية إلى القواعد الحالية، فقد ذكرت أيضا جولات جديدة في المستقبل لتخصيص نطاق عام من المرتبة العليا والمناقشات الجارية داخل الفرق العاملة بهيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة فيما يتعلق بقواعد الوفد المتعلقة بالمصطلحات الجغرافية وأسماء البلدان. وأعرب الوفد عن أسفه لأن الدراسة الاستقصائية لم تتضمن تفسيرات بشأن الجدل الحالي المتعلق بالتخصيصات الحالية وخاصة تلك التي تتعلق بحماية الأسماء الجغرافية في هذا السياق. وفي ضوء الوثيقة SCT/39/8 والتي تعرضت لحماية أسماء البلدان في المستويات العليا من نظام اسم النطاق، فإن

وجود إشارة من الويبو حول مثل هذه الحماية ستكون ذات أهمية خاصة، لأن هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة ليست ملزمة بأي آراء أو توصيات تقدمها الدول في اللجنة الاستشارية الحكومية. وقد ورد توضيح لمثل هذه الحرية في وضع قوانينها الخاصة بها بشأن الأسماء الجغرافية في الدراسة الاستقصائية التي جرت تحت البند 59 والتي أشارت إلى أنه في ديسمبر 2016، قامت هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة بتخصيص أكواد من حرفين للبلدان. وذكر الوفد بأن النظام الحالي ينص على حقوق استباقية للدول بشأن أسمائها وأعرب عن أمله في تطبيق ذلك أيضا على أسماء البلدان، وهو موضوع تم التوقف عن الحديث عنه حاليا. ونظرا لأن نموذج هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة يعتمد على الأرباح وألزم الدول بشراء أسمائها، فقد صرح الوفد بأنه يعارض مثل هذا النظام ودعي إلى الحماية على المستوى الدولي. وأعرب الوفد عن تقديره للعمل الذي تم لجمع وتحليل القواعد الوطنية في 85 دولة والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالنطاق العلوي لرمز البلدان. وفي إشارة إلى أن هذه التشريعات تنص على حماية المصطلحات الجغرافية في نظام اسم النطاق، دعا الوفد الدول المعنية بقيمة أسمائها للالتزام بحماية أسماء البلدان. وفي الخاتمة، أشار الوفد إلى أن المعلومات المتضمنة في الدراسة الاستقصائية قد أشارت فقط إلى جانب واحد من جوانب حماية المصطلحات الجغرافية في العالم الإلكتروني، وهو تسجيل اسم النطاق، وأنه ينبغي التفكير أيضا في استخدام المصطلحات الجغرافية على الإنترنت. وقد تناول الاستبيان المتضمن في الوثيقة SCT/39/6 هذه المسألة وأعرب الوفد عن شكره للدول الأعضاء التي اقترحت أسئلة وللأمانة على جمعها للمعلومات وهو ما أدى إلى إثارة العديد من الموضوعات المثيرة للاهتمام حول حماية المؤشرات الجغرافية. وقال الوفد إنه مدرك لأن المؤشرات الجغرافية تمثل فئة من فئات الملكية الفكرية والتي تتمتع بمستوى منخفض من التوافق على المستوى العالمي بسبب وجود آراء مختلفة حول مفهوم المؤشرات الجغرافية. وقد انعكس ذلك في عدد وتعقيد الأسئلة. وبالمقارنة بالأسئلة المائتين والأربعة عشر المقترحة فإن الاستبيان IPC13 والجزء الملحق به والخاص بمجلس التريبس، والخاص بفحص تطبيق بنود قسم المؤشرات الجغرافية في اتفاقية التريبس، وفقا للبند 24 (2) قد تضمن 57 سؤالا أجاب عليها وفد سويسرا. ورأى الوفد أن بعض الأسئلة المتضمنة في الجزء الثاني من الاستبيان وخاصة تلك التي تتعلق بآليات الدفاع الخاصة بالنطاق العلوي لرمز البلدان قد تم الاستجابة لها بصورة جزئية في الوثيقة SCT/39/7. وبالرغم من ذلك فإن الأسئلة الأخرى المتعلقة بآراء ودرجة رضا البلدان ووسائل الحماية ضد الاستخدام غير المشروع على الإنترنت والوسائل القضائية لمحاربة إساءة استخدام نظام اسم النطاق لم يتم التعامل معها في الوثيقة SCT/39/7. لذلك، من المطلوب إرجاء المزيد من عمليات التحقيق بشأن تلك الجوانب من أجل استكمال الوثيقة SCT/39/7. وقال الوفد إنه يمكن دمج الأسئلة المتماثلة بينما يجب صياغة الأسئلة الأخرى بصورة أكثر وضوحا من أجل توفير إطار قابل للتطبيق وواضح يسمح بالتبادل الكفء للمعلومات. وقال الوفد إنه لازال ملتزما باتباع نهج بناء وديناميكي من أجل تحقيق هذا الهدف.

122. وأشار وفد تشيلي، معربا عن رضاه، إلى تضمين الأسئلة التي اقترحها بلده في الوثيقة المجمعة والمؤشرات الجغرافية وقال أن عدد الأسئلة الكبير يعكس قيمة وأهمية المؤشرات الجغرافية بالنسبة للدول الأعضاء في الويبو. ورأي الوفد أن الأسئلة ستسهم في التوصل إلى فهم أفضل لأنظمة المؤشرات الجغرافية الوطنية وكيفية ارتباطها بالمسائل الأخرى مثل حمايتها على الإنترنت أو في نظام اسم النطاق إلى جانب ارتباطها بالمصطلحات الجغرافية وأسماء الدول. ونظرا لأن هذا الإجراء سيكون مفيدا بالنسبة لمكاتب الملكية الصناعية ويمكن اللجنة من التحرك للأمام في تفويض الجمعية العامة حول المؤشرات الجغرافية، فقد أعرب الوفد عن ثقته في أنه سوف يتم احراز تقدم بشأن خطة العم وأنه سوف يقدم في الدورة الأربعين للجنة الدائمة وثيقة مجمعة لكافة الردود المتعلقة بالاستبيان. وقد أعرب الوفد عن شكره للأمانة على الدراسة الاستقصائية المتضمنة في الوثيقة SCT/39/7 وأعرب عن رأي مفاده أن هذه هي الطريقة الصحيحة لمعرفة الحقائق و/أو الصعوبات الناجمة عن حماية المصطلحات الجغرافية في نظام اسم النطاق. ونظرا لطبيعة الويبو الشاملة، فإنها تمثل المنتدى المناسب لمناقشة تلك المسألة زيادة الوعي بشأن مختلف مجالات الملكية الفكرية. ونظرا لأن الدراسة الاستقصائية ينبغي أن تكون نقطة انطلاق في العمل التالي المتعلق بتحديد المشكلات العامة وأفضل الممارسات، أكد الوفد على رغبته في التعاون وتقديم اقتراحات بناءة أثناء الجلسة.

123. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى شعوره بالرضا عن عدد الإجابات على الاستبيان المتعلق بالمؤشرات الجغرافية وهو ما أظهر اهتمام الوفود بالمناقشات المتعلقة بممارسات الفحص الوطنية. وأيد الوفد الإعلانات التي تقدم بها وفد الاتحاد الأوروبي والوفود الأخرى بشأن التكرار في بعض الأسئلة الحاجة إلى العمل على إخراج استبيان يمكن التحكم فيه بصورة أفضل. وقد أكد الوفد على الرأي القائل بأنه على اللجنة الدائمة تجنب التفاوض بشأن محتوى الاستبيان واقترح الوفد مطالبة الأمانة باختصار الأسئلة المجمعة من خلال حذف الأسئلة المكررة. واقترح الوفد أيضا تطبيق منهج مرحلي أي إصدار نصف الاستبيان والإجابة عليه قبل الاجتماع التالي، من أجل مناقشة ممارسات الفحص في الدورة الأربعين للجنة الدائمة ثم يتم إصدار الجزء الثاني من الاستبيان بعد ذلك. واقترح الوفد الاحتفاظ بالقسم أ و ج من الجزء الأول معا ودمج القسم ب من الجزء الأول في الجزء الثاني.

124. وأعرب وفد إيطاليا عن دعمه للاستبيان، نظرا لأن المؤشرات الجغرافية تمثل موضوعا مهما بالنسبة لكافة الدول الأعضاء، كما أعرب عن ثقته في أن الأمانة ستقوم بتلخيص الأسئلة بصورة مرضية للجنة. وأيد الوفد بند جدول الأعمال المتعلق بالمؤشرات الجغرافية وأسماء الدول والمؤشرات الجغرافية في نظام اسم النطاق والذي كان له أهمية خاصة بالنسبة لإيطاليا.

125. وقال وفد الاتحاد الروسي إن كافة الأسئلة تستحق الانتباه لها والإجابة عليها. وفي إشارة إلى أهمية المؤشرات الجغرافية بالنسبة لدولته، أيد الوفد الاقتراح الذي تقدم به وفد الولايات المتحدة الأمريكية لتنقية الاستبيان.

126. وأيدت وفود أستراليا وتشيلي وجمهورية كوريا الاقتراح الذي تقدم به وفد الولايات المتحدة الأمريكية

127. ورأى وفد إيران (جمهورية-إسلامية) أن النهج الذي اقترحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية والمتعلق بتقسيم الاستبيان إلى قسمين لمناقشته أثناء الدورتين التاليتين للجنة لا يتماشى مع خطة العمل المتفق عليها، والتي نصت على القيام بتوزيع الاستبيان بعد الجلسة الحالية ومناقشته أثناء الدورة الأربعين للجنة الدائمة. وبذلك أعرب الوفد عن اعتقاده بأن أي اقتراح يبتعد عن خطة العمل سيحتاج إلى مناقشة الاتفاق بشأنه مرة أخرى. علاوة على ذلك، أشار إلى أنه لم يتم وضع أية معايير حول كيفية تقسيم قائمة الأسئلة وأي من الأسئلة ينبغي إعطاؤها الأولوية وإدراجها في الاستبيان الأول.

128. وقال وفد المجر أنه بالرغم من تأييده للنهج الذي اقترحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية فإنه من غير الكافي أن نقوم بالقضاء على التداخل الواضح في الأسئلة. فهناك أسئلة ينبغي دمجها وهناك أسئلة مكررة في حد ذاتها. ورأى الوفد وجوب إعادة هيكلة الاستبيان من أجل توفير مجموعة من الأسئلة التي يسهل التحكم فيها وفي هذه الحالة فإن المنهج المرحلي لن يكون ضروريا.

129. ورحب وفد الاتحاد الأوروبي، متحدثا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، بالاقتراح الذي تقدم به وفد الولايات المتحدة الأمريكية حول حذف التكرار وقال أنه سوف يعبر عن موقفه لاحقا فيما يتعلق بالطريقة التي ينبغي تقسيم الاستبيان بها إلى جزئين.

130. ودعا وفد إندونيسيا، مصرحا باستعداده في التفكير في الاقتراح الذي طرحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية، إلى وجود استبيان مبسط أو لا يحتوى على تكرار على الأقل. وقال الوفد إنه سيكون من الضروري عقد اجتماع غير رسمي فقط إذا تم تقديم الاستبيان المنقح إلى اللجنة بصورة مسبقة.

131. وقال وفد جمهورية مولدوفا إن اللجنة ينبغي تفكر في وجود قائمة أقصر من الأسئلة التي قدمتها الأمانة ثم التفكير بعد ذلك فيما كان سيتم تقسيم الاستبيان إلى جزئين أم لا.

132. وأعرب وفد جورجيا عن استعداده لمناقشة مسألة مراجعة الاستبيان وأيد موقف وفد المجر.

133. وأعرب الرئيس عن شكره للوفود على اقتراحاتها وطلب من الأمانة العمل على تقليل عدد الأسئلة وتوزيعها في اليوم التالي لمناقشتها بصورة غير رسمية قبل العودة إلى الجلسة العامة.

[تعليق الجلسة]

134. وبعد استئناف الجلسة أخبر الرئيس اللجنة بنتيجة المشاورات غير الرسمية وأشاد بالعمل الممتاز الذي قامت به الأمانة والذي مكنهم من تقليل عدد الأسئلة من 214 إلى 109.

135. ونظرت اللجنة الدائمة بعين الرضا إلى نتائج عمل الأمانة بشأن الوثيقة SCT/39/6 Rev والوثيقة SCT/39/6 Rev. Corr. والذي سمح لها بالانتهاء من الاستبيان.

136. وبما يتماشى مع خطة العمل الخاصة بهذا البند من بنود جدول الأعمال، قررت اللجنة الدائمة السير كما يلي:

- تقوم الأمانة بإصدار أول استبيان إلى الأعضاء ومنظمات الملكية الفكرية الدولية التي تحمل صفة مراقب، في موعد أقصاه 11 يونيو 2018 حول النظم الوطنية والإقليمية التي يمكن أن توفر حماية معينة للمؤشرات الجغرافية ثم تصدر ثاني استبيان حول استخدام/إساءة استخدام المؤشرات الجغرافية أسماء البلدان والمصطلحات الجغرافية على الإنترنت وفي نظام اسم النطاق. وسوف يتوافر الاستبيانان، وفقا للشكل المتفق عليه، للدول الأعضاء والمنظمة آنفة الذكر في صورة ورقية مطبوعة وعلى الإنترنت.

- تقوم الدول الأعضاء والمنظمات آنفة الذكر بتقديم إجاباتها على كلا الاستبيانين إلى الأمانة في موعد أقصاه 10 سبتمبر 2018. ولأسباب تتعلق بالكفاءة يحبذ استخدام نسخة الاستبيان الموجودة على الإنترنت لتقديم الإجابات.

- تقوم الأمانة في موعد أقصاه 15 أكتوبر 2018 بإصدار وثيقة تجمع استجابات الاستبيان لتدارسها في الدورة التالية للجنة الدائمة.

أمور أخرى

137. في أعقاب قيام وفد مولدوفا بتقديم اقتراح، وبهدف توفير وقت كافي لمناقشة كافة بنود جدول الأعمال، أعلن الرئيس أن اللجنة الدائمة قد قررت أن تضم الدورة التالية خمسة أيام من 12 نوفمبر إلى 16 نوفمبر 2018.

البند 8 من بنود جدول الأعمال: إقرار ملخص الرئيس

138. أقرت اللجنة الدائمة ملخص الرئيس الوارد في الوثيقة SCT/39/10.

البند 9 من بنود جدول الأعمال: اختتام الدورة

139. أعرب وفد إندونيسيا، متحدثا بالنيابة عن مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادي، عن شكره للرئيس على قيادته وعلى توجيهه للاجتماع حتى حقق نهاية ناجحة. وفي معرض تهنئته للأمانة والأعضاء في اللجنة على الجلسة الإعلامية المثمرة حول أسماء البلدان أعرب الوفد عن تقديره لكافة المتحدثين في الجلسة. وفي إشارة إلى أن المجموعة ظلت ملتزمة بعمل اللجنة، أعرب الوفد أيضا عن تفاؤل المجموعة بأنه سيتم التوصل إلى نتيجة متفق عليها بصورة متبادلة فيما يتعلق بعقد مؤتمر دبلوماسي لتبني معاهدة قانون التصميم في أقرب فرصة ممكنة. وفي إطار ترحيب الوفد بالخطوة التالية المتعلقة بحماية أسماء الدول عبر الوفد عن أمله في تنتج المناقشات المتعمقة في الدورة التالية عن نتائج إيجابية وأن تتحرك اللجنة للأمام بشأن تلك المسألة. علاوة على ذلك، أشاد الوفد بكافة الدول الأعضاء بسبب التوصل إلى نتيجة مقبولة للجميع في تنفيذ خطة العمل بشأن

المؤشرات الجغرافية وخاصة ما يتعلق بالاتفاق بشأن الاستبيان والالتزام بالجدول الزمني. ومن خلال الترحيب بيوم العمل الإضافي في الدورة القادمة للجنة الدائمة، أعرب الوفد عن تفاؤله لأن المناقشات المتوازنة والمثمرة والمتعمقة سوف تؤدي إلى نتائج إيجابية. ونظرا لأن اللجنة الدائمة استطاعت تحقيق تقدم كبير عبر الوفد عن أمله في استدامه العمل في الاجتماعات المستقبلية وفي لجان الويبو الأخرى أيضا. وفي النهاية، وأثناء حديثه بصفته الوطنية، دعا الوفد أعضاء اللجنة الدائمة إلى الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية من خلال حضور افتتاح معرض مقام من أجل المخترعات النساء من أستراليا واندونيسيا والمكسيك وجمهورية كوريا وتركيا ومشاهدة عرض سينمائي نظمته البعثتين الدائمتين للنمسا والولايات المتحدة الأمريكية.

140. وأعرب وفد ليتوانيا، متحدثا بالنيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق عن شكره للرئيس على توجيهاته المتخصصة للجنة والتي مكنتهم من التغلب على تحديات ضخمة وتحقيق نتائج ملموسة. وفي معرض تعبيره عن تقديره لعمل الأمانة المتعلق بتحويل عدد كبير من الأسئلة إلى استبيانات يسهل التحكم فيها حول المسائل المتعلقة بالمؤشرات الجغرافية، قال الوفد إن ذلك قد مكن اللجنة من التحرك للأمام بشأن التنفيذ في الوقت المناسب لخطة العمل المتفق عليها بشأن المؤشرات الجغرافية. كما رحب الوفد أيضا بطلب مقدم للأمانة بإعداد ملخص للجلسة الإعلامية المتعلقة بأسماء البلدان مشيرا إلى أن هذه الجلسة قد أتاحت قدر كبير من وجهات النظر المتعلقة بالتفكير في الإعداد للدورة التالية للجنة الدائمة والتي تطلع الوفد خلالها لعقد مداولات هادفة حول المسائل المطروحة. علاوة على ذلك، أشار الوفد إلى أن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق تقدر عمل اللجنة بشأن واجهات المستخدم البيانية بالإضافة إلى العرض التقديمي الذي قدمه وفد فرنسا حول برنامج التوافق في الاتحاد الأوروبي رقم 6 الذي أثرى المناقشات. ونظرا لاعتقاد المجموعة بأن جدول أعمال اللجنة التالية سيكون غنيا وطموحا فقد كانت تحبذ عقد دورة على مدى خمسة أيام.

141. وأعرب وفد المغرب، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، عن شكره للرئيس ونائبيه على الاتجاه المهني والكفاءة التي أظهروها في عمل اللجنة الدائمة. كما أعرب الوفد أيضا عن شكره للأمانة على الإعداد للجلسة ولكافة الوفود على إسهاماتها وتفاعلها البناء وفي معرض تعبيرها عن امتنانها للتنظيم الناجح للجلسة الإعلامية حول أسماء البلدان، قالت المجموعة الأفريقية أن إعداد الأمانة لوثيقة تلخص مختلف ممارسات فحص العلامات التجارية التي تتكون من، أو تتضمن، أسماء بلدان، سيسهم في إثراء وفهم الموضوع. وفيما يتعلق بمعاهدة قانون التصميم أكدت المجموعة الأفريقية على تفاؤلها تجاه إمكانية الوصول إلى حل يتفق عليه الجميع يأخذ في الحسبان شواغلها وشواغل المجموعات الإقليمية الأخرى. ودعت المجموعة الدول الأعضاء في اللجنة الدائمة إلى بذل مزيد من الجهد لتمكين اللجنة من إحراز تقدم بشأن القضايا العالقة والإسهام في العملية التفاوضية.

142. وأعرب وفد سويسرا، متحدثا بالنيابة عن المجموعة باء، عن شكره للرئيس على قيادته الحكيمة والبارعة خلال الدورة كما شكر المترجمين وخدمات المؤتمر على مهنيتهم وتواجدهم كما شكر الأمانة على علمها أثناء الأسبوع وخاصة إعداد الاستبيانان بشأن المؤشرات الجغرافية. ونظرا لحجم العمل في الدورة التالية للجنة الدائمة أعرب الوفد عن اعتقاده بأن عقد دورة لمدة خمسة أيام سيكون كافيا لعقد مناقشات متعمقة حول الاقتراحات والوثائق الخاصة بحماية أسماء البلدان والمؤشرات الجغرافية والموضوعات الأخرى. واختتم الوفد حديثه بالتعبير عن دعم المجموعة باء الكامل وشعورها البناء تجاه الاستمرار في عقد مناقشات مثمرة في إطار اللجنة.

143. وأعرب وفد الاتحاد الأوروبي، متحدثا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، عن تهنئته للرئيس على جعل الدورة التاسعة والثلاثية للجنة الدائمة دورة ناجحة. وأعرب الوفد عن إيمانه بأن تحقيق التوافق في الرأي بشأن الاستبيان المتعلق بالمؤشرات الجغرافية في تلك الدورة، كما هو محدد في برنامج العمل المتفق عليه، يمثل إنجازا مهما. وأشاد الوفد في معرض تسليط الضوء على دور الأمانة بالعمل الممتاز الذي سمح للاجتماعات بأن تجري بسلاسة والتقدم الجيد الذي تم إحرازه حول فهم المسائل المحيطة بأسماء البلدان. وفي معرض تعبير الوفد عن تقديره لتنظيم جلسة مائدة مستديرة الثرية بالمعلومات أعرب الوفد أيضا عن شكره لمؤيدي المقترحات التي تم طرحها مؤخرها لتقديم المزيد من الإيضاحات بشأنها. وأشار

الوفد إلى سروره للتقدم المحرز بشأن موضوع واجهة المستخدم البيانية مشيرا إلى أن اللجنة قد استطاعت التوصل إلى نقطة الاهتمام الصحيحة للقيام بالمزيد من العمل حول تلك المسألة. وفي النهاية أعرب الوفد عن تحيته لكافة الوفود على الحفاظ على روح بناءة كما أعرب عن أمله في استمرار اللجنة الدائمة في عقد مناقشات مثمرة حول كافة المسائل الرئيسية في الدورة الأربعين للجنة الدائمة.

144. وأشاد وفد الإكوادور، متحدثا بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، بالالتزام والاتجاه الجيد الذي تبناه الرئيس عند القيام بأعمال اللجنة. كما أعرب الوفد عن تقديره للدول الأعضاء على جهودها والذي أدى إلى التوصل إلى نتائج إيجابية. وفي معرض ثنائه على دور الأمانة في إعداد الجلسة الإعلامية حول أسماء البلدان وشكره للمتحدثين، قال الوفد إنه على ثقة من أن وجود وثيقة تلخيصية للجلسة سيمثل أساسا جيدا لاستمرار المناقشات. أما بالنسبة للمؤشرات الجغرافية أعرب الوفد عن تهنئته للجنة على التقدم الذي قامت بإحرازه وحث الدول الأعضاء على بذل الجهود المطلوبة بحيث تحرز الاستبيانات المتفق بشأنها الأهداف المرجوة منها وتقديم المزيد من المعلومات للجنة، وتمكين عقد مناقشات مثمرة. وفي معرض تعبيره عن مرونته بشأن تمديد الدورة التالية للجنة الدائمة اختتم الوفد حديثه بأن اللجنة عليها أن تدير الوقت بصورة تتميز بالكفاءة من خلال الولوج إلى الموضوعات التي تتم مناقشتها والتوصل إلى نتائج.

145. وأعرب وفد الصين عن شكره للرئيس على قيادته التي مكنتهم من عقد اجتماع ناجح. وفيما يتعلق بالمناقشات البناءة التي عقدت بشأن المؤشرات الجغرافية والتصاميم الصناعية، أثنى الوفد على الأمانة على إعداد الوثائق الجديدة وعلى جهودها المتعلقة بضمان السير السلس لعمل اللجنة. واختتم الوفد حديثه بتمنيه السعادة للجميع في اليوم العالمي للملكية الفكرية.

146. وأعرب وفد إيران (جمهورية – إسلامية) عن تقديره لجهود الأمانة أثناء العمل وقال إن اللجنة قد حققت بعض التقدم بشأن موضوعات محددة. وفيما يتعلق باليوم الإضافي بالنسبة للدورة التالية للجنة الدائمة، عبر الوفد عن أمله في أن يؤدي القرار إلى مناقشات ليست مثمرة ومتعمقة وبناءة بصورة أعمق فحسب لكنها ينبغي أن تؤدي أيضا إلى إفادة كافة الدول الأعضاء على بنود جدول الأعمال.

147. وأشار ممثل برنامج الصحة والبيئة، في معرض ترحيبه بالطريقة التي قام بها الرئيس بإدارة المناقشات في اللجنة، إلى الجلسة الإعلامية المتعلقة بأسماء البلدان وأنها كانت ثرية للغاية وألقت الضوء على مختلف الممارسات المتعلقة بحماية أسماء البلدان.

148. وقالت الأمانة أنها ترغب في أن تؤكد على البيانات التي تقدم بها منسقو المجموعات فيما يتعلق بتقييم نتيجة جلسة اللجنة آخذين في الاعتبار التقدم المحرز كوسيلة هادفة للاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية. وفي إشارة إلى أن أكثر من ثلث ممثلي الوفود في الدورة كانوا من النساء، أكدت الأمانة على موضوع اليوم العالمي للملكية الفكرية 2018 وهو "تمكين التغيير: المرأة في مجال الابتكار والإبداع".

149. وأعرب الرئيس عن شكره للوفود والأمانة والعاملين بالمؤتمر والمترجمين.

150. وأغلق الرئيس الجلسة يوم 26 إبريل 2018

[يلي ذلك المرفق الأول]

A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

SCT/39/10
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 26 أبريل 2018

اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية

الدورة التاسعة والثلاثون
جنيف، من 23 إلى 26 أبريل 2018

ملخص الرئيس

الذي اعتمدته اللجنة

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

1. افتتحت السيدة وانغ بينينغ، نائبة المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) أعمال الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية (لجنة العلامات) ورحّبت بالمشاركين نيابة عن المدير العام.

2. وتولى السيد ديفيد مولس (الويبو) مهمة أمين لجنة العلامات.

البند 2 من جدول الأعمال: انتخاب الرئيس ونائبي الرئيس

3. أعيد انتخاب السيد عادل الملكي (المغرب) رئيسا للجنة، وأعيد انتخاب السيد ألفريدو كارلوس ريندون ألغارا (المكسيك) والسيد سيميون ليفيتشي (جمهورية مولدوفا) نائبين للرئيس.

البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

4. اعتمدت لجنة العلامات مشروع جدول الأعمال (الوثيقة SCT/39/1 Prov. 5).

البند 4 من جدول الأعمال: اعتماد مشروع تقرير الدورة الثامنة والثلاثين

5. اعتمدت لجنة العلامات مشروع تقرير الدورة الثامنة والثلاثين (الوثيقة SCT/38/6 Prov.).

البند 5 من جدول الأعمال: التصاميم الصناعية

معاهدة قانون التصاميم

6. ذكّر الرئيس بأنّ "الجمعية العامة للويبو [لعام 2017] [قرّرت] أنها ستواصل، خلال دورتها القادمة في عام 2018، النظر في الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن معاهدة قانون التصاميم في نهاية النصف الأول من عام 2019".

7. وخلص الرئيس إلى أنه في حين ستبقى معاهدة قانون التصاميم مدرجة في جدول أعمال لجنة العلامات، فإنه ينبغي للجنة العلامات الالتزام بقرار الجمعية العامة. وأشار الرئيس إلى أن الفجوات المتبقية في المواقف إزاء الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي تقلّصت أكثر في الجمعية العامة للويبو [لعام 2017]، وحثّ كل الدول الأعضاء على بذل جهود متضافرة وإبداء المرونة اللازمة بغرض تذليل تلك العقبات النهائية.

تصاميم واجهات المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط

8. نظرت لجنة العلامات في الوثيقتين SCT/39/2 وSCT/39/3. وأحاطت علما مع الرضا بالعرض المقدم من وفد فرنسا عن "برنامج التوافق 6: التصوير البياني للتصاميم، التابع للاتحاد الأوروبي".

9. وبعد تبادل للآراء، قرّرت لجنة العلامات ما يلي:

- ينبغي الاضطلاع بمزيد من العمل بشأن بعض من القضايا المحدّدة في الوثيقتين SCT/39/2 وSCT/39/3، لا سيما بشأن المقترحات 1 و3 و9 و10 المبيّنة في الوثيقة SCT/39/3، في حين يمكن تناول القضايا المرتبطة بالتصاميم التكنولوجية الجديدة في مرحلة لاحقة.

- ستدعو الأمانة الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية التي لها صفة مراقب[2] والمنظمات غير الحكومية المعتمدة إلى تقديم المزيد من المساهمات، بما في ذلك أسئلة مفصلة ترغب في رؤية الإجابات عليها، فيما يخص (1) شرط وجود صلة بين تصاميم واجهات المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط والمادة أو المنتج، (2) والأساليب التي تسمح بها المكاتب لتمثيل التصاميم المتحركة.

- ستُصدر الأمانة الدعوة المذكورة في موعد أقصاه 15 يونيو 2018، ويجب أن تستلم الأمانة المساهمات والأسئلة المُقدمة، استجابة لتلك الدعوة، من الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية التي لها صفة مراقب والمنظمات غير الحكومية المعتمدة في موعد أقصاه 20 أغسطس 2018.

- ستُعد الأمانة مشروع استبيان على أساس المساهمات والأسئلة المُستلمة، كي تنظر فيه لجنة العلامات في دورتها المقبلة.

[2] أي المنظمات التي تتولى، بموجب معاهدة تأسيسها، مسؤولية حماية حقوق الملكية الصناعية.

- ستُجرى لجنة العلامات، في دورتها المقبلة، المزيد من تبادل الآراء حول المسائل ذات الصلة، مثل التصاميم التكنولوجية الجديدة الأخرى.

مستجدات عن خدمة النفاذ الرقمي (DAS) إلى وثائق الأولوية

10. أحاطت لجنة العلامات علما بالتقدم المحرز من قبل الأعضاء، ومن قبل الأمانة، في تنفيذ خدمة النفاذ الرقمي لأغراض التصاميم الصناعية.

11. وفي حين واصل الرئيس تشجيع الدول الأعضاء الأخرى على استعمال خدمة النفاذ الرقمي لأغراض التصاميم الصناعية والعلامات التجارية على حد سواء، فإنه خلص إلى أن لجنة العلامات ستواصل تقدير التقدم المحرز في هذا الصدد.

البند 6 من جدول الأعمال: العلامات التجارية

حماية أسماء البلدان من تسجيلها واستخدامها كعلامات تجارية

12. أحاط الرئيس علما برضا لجنة العلامات عن الجلسة الإعلامية بشأن أسماء البلدان.

13. والتمس الرئيس من الأمانة أن تُعد وثيقة تلخّص فيها مختلف ممارسات الفحص المتعلقة بالعلامات التجارية التي تتكون من أسماء بلدان أو تحتوي عليها، كما عرضها المتحدثون في الجلسة الإعلامية المذكورة.

14. وأعرب عدد من الوفود عن رأيه الأولي بخصوص الوثيقة SCT/39/8 Rev.2. وقُدمت الوثيقة SCT/39/9. وتواصل إجراء المزيد من المناقشات حول الوثيقة SCT/32/2.

15. وخلص الرئيس إلى أن لجنة العلامات ستُجري المزيد من المناقشات المستفيضة ضمن هذا البند من جدول الأعمال في دروتها المقبلة.

الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية (INNs)

16. أحاطت لجنة العلامات علما بالوثيقة SCT/39/4.

17. والتمس الرئيس من الأمانة أن تقدم إلى لجنة العلامات، في دورتها المقبلة، تقريرا مرحليا حول دمج بيانات الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية في قاعدة البيانات العالمية لأدوات التوسيم.

مستجدات عن الجوانب المتصلة بالعلامات التجارية في نظام أسماء الحقول

18. نظرت لجنة العلامات في الوثيقة SCT/39/5 والتمست من الأمانة إطلاع الدول الأعضاء بانتظام على المستجدات التي ستطرأ في المستقبل على نظام أسماء الحقول.

البند 7 من جدول الأعمال: المؤشرات الجغرافية

19. نظرت لجنة العلامات في الوثائق SCT/39/6 Rev. وSCT/39/6 Rev. Corr. وSCT/39/7.

20. ونظرت لجنة العلامات مع الرضا في نتائج العمل الذي اضطلعت به الأمانة بشأن الوثيقتين SCT/39/6 Rev. و SCT/39/6 Rev. Corr.، مما سمح لها باستكمال الاستبيانين.

21. وقرّرت لجنة العلامات، طبقا لخطة عملها بشأن هذا البند من جدول الأعمال، اتخاذ الإجراءات التالية:

- ستُصدر الأمانة للأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية التي لها صفة مراقب، في موعد أقصاه 11 يونيو 2018، استبيانا أولا عن الأنظمة الوطنية والإقليمية التي يمكن أن توفر قدرا من الحماية للمؤشرات الجغرافية، واستبيانا ثانيا عن استخدام/إساءة استخدام المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان والمصطلحات الجغرافية على الإنترنت وفي نظام أسماء الحقول. وسيكون كلا الاستبيانين، بالنسق المتفق عليه، متاحين للأعضاء والمنظمات المذكورة في الشكلين الورقي والإلكتروني.

- ستقدم الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية المذكورة ردودا على كلا الاستبيانين إلى الأمانة في موعد أقصاه 10 سبتمبر 2018. وضمانا للكفاءة، يُفضّل استخدام النسخة الإلكترونية للاستبيان لأغراض تقديم الردود.

- ستُصدر الأمانة، في موعد أقصاه 15 أكتوبر 2018، وثيقة تجمّع فيها الردود على كلا الاستبيانين، كي تنظر فيها لجنة العلامات في دورتها المقبلة.

مسائل أخرى

22. تودّ لجنة العلامات الاستفادة من وقت كاف لإجراء مناقشة مستفيضة حول كل الموضوعات المدرجة في جدول أعمالها والمتعلقة بالتصاميم الصناعية والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية، وبالتالي قرّرت أن تدوم دورتها المقبلة خمسة أيام (من 12 إلى 16 نوفمبر 2018).

البند 8 من جدول الأعمال: ملخص الرئيس

23. وافقت لجنة العلامات على ملخص الرئيس كما ورد في هذه الوثيقة.

البند 9 من جدول الأعمال: اختتام الدورة

24. اختتم الرئيس الدورة في 26 أبريل 2018.

[يلي ذلك المرفق الثاني]

F - E

OMPI | WIPO
ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE
WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION

SCT/39/INF/1
ORIGINAL : FRANÇAIS/ANGLAIS
DATE : 26 AVRIL 2018 / APRIL 26, 2018

Comité permanent du droit des marques, des dessins et modèles industriels et des indications géographiques

Trente-neuvième session
Genève, 23 – 26 avril 2018

Standing Committee on the Law of Trademarks, Industrial Designs and Geographical Indications

Thirty-Ninth Session
Geneva, April 23 to 26, 2018

LISTE DES PARTICIPANTS
LIST OF PARTICIPANTS

établie par le Secrétariat
prepared by the Secretariat

I. MEMBRES/MEMBERS

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États/in the alphabetical order of the names in French of the states)

AFRIQUE DU SUD/SOUTH AFRICA

Victoria DIDISHE (Ms.), Manager, Trade and Industry Department, Companies and Intellectual Property Commission (CIPC), Pretoria
vdidishe@cipc.co.za

ALGÉRIE/ALGERIA

Nadjia DJEDJIG (Mme), examinatrice contrôleuse, Département des marques, Institut national algérien de la propriété industrielle (INAPI), Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion des investissements, Alger
ndjedjig@gmail.com

Souhila GUENDOUZ (Mme), examinatrice contrôleuse, Département des marques, Institut national algérien de la propriété industrielle (INAPI), Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion des investissements, Alger
souhila.guendouz01@gmail.com

Fayssal ALLEK (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève
allek@mission-algeria.ch

ALLEMAGNE/GERMANY

Sabine LINK (Ms.), Senior Trademark Examiner, Trademarks and Designs Department, German Patent and Trade Mark Office (DPMA), Munich
sabine.link@dpma.de

Stefan GEHRKE (Mr.), Expert, Trademark Law, Law Against Unfair Competition, Design Law, Combating of Product Piracy, Federal Ministry of Justice and Consumer Protection, Berlin
gehrke-st@bmjv.bund.de

Jan POEPPEL (Mr.), Counsellor, Intellectual Property and WIPO Matters, Permanent Mission, Geneva

ANGOLA

Alberto Samy GUIMARÃES (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

ARABIE SAOUDITE/SAUDI ARABIA

Alzamil ABDULLAH (Mr.), Head, Saudi Patent Office, **King Abdulaziz City for Science and Technology (KACST)**, Riyadh

Abdulaziz Mohammed F ALJTHALEEN (Mr.), Legal Counsellor, Ministry of Energy, Industry and Mineral Resources, Riyadh

ARGENTINE/ARGENTINA

María Inés RODRÍGUEZ (Sra.), Ministro, Misión Permanente, Ginebra

AUSTRALIE/AUSTRALIA

Tanya DUTHIE (Ms.), Director, International Policy and Cooperation, IP Australia, Canberra

Craig FINLAYSON (Mr.), Assistant Director, Trade Marks and Designs Group, IP Australia, Canberra

AUTRICHE/AUSTRIA

Robert ULLRICH (Mr.), Head, International Trademark Affairs Department, The Austrian Patent Office, Federal Ministry for Transport, Innovation and Technology, Vienna
robert.ullrich@patentamt.at

Manuela RIEGER BAYER (Ms.), Legal Expert, The Austrian Patent Office, Federal Ministry for Transport, Innovation and Technology, Vienna
manuela.rieger@patentamt.at

AZERBAÏDJAN/AZERBAIJAN

Emiliya HAMIDOVA (Ms.), Senior Expert, International Trademark Examination Division, **State Committee for Standardization, Metrology and Patents of the Republic of Azerbaijan, Baku**
hamidova.emiliya@gmail.com

BÉLARUS/BELARUS

Andrew SHELEG (Mr.), Head, Examination Division, Trademarks Department, **National Center of Intellectual Property (NCIP), Minsk**
icd@belgospatent.by

Innis DWAINE (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

BÉNIN/BENIN

Chite Flavien AHOVE (M.), conseiller, Mission permanente, Genève
chiteahove@gmail.com

BHOUTAN/BHUTAN

Binod PRADHAN (Mr.), Senior Intellectual Property Officer, Department of Intellectual Property, Ministry of Economic Affairs, Thimphu
binodpradhan@moea.gov.bt

BRÉSIL/BRAZIL

Pablo REGALADO (Mr.), Head, Trademark Division, **National Institute of Industrial Property Ministry of Industry, Foreign Trade and Services (INPI), Rio de Janeiro**

Samo GONCALVES (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva
samo.goncalves@itamaraty.gov.br

Carla FRADE DE PAULA CASTRO (Ms.), Intern, Permanent Mission, Geneva

BULGARIE/BULGARIA

Rayko RAYTCHEV (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Andriana YONCHEVA (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

BURKINA FASO

S. Mireille SOUGOURI KABORE (Mme), attachée, Mission permanente, Genève

CAMBODGE/CAMBODIA

Sombo HENG (Mr.), Deputy Director, Intellectual Property Department (IPD), Ministry of Commerce (MOC), Phnom Penh
hengsombo@gmail.com

CANADA

Andrea FLEWELLING (Ms.), Senior Policy Advisor, Strategy and Innovation Policy Sector, Innovation, Science and Economic Development, Intellectual Property Trade Policy Division, Global Affairs Canada, Gatineau
andrea.flewelling@canada.ca

George ELEFTHERIOU (Mr.), Senior Trade Policy Officer, Intellectual Property Trade Policy Division, Global Affairs Canada, Ottawa

Iyana GOYETTE (Ms.), Manager, Policy and Legislation, Innovation, Science and Economic Development, **Canadian Intellectual Property Office (CIPO), Industry Canada, Gatineau**

Frédérique DELAPRÉE (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

CHILI/CHILE

Marcela Carolina BELMAR GAMBOA (Sra.), Subdirectora, División de Marcas, Instituto Nacional de Propiedad Industrial (INAPI), Santiago

Alejandra NAVEA (Sra.), Asesora Legal, Departamento de Propiedad Intelectual, Dirección General de Relaciones Económicas Internacionales, Ministerio de Relaciones Exteriores Santiago
anavea@direcon.gob.cl

CHINE/CHINA

LIU Heming (Mr.), Section Chief, Legal Affairs Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

ZHANG Ling (Ms.), Project Officer, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

COLOMBIE/COLOMBIA

Beatriz LONDOÑO SOTO (Sra.), Embajadora, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra
central@missioncolombia.ch

Juan Carlos GONZÁLEZ VERGARA (Sr.), Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

Juan Camilo SARETZKI FORERO (Sr.), Ministro Consejero, Misión Permanente, Ginebra

Juan Manuel SERRANO CASTILLO (Sr.), Director de Signos Distintivos, Superintendencia de Industria y Comercio (SIC), Ministerio de Industria, Comercio y Turismo, Bogotá D.C.
jserrano@sic.gov.co

Alejandra ARTETA LLANOS (Sra.), Examinadora de Marcas y Lemas Comerciales, Superintendencia de Industria y Comercio (SIC), Ministerio de Industria, Comercio y Turismo, Bogotá D.C.
aarteta@sic.gov.co

Catalina CARRILLO RAMÍREZ (Sra.), Experto, Superintendencia de Industria y Comercio (SIC), Ministerio de Industria, Comercio y Turismo, Bogotá D.C.
ccarrillor@sic.gov.co

Manuel Andrés CHACÓN (Sr.), Consejero, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

COSTA RICA

Mariana CASTRO HERNÁNDEZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

CÔTE D'IVOIRE

Kumou MANKONGA (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

CROATIE/CROATIA

Antoneta CVETIĆ (Ms.), Head, Service for Substantive Examination, Oppositions and Revocations of Trademarks, **State Intellectual Property Office of the Republic of Croatia (SIPO), Zagreb**
antoneta.cvetic@dziv.hr

CHYPRE/CYPRUS

Christina KOKTSIDOU (Ms.), Trade Officer, Permanent Mission, Geneva

DANEMARK/DENMARK

Ida JOHANNESEN (Ms.), Legal Advisor, Trademark and Design Department, Danish Patent and Trademark Office, Ministry of Trade and Industry, Taastrup

Bo Oddsønn SAETTEM (Mr.), Legal Advisor, Trademark and Design Department, Danish Patent and Trademark Office, Ministry of Trade and Industry, Taastrup

ÉGYPTE/EGYPT

Mohanad ABDELGAWAD (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

EL SALVADOR

Diana HASBÚN (Sra.), Ministra Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

ÉMIRATS ARABES UNIS/UNITED ARAB EMIRATES

Abdelsalam AL ALI (Mr.), Director, Office of the United Arab Emirates to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Shaima AL-AKEL (Ms.), International Organizations Executive, Office of the United Arab Emirates to the World Trade Organization (WTO), Geneva

ÉQUATEUR/ECUADOR

Ñusta MALDONADO (Sra.), Segunda Secretaria, Misión Permanente, Ginebra
nmaldonado@cancilleria.gob.ed

Heidi Adela VASCONES MEDINA (Ms.), Tercera Secretaria, Misión Permanente, Ginebra
t-hvascones@cancilleria.gob.ed

ESPAGNE/SPAIN

Gerardo PEÑAS GARCÍA (Sr.), Jefe de Sección, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Ministerio de Energía, Turismo y Agenda Digital, Madrid

Elena PINA MARTÍNEZ (Sra.), Técnico Superior, Departamento de Patentes e Información Tecnológica, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Ministerio de Energía, Turismo y Agenda Digital, Madrid

María José RODRÍGUEZ ALONSO (Sra.), Jefe de Servicio, Departamento de Marcas Internacionales y Comunitarias, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Ministerio de Energía, Turismo y Agenda Digital, Madrid
mariajose_2991@hotmail.com

Elena VALLEJO SECADAS (Sra.), Becaria, Ministerio de asuntos exteriores y cooperación, Ginebra

ESTONIE/ESTONIA

Karol RUMMI (Ms.), Head, Trademark Department, The Estonian Patent Office, Tallinn
karol.rummi@epa.ee

Cady RIVERA (Ms.), Lawyer, Financial and Administrative Department, Ministry of Justice, Tallinn
cadykaisa.rivera@epa.ee

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Amy COTTON (Ms.), Senior Counsel, Office of Policy and International Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria, Virginia
amy.cotton@uspto.gov

David GERK, Patent Attorney-Advisor, Office of Policy and International Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria, Virginia
david.gerk@uspto.gov

Robert LAVACHE (Mr.), Staff Attorney, Office of the Deputy Commissioner for Trademark Examination Policy, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria, Virginia

Yasmine FULENA (Ms.), Intellectual Property Advisor, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Kristine SCHLEGELMILCH (Ms.), Intellectual Property Attaché, Permanent Mission, Geneva

Deborah LASHLEY-JOHNSON (Ms.), Intellectual Property Attaché, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

ÉTHIOPIE/ETHIOPIA

Girma Bejiga SENBETA (Mr.), Special Advisor to the Director General, Ethiopian Intellectual Property Office (EIPO), Ministry of Science and Technology (MOST), Addis Ababa
gsenbeta821@gmail.com

Yidnekachew Tekle ALEMU (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

EX-RÉPUBLIQUE YOUGOSLAVE DE MACÉDOINE/THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA

Biljana LEKIK (Ms.), Deputy Head, Trademark Department, State Office of Industrial Property (SOIP), Skopje
biljanal@ippo.gov.mk

Elizabeta SIMONOVSKA (Ms.), Deputy Head, Trademark Department, State Office of Industrial Property (SOIP), Skopje
elizabeta.simonovska@ippo.gov.mk

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Alexey SYCHEV (Mr.), Director, Trademarks and Designs Department, Federal Service of Intellectual Property (ROSPATENT), Moscow

Anna ROGOLEVA (Ms.), Head, Department for the Provision of State Service, Federal Service of Intellectual Property (ROSPATENT), Moscow

Elena SOROKINA (Ms.), Head, Provision of Means of Individualization Related States Services Division, Federal Service of Intellectual Property (ROSPATENT), Moscow

Anastasiia KOLOMIETS (Ms.), Specialist, Provision of Means of Individualization Related States Services Division, Federal Service of Intellectual Property (ROSPATENT), Moscow

FINLANDE/FINLAND

Patrik LINDBOHM (Mr.), Legal Officer, Patents and Trademarks, Finnish Patent and Registration Office (PRH), Helsinki
patrik.lindbohm@prh.fi

FRANCE

Julie GOUTARD (Mme), conseillère juridique, Département juridique et administratif, Institut national de la propriété industrielle (INPI), Courbevoie

Arnaud FAUGAS (M.), adjoint aux affaires internationales, Service juridique et international, Institut national de l'origine et de la qualité, Montreuil

GABON

Edwige KOUMBY MISSAMBO (Mme), premier conseiller, Mission permanente, Genève
premierconseiller@gabon-onug.ch

GÉORGIE/GEORGIA

Nikoloz GOGILIDZE (Mr.), Chairman, National Intellectual Property Center (SAKPATENTI), Mtskheta
ngogilidze@sakpatenti@org.ge

GHANA

Cynthia ATTUQUAYEFIO (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

GRÈCE/GREECE

Myrto LAMBROU MAURER (Ms.), Head, International Affairs Department, Industrial Property Organization (OBI), Athens

Christina VALASSOPOULOU (Ms.), First Counsellor, Permanent Mission, Geneva
valassopoulouc@mfa.gr

GUATEMALA

Gloria Angélica JERÓNIMO MENCHÚ (Sra.), Examinadora de Marcas, Departamento de Marcas, Registro de la Propiedad Intelectual, Ministerio de Economía, Guatemala
gloriange12@yahoo.com.my

Flor de María GARCÍA DÍAZ (Srta.), Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra
flor.garcia@wtoguatemala.ch

HONDURAS

Carlos ROJAS SANTOS (Sr.), Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra
crojasantos@msn.com

HONGRIE/HUNGARY

András JÓKÚTI (Mr.), Director General, Legal Affairs, Hungarian Intellectual Property Office (HIPO), Budapest
andras.jokuti@hipo.gov.hu

Eszter KOVACS (Ms.), Legal Officer, Legal and International Department, Hungarian Intellectual Property Office (HIPO), Budapest
eszter.kovacs@hipo.gov.hu

INDE/INDIA

Mohammed HABIBULLAH (Mr.), Assistant Registrar, Trademarks, **Office of the Controller-General of Patents, Designs and Trademarks, Department of Industrial Policy Promotions**, Ministry of Commerce and Industry, Chennai

Sumit SETH (Mr.), First Secretary, Economic Affairs, Permanent Mission, Geneva

Animesh CHOUDHURY (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

INDONÉSIE/INDONESIA

Layla FITRIA (Ms.), Trademark Examiner, Trademarks and Geographical Indications, Directorate General of Intellectual Property (DGIP), Ministry of Law and Human Rights, Jakarta
layla.fitria@dgip.go.id

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D')/IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Reza DEHGHANI (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

IRAQ

Aya Mohammed ABDULLAH (Ms.), Intern, Permanent Mission, Geneva

IRLANDE/IRELAND

Michael GAFFEY (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Joan RYAN (Ms.), Higher Executive Officer, Intellectual Property Unit, Department of Business, Enterprise and Innovation, Dublin

Mary KILLEEN (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva
mary.killeen@dfa.ie

ISLANDE/ICELAND

Harald ASPELUND (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva
ha@mfa.is

Margrét HJÁLMARSDÓTTIR (Ms.), Head, Office of Legal Affairs, Icelandic Patent Office, **Ministry of Education, Science and Culture,** Reykjavik
margret@els.is

Brynhildur PÁLMARSDÓTTIR (Ms.), Legal Counsellor, Ministry of Industries and Innovation, Reykjavik
brynhildur.palmarsdottir@anr.is

Anna Katrin VILHJÁLMSDÓTTIR (Ms.), Counsellor, Directorate for External Trade and Economic Affairs, Ministry of Foreign Affairs, Reykjavik
anna.k.vilhjalmsdottir@utn.stjr.is

ITALIE/ITALY

Alfonso PIANTEDOSI (Mr.), Head, Italian Patent and Trademark Office, Directorate General of Combating Counterfeiting, Ministry of Economic Development (UIBM), Rome
alfonso.piantedosi@mise.gov.it

Marco BERTINI (Mr.), Expert, Italian Patent and Trademark Office, Directorate General of Combating Counterfeiting, Ministry of Economic Development (UIBM), Rome
marco.bertini@mise.gov.it

Silvia COMPAGNUCCI (Ms.), Expert, Italian Patent and Trademark Office, Directorate General of Combating Counterfeiting, Ministry of Economic Development (UIBM), Rome
silvia.compagnucci@mise.gov.it

JAMAÏQUE/JAMAICA

Sheldon BARNES (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

JAPON/JAPAN

Hiroyuki ITO (Mr.), Director, Design Division, Patent and Design Examination Department, Japan Patent Office (JPO), Tokyo
ito-hiroyuki@jpo.go.jp

Yugen SASAKI (Mr.), Specialist for Trademark Planning, Trademark Division, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Makiko SHIGEMITSU (Ms.), Examiner, Food Industry Affairs Bureau, Intellectual Property Division, Ministry of Agriculture, Forestry and Fisheries, Tokyo
makiko_shigemitsu670@maff.go.jp

Kenji SAITO (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

JORDANIE/JORDAN

Ghazi ELTAWALLBEH (Mr.) Head, Trademark, Auditing and Reception Section, **Industrial Property Protection Directorate, Ministry of Industry and Trade, Amman**

KAZAKHSTAN

Assel SHAKUANOVA (Ms.), Head, Trademarks Examination, Appellations of Origin and Industrial Designs Division, Department on Intellectual Property Rights, Ministry of Justice of the Republic of Kazakhstan, Astana
a.shakuanova@kazpatent.kz

KENYA

Wekesa KHISA (Mr.), Manager, Market Research and Product Development, Ministry of Agriculture, Livestock and Fisheries, Nairobi
wekesa.khisa@gmail.com

Peris MUDIDA (Mr.), Legal Manager, Legal Department, Agriculture and Food Authority, Nairobi
watau2001@yahoo.com

KOWEÏT/KUWAIT

Taqi ABDULAZIZ (Mr.), Commercial Attaché, Permanent Mission, Geneva

LETTONIE/LATVIA

Baiba GRAUBE (Ms.), Head, Trademark and Industrial Designs Department, Patent Office of the Republic of Latvia, Riga
baiba.graube@lrpv.gov.lv

Liene GRIKE (Ms.), Advisor, Economic and Intellectual Property Affairs, Permanent Mission, Geneva

LITUANIE/LITHUANIA

Lina MICKIENÈ (Ms.), Deputy Director, State Patent Bureau of the Republic of Lithuania, Vilnius
lina.mickiene@vpb.gov.lt

Renata RINKAUSKIENE (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

MALAISIE/MALAYSIA

Syed Edwan SYED ANWAR (Mr.), Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Priscilla Ann YAP (Ms.), Advisor, Permanent Mission, Geneva

MALAWI

Robert Dufter SALAMA (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva
robertsalama@gvamw.org

Loudon Overson MATTIYA (Mr.), Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva
mattiya2069@yahoo.com

MALTE/MALTA

Olaph John TERRIBILE (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva
olaph.j.terribile@gov.mt

Nicoleta CROITORU-BANTEA (Ms.), Political Officer, Political and Economic Department, Permanent Mission, Geneva
nicoleta.croitoru@gov.mt

MAROC/MOROCCO

Adil EL MALIKI (M.), directeur général, Office marocain de la propriété industrielle et commerciale (OMPIC), Casablanca
adil.elmaliki@ompic.org.ma

Hassan BOUKILI (Mr.), chargé d'affaires, Mission permanente, Genève

Khalid DAHBI (M.), conseiller, Mission permanente, Genève
dahbi@ mission-maroc.ch

MAURITANIE/MAURITANIA

Babacar MOHAMED BABA (M.), directeur du développement industriel, Ministère du commerce, de l'industrie et du tourisme, Nouakchott
bmohamed.baba@gmail.com

MEXIQUE/MEXICO

Juan Raúl HEREDIA ACOSTA (Sr.), Embajador, Representante Permanente Adjunto, Misión Permanente, Ginebra

Flores Liera SOCORRO (Sra.), Embajadora, Representante Permanente Adjunta, Misión Permanente, Ginebra

Alfredo Carlos RENDÓN ALGARA (Sr.), Director General Adjunto, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), Ciudad de México

Karla Priscila JUÁREZ BERMÚDEZ (Sra.), Especialista en Propiedad Industrial, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), Ciudad de México

María del Pilar ESCOBAR BAUTISTA (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

MONACO

Gilles REALINI (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

NICARAGUA

Nohelia Carolina VARGAS IDIÁQUEZ (Sra.), Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra
nohelia.vargasi@gmail.com

NIGÉRIA/NIGERIA

Audu A. KADIRI (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva
info@nigerian-mission.ch

Ubale IDRIS (Mr.), Senior Assistant Registar, Trademarks, Patents and Designs Registry, Commercial Law Department, Federal Ministry of Industry, Trade and Investment, Abuja

Benaoyagha OKOYEN (Mr.), Minister, Permanent Mission, Geneva
benokoyen@yahoo.com

NORVÈGE/NORWAY

Karine L. AIGNER (Ms.), Senior Legal Advisor, Legal and International Affairs, Norwegian Industrial Property Office (NIPO), Oslo
kai@patentstyret.no

Trine HVAMMEN-NICHOLSON (Ms.), Senior Legal Advisor, Norwegian Industrial Property Office (NIPO), Oslo
thv@ patentstyret.no

OMAN

Aziz HADHRAMI (Mr.), Trademark Examiner, Patent and Intellectual Property Directorate, Ministry of Commerce and Industries, Muscat
aziz48935@gmail.com

Mohammed AL BALUSHI (Mr.), First Secretary, Commerce and Industry, Permanent Mission, Geneva
abubashar83@hotmail.com

OUGANDA/UGANDA

George TEBAGANA (Mr.), Second Secretary, Foreign Affairs, Permanent Mission, Geneva

OUZBÉKISTAN/UZBEKISTAN

Irina MITROFANOVA (Ms.), Head, Trademark Division, Agency on Intellectual Property of the Republic of Uzbekistan, Tashkent
i.mitrofanova@ima.uz

PAKISTAN

Latif ZUNAIRA (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva
zunairalatif1@gmail.com

PARAGUAY

Patricia Mariel BAEZ CHAMORRO (Sra.), Abogado, **Dirección Nacional de Propiedad Intelectual (DINAPI), Asunción**
pbaez@dinapi.gov.py

Walter J. CHAMORRO MILTOS (Sr.), Segundo Secretario, Misión Permanente, Ginebra

Raquel PEREIRA (Sra.), Experta, Misión Permanente, Ginebra

PAYS-BAS/NETHERLANDS

Saskia JURNA (Ms.), Senior Policy Officer, Economic Affairs and Climate Policy, **Netherlands Patent Office, Netherlands Enterprise Agency, Ministry of Economic Affairs, The Hague**
s.j.jurna@minez.nl

PÉROU/PERU

Cristóbal MELGAR PAZOS (Sr.), Ministro Consejero, Misión Permanente, Ginebra
cmelgar@onuperu.org

PHILIPPINES

Jayroma BAYOTAS (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva
jheng0503bayotas@gmail.com

Arnel TALISAYON (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva
agtalisayon@gmail.com

POLOGNE/POLAND

Edyta DEMBY-SIWEK (Ms.), Director, Trademark Department, Patent Office of the Republic of Poland, Warsaw
edemby-siwek@uprp.pl

Anna DACHOWSKA (Ms.), Head, Cooperation with International Institutions, Trademark Department, Patent Office of the Republic of Poland, Warsaw
adachowska@uprp.pl

Agnieszka HARDEJ-JANUSZEK (Ms.), First Counsellor, Permanent Mission, Geneva
agnieszka.hardej-januszek@msz.gov.pl

PORTUGAL

Inês VIEIRA LOPES (Ms.), Director, External Relations and Legal Affairs Directorate, National Institute of Industrial Property (INPI), Ministry of Justice, Lisbon

João PINA DE MORAIS (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

KIM Donggyu (Mr.), Judge, Daejeon
kdk0325@gmail.com

KIM Tak Young (Mr.), Deputy Director, Trademark Policy Division, Korean Intellectual Property Office, Daejeon
kjsog111@korea.kr

SONG Kijoong (Mr.), Deputy Director, Trademark Policy Division, Korean Intellectual Property Office, Daejeon

SOHN Eunmi (Ms.), Korean Intellectual Property Office, Daejeon
eunmi.sohn@korea.kr

JUNG Dae Soon (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva
ddaesoon@korea.kr

NHO Yu Kyong (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva
ddaesoon@korea.kr

RÉPUBLIQUE DE MOLDOVA/REPUBLIC OF MOLDOVA

Simion LEVIȚCHI (Mr.), Head, Trademarks and Industrial Designs Department, State Agency on Intellectual Property (AGEPI), Chisinau
simion.levitchi@agepi.gov.md

Marin CEBOTARI (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva
marin.cebotari@mfa.md

RÉPUBLIQUE POPULAIRE DÉMOCRATIQUE DE CORÉE/DEMOCRATIC PEOPLE'S REPUBLIC OF KOREA

KIM Hyon Il (Mr.), Vice Director General, Trademark, Industrial Design and Geographical Indication Office (TIDGIO), **State Administration for Quality Management of the Democratic People's Republic of Korea (SAQM),** Pyongyang

KIM Myong Nam (Mr.), Director, Department of International Registration, Trademark, Industrial Design and Geographical Indication Office (TIDGIO), **State Administration for Quality Management of the Democratic People's Republic of Korea (SAQM),** Pyongyang

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC

Kateřina DLABOLOVÁ (Ms.), Legal, International Department, Industrial Property Office, Prague
kdlabolova@upv.cz

ROUMANIE/ROMANIA

Ionuț BARBU (Mr.), Director General, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest
ionut.barbu@osim.ro

Dănuț NEACȘU (Mr.), Deputy Director General, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest
daunt.neacsu@osim.ro

Cătălin NIȚU (Mr.), Director, Legal, Appeals, International Cooperation and European Affairs Directorate, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest
catalin.nitu@osim.ro

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Natasha Joanne CHICK (Ms.), Deputy Director, Intellectual Property Office, Newport

Andrew SADLER (Mr.), Head, International, Brands and Trade, Trade Marks and Designs Directorate, Intellectual Property Office, Newport

Mark JEFFERISS (Mr.), Hearing Officer, Trade Marks and Designs Directorate, Intellectual Property Office, Newport
mark.jefferiss@ipo.gov.uk

SAINT-SIÈGE/HOLY SEE

Carlo Maria MARENGHI (Mr.), Advisor, Permanent Mission, Geneva
iptrade@nuntiusge.org

Giuila RUSSO (Ms.), Intern, Permanent Mission, Geneva

SÉNÉGAL/SENEGAL

Lamine Ka MBAYE (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva
repsengen@yahoo.fr

SERBIE/SERBIA

Marjia BOŽIĆ (Ms.), Assistant Director, Distinctive Signs Department, Intellectual Property Office of the Republic of Serbia, Belgrade
mbozic@zis.gov.rs

SEYCHELLES

Wendy PIERRE (Ms.), Registrar General, **Registration Division,** Department of Legal Affairs, **President's Office, Mahé**

Denise AZEMIA (Ms.), Registration Officer, Intellectual Property Section, Registration Division, Department of Legal Affairs, **President's Office, Mahé**
denise@registry.gov.sc

SINGAPOUR/SINGAPORE

Isabelle TAN (Ms.), Director, Trade Marks, Intellectual Property Office of Singapore (IPOS), Singapore

Wee Ying FOO (Ms.), Senior Trade Examiner, Registry of Trade Marks, Intellectual Property Office of Singapore (IPOS), Singapore

SLOVAQUIE/SLOVAKIA

Zdena HAJNALOVA (Ms.), Director, Trademarks and Designs Department, **Industrial Property Office of the Slovak Republic,** Banská Bystrica
zdenka.hajnalova@indprop.gov.sk

Anton FRIC (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva
anton.fric@mzv.sk

SOMALIE/SOMALIA

Sharmake Ali HASSAN (Mr.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva
genevasomalia@gmail.com

SOUDAN/SUDAN

Mohamed Elhassan AHMED (Mr.), Legal Advisor, Ministry of Justice, Khartoum
wadsitanahasoon@gmail.com

Abdelgadir DIAB (Mr.), Legal Advisor, Ministry of Justice, Khartoum
salihalshain2030@gmail.com

Salih MOHAMMED ADDELRAHMAN (Mr.), Legal Advisor, Ministry of Justice, Khartoum
salihalshain2030@gmail.com

Azza MOHAMMED ABDALLA HASSAN (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva
aazz-85@hotmail.com

SUÈDE/SWEDEN

Katarina ISAKSSON (Ms.), Legal Advisor, Trademark Department, Swedish Patent and Registration Office (SPRO), Söderhamn
nina.isaksson@prv.se

Marie-Louise ORRE (Ms.), Legal Advisor, Swedish Patent and Registration Office (SPRO), Söderhamn
marie-louise.orre@prv.se

Sara DAHLBWERG (Ms.), Trademark Examiner, Trademark and Design Department, Swedish Patent and Registration Office (SPRO), Söderhamn
sara.dahlberg@prv.se

SUISSE/SWITZERLAND

Gilles AEBISCHER (M.), conseiller juridique, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Nicolas GUYOT YOUN (M.), conseiller juridique, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Marie KRAUS (Mme), conseillère juridique, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Erik THÉVENOD-MOTTET (M.), conseiller juridique, expert en indications géographiques, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Stéphane BONDADLLAZ (M.), conseiller juridique, Office fédéral de la communication (OFCOM), Département fédéral de l'environnement, des transports, de l'énergie et des communications (DETEC), Berne

Jorge CANCIO (M.), expert, relations internationales, Office fédéral de la communication (OFCOM), Département fédéral de l'environnement, des transports, de l'énergie et des communications (DETEC), Berne

Dominik GAUTSCHI (M.), stagiaire, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Jonathan REIST (M.), stagiaire, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Reynald VEILLARD (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

THAILAND/THAÏLANDE

Nakornpat PAVINEE (Ms.), Legal Officer, Department of Intellectual Property (DIP), Ministry of Commerce. Nonthaburi
pavinee.nkp@gmail.com

TRINITÉ-ET-TOBAGO/TRINIDAD AND TOBAGO

Makeda ANTOINE-CAMBRIDGE (Ms.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva
prungeneva@foreign.gov.tt

Anne Marie Omed JOSEPH (Ms.), Deputy Controller, **Intellectual Property Office, Ministry of Legal Affairs**, Port of Spain
annemarie.omedjoseph@ipo.gov.tt

TUNISIE/TUNISIA

Sami NAGGA (M.), ministre plénipotentiaire, Mission permanente, Genève
samifnagga@gmail.com

TURQUIE/TURKEY

Mustafa Kunilay GUZEL (Mr.), Head, Trademark Department, Turkish Patent and Trademark Office (TURKPATENT), Ankara

UKRAINE

Olnea KULYK (Ms.), Head, Intellectual Property Department, State Intellectual Property Service, State Enterprise “Ukrainian Institute of Industrial Property” (Ukrpatent), Ministry of Economic Development and Trade, Kiyv

Dmytro NIKOLAIENKO (Mr.), Head, Law Department, State Intellectual Property Service, State Enterprise “Ukrainian Institute of Industrial Property” (Ukrpatent), Ministry of Economic Development and Trade, Kiyv

Mariia VASYLENKO (Ms.), Head, Legal Providing and Economy of Intellectual Property Department, State Intellectual Property Service, State Enterprise “Ukrainian Institute of Industrial Property” (Ukrpatent), Ministry of Economic Development and Trade, Kiyv

Yevgeniya KALISHENKO (Ms.), Principal Legal Counsel, Law Department, State Intellectual Property Service, State Enterprise “Ukrainian Institute of Industrial Property” (Ukrpatent), Ministry of Economic Development and Trade, Kiyv
y.kalishenko@ukrpatent.org

URUGUAY

Gabriela Lourdes ESPÁRRAGO CASALES (Sra.), Jefa de Área Signos Distintivos, **Dirección Nacional de la Propiedad Industrial (DNPI), Ministerio de Industria, Energía y Minería, Montevideo**

Juan José BARBOZA CABRERA (Sr.), Consejero, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

VENEZUELA (RÉPUBLIQUE BOLIVARIENNE DU)/VENEZUELA (BOLIVARIAN REPUBLIC OF)

Violeta FONSECA OCAMPOS (Sra.), Ministro Consejero, Misión Permanente, Ginebra

Genoveva CAMPOS DE MAZZONE (Sra.), Consejero, Misión Permanente, Ginebra
camposg@onuginebra.gob.ve

VIET NAM

Quang Tuan NGUYEN (Mr.), Deputy Director, Industrial Design Division, National Office of Intellectual Property (NOIP), Ministry of Science and Technology, Hanoi

Ngoc Lam LE (Mr.), Deputy Director General, National Office of Intellectual Property (NOIP), Ministry of Science and Technology, Hanoi
lengoclam@noip.gov.vn

Dao NGUYEN (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

YÉMEN/YEMEN

Mohammed FAKHER (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

ZAMBIE/ZAMBIA

Anthony BWEMBYA (Mr.), Registrar, Patents and Companies Registration Agency (PACRA), Ministry of Commerce, Trade and Industry, Lusaka
a.bwembya@pacra.org.zm

ZIMBABWE

Vimbai Alice CHIKOMBA (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

UNION EUROPÉENNE*/EUROPEAN UNION*

Francis FAY, Head, Directorate General Agriculture, European Commission, Brussels

Oscar MONDEJAR (Mr.), Head, Legal Practice Service, International Cooperation and Legal Affairs Department, European Union Intellectual Property Office (EUIPO), Alicante

Krisztina KOVÁCS (Ms.), Policy Officer, Directorate General for Internal Market, Industry, Entrepreneurship and SMEs, Intellectual Property and Fight Against Counterfeiting, European Commission, Brussels

Ptak WOJCIECH (Mr.), Policy Officer, Directorate General for Agriculture and Rural Development, European Commission, Brussels

Nestor MARTINEZ-AGUADO (Mr.), International Cooperation and Legal Affairs Department, European Union Intellectual Property Office (EUIPO), Alicante
nestor.martinez-aguado@ext.euipo.europa.eu

* Sur une décision du Comité permanent, les Communautés européennes ont obtenu le statut de membre sans droit de vote.

* Based on a decision of the Standing Committee, the European Communities were accorded member status without a right to vote.

Oliver HALL-ALLEN, Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Angela PESTALOZZI (Ms.), Intern, Permanent Mission, Geneva

II. OBSERVATEURS/OBSERVERS

MICRONÉSIE (ÉTATS FÉDÉRÉS DE)/MICRONESIA (FEDERATED STATES OF)

Josephine JOSEPH (Ms.), Assistant Attorney General, Federated States of Micronesia Department of Justice, Palikir
jpj.fsm@gmail.com

PALESTINE

Ashraf HMIDAN (Mr.), Deputy Director, Trademarks Department, Intellectual Property Rights General Directorate, Ministry of National Economy, Ramallah
ashrafh@met.gov.ps

III. ORGANISATIONS INTERNATIONALES INTERGOUVERNEMENTALES/ INTERNATIONAL INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

CENTRE SUD (CS)/SOUTH CENTRE (SC)

Nirmalya SYAM (Mr.), Program Officer, Development, Innovation and Access to Knowledge Program, Geneva
syam@southcentre.int

Viviana MUÑOZ TELLEZ (Ms.), Coordinator, Development, Innovation and Intellectual Property Program, Geneva
munoz@southcentre.int

Mirza ALAS PORTILLO (Ms.), Research Associate, Development, Innovation and Intellectual Property Program, Geneva
alas@southcentre.int

Victor PINTO IDO (Mr.), Intern, Development, Innovation and Intellectual Property Program, Geneva
ido@ southcentre.int

ORGANISATION AFRICAINE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OAPI)/AFRICAN INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (OAPI)

Denis Loukou BOHOUSSOU (Mr.), directeur général, Yaoundé

Wéré GAZARO (M.), directeur général, Yaoundé

Jacqueline Taylor BISSONG HELIANG (Mme), chef, Service des affaires juridiques, de la coopération et des questions émergentes, Yaoundé
jheliang@yahoo.fr

ORGANISATION BENELUX DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OBPI)/BENELUX ORGANISATION FOR INTELLECTUAL PROPERTY (BOIP)

Camille JANSSEN (M.), juriste, Département des affaires juridiques, La Haye

ORGANISATION EURASIENNE DES BREVETS (OEAB)/EURASIAN PATENT ORGANIZATION (EAPO)

Julie FIODOROVA (Ms.), Deputy Head, Legal Support, Quality Supervision and Document Workflow Department, Moscow

ORGANISATION INTERNATIONALE DE LA VIGNE ET DU VIN (OIV)/INTERNATIONAL VINE AND WINE OFFICE (IWO)

Tatiana SEIVARTCHUK (Ms.), Chief, Economy and Law Unit, Paris
ecodroit@oiv.int

ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE (OMC)/WORLD TRADE ORGANIZATION (WTO)

Wolf MEIER-EWERT (Mr.), Counsellor, Geneva
wolf.meier-ewert@wto.org

Jorge GUTTIÉREZ (Mr.), Expert, Intellectual Property, Government Procurement and Competition Division, Geneva

ORGANISATION MONDIALE DE LA SANTÉ (OMS)/WORLD HEALTH ORGANIZATION (WHO)

Raffaella BALOCCO (Ms.), Group Lead INN Programme, Geneva
baloccor@who.int

ORGANISATION RÉGIONALE AFRICAINE DE LA PROPRIÉTÉ INDUSTRIELLE (ARIPO)/AFRICAN REGIONAL INDUSTRIAL PROPERTY ORGANIZATION (ARIPO)

Charles PUNDO (Mr.), Head, Formality Examination, Harare

UNION AFRICAINE (UA)/AFRICAN UNION (AU)

Georges Rémi NAMEKONG (Mr.), Senior Economist, Permanent Mission, Geneva

UNION ÉCONOMIQUE ET MONÉTAIRE OUEST-AFRICAINE (UEMOA)/WEST AFRICAN ECONOMIC AND MONETARY UNION (WAEMU)

Iba Mar OULARE (M.), délégué permanent, Genève
uemoa.gva@gmail.com

Koffi Addoh GNAKADJA (M.), conseiller, Genève
uemoa.gva@gmail.com

IV. ORGANISATIONS INTERNATIONALES NON GOUVERNEMENTALES/ INTERNATIONAL NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

Association européenne des étudiants en droit (ELSA International)/European Law Student's Association (ELSA International)
Antti LANKINEN (Mr.), Head, Brussels
Marialuciana DI SANTI (Ms.), Representative, Brussels
Karim KANFASH AKKACH (Mr.), Representative, Brussels
Sofia PAKSUNIEMI (Ms.), Representative, Brussels

Association des industries de marque (AIM)/European Brands Association (AIM)
Alix WILLEMS (Ms.), Senior Intellectual Property Counsel, Brussels
Annemieke DE KOSTER (Ms.), Representative, Vevey
annemieke.dekoster@nestle.com
Danièle LE CARVAL (Ms.), Representative, Brussels

Association française des praticiens du droit des marques et modèles (APRAM)
Emmanuel DE LA BROSSE (M.), conseil en propriété industrielle, membre, Sergy

Association internationale des juristes pour le droit de la vigne et du vin (AIDV)/International Wine Law Association (AIDV)
Matthijs GEUZE (Mr.), Representative, Divonne-les-Bains

Association internationale pour la protection de la propriété intellectuelle (AIPPI)/International Association for the Protection of Intellectual Property (AIPPI)
Irmak YALÇINER (Ms.), Observer, Zurich

Association internationale pour les marques (INTA)/International Trademark Association (INTA)
Bruno MACHADO (Mr.), Geneva Representative, Rolle
bruno.machado@bluewin.ch
Clark LACKERT (Mr.), Expert, New York

Association japonaise des conseils en brevets (JPAA)/Japan Patent Attorneys Association (JPAA)
Miki IWASAKI (Ms.), Patent Attorney, Osaka
tomii@fukamipat.gr.jp
Mizue KAKIUCHI (Ms.), Expert, Tokyo
it.takahashi-jpaa@nifty.com

Association japonaise pour les marques (JTA)/Japan Trademark Association (JTA)
Tsuyoshi FUJIMOTO (Mr.), Patent and Trademark Attorney, Tokyo
t.fujimoto@sugimura.partners

China Trademark Association (CTA)
ZHANG Haiyan (Mr.), Expert, Beijing
65489988@qq.com

Chambre de commerce internationale (CCI)/International Chamber of Commerce (ICC)
Daphne YONG-D'HERVÉ (Ms.), Chief Intellectual Property Officer, Paris
dye@iccwbo.org
José GODINHO (Mr.), Intellectual Property Officer, Paris
jose.godinho@iccwho.org

Fédération internationale des conseils en propriété intellectuelle (FICPI)/International Federation of Intellectual Property Attorneys (FICPI)
Toni POLSON ASHTON (Ms.), Co-Chair, CET Group 1, Toronto
ashton@simip.com
Jürgen BUCHHOLD (Mr.), Reporter, CET Group 2, Frankfurt
bucchold@olbrichtpatent.de

Health and Environment Program (HEP)
Madeleine SCHERB (Ms.), President, Geneva

Internet Society (ISOC)
Nigel HICKSON (Mr.), Head, Geneva
nigel.hickson@icann.org
Laurent FERRALI (Mr.), Government and IGO Engagement Director, Geneva
laurent.ferrali@icann.org

MARQUES - Association des propriétaires européens de marques de commerce/ MARQUES - The Association of European Trade Mark Owners
Alessandro SCIARRA (Mr.), Chair, Geographical Indications Team, Milano

Organisation pour un réseau international des indications géographiques (oriGIn)/Organization for an International Geographical Indications Network (oriGIn)
Massimo VITTORI (Mr.), Managing Director, Geneva
massimo@origin-gi.com
Maurizio CRUPI (Mr.), Consultant, Geneva
Ida PUZONE (Ms.), Project Manager, Geneva
ida@origin-gi.com

V. BUREAU/OFFICERS

Président/Chair:	Adil El MALIKI (M./Mr.) (Maroc/Morocco)
Vice-présidents/Vice-chairs:	Simion LEVITCHI (M./Mr.) (République de Moldova/Republic of Moldova) Alfredo Carlos RENDÓN ALGARA (M./Mr.) (Mexique/Mexico)
Secrétaire/Secretary:	David MULS (M./Mr.) (OMPI/WIPO)

VI. SECRÉTARIAT DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OMPI)/SECRETARIAT OF THE WORLD INTELLECTUALPROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

WANG Binying (Mme/Ms.), vice-directrice générale/Deputy Director General

David MULS (M./Mr.), directeur principal, Division du droit et des services consultatifs en matière de législation, Secteur des marques et des dessins et modèles/Senior Director, Law and Legislative Advice Division, Brands and Designs Sector

Marie-Paule RIZO (Mme/Ms.), chef, Section des politiques et des services consultatifs en matière de législation, Département des marques, des dessins et modèles industriels et des indications géographiques, Secteur des marques et des dessins et modèles/Head, Policy and Legislative Advice Section, Department for Trademarks, Industrial Designs and Geographical Indications, Brands and Designs Sector

Brian BECKHAM (M./Mr.), chef, Section du règlement des litiges relatifs à l'Internet, Centre d'arbitrage et de médiation de l'OMPI, Secteur des brevets et de la technologie/Head, Internet Dispute Resolution Section, WIPO Arbitration and Mediation Center, Patents and Technology Sector

Martha PARRA FRIEDLI (Mme/Ms.), conseiller juridique (Marques), Département des marques, des dessins et modèles industriels et des indications géographiques, Secteur des marques et des dessins et modèles/Legal Counsellor (Trademarks), Department for Trademarks, Industrial Designs and Geographical Indications, Brands and Designs Sector

Marina FOSCHI (Mme/Ms.), juriste, Section des politiques et des services consultatifs en matière de législation, Département des marques, des dessins et modèles industriels et des indications géographiques, Secteur des marques et des dessins et modèles/Legal Officer, Policy and Legislative Advice Section, Department for Trademarks, Industrial Designs and Geographical Indications, Brands and Designs Sector

Violeta GHETU (Mme/Ms.), juriste, Section des politiques et des services consultatifs en matière de législation, Département des marques, des dessins et modèles industriels et des indications géographiques, Secteur des marques et des dessins et modèles/Legal Officer, Policy and Legislative Advice Section, Department for Trademarks, Industrial Designs and Geographical Indications, Brands and Designs Sector

Nathalie FRIGANT (Mme/Ms.), juriste adjointe, Section des politiques et des services consultatifs en matière de législation, Département des marques, des dessins et modèles industriels et des indications géographiques, Secteur des marques et des dessins et modèles/Assistant Legal Officer, Policy and Legislative Advice Section, Department for Trademarks, Industrial Designs and Geographical Indications, Brands and Designs Sector

Noëlle MOUTOUT (Mme/Ms.), juriste adjointe, Section des politiques et des services consultatifs en matière de législation, Département des marques, des dessins et modèles industriels et des indications géographiques, Secteur des marques et des dessins et modèles/Assistant Legal Officer, Policy and Legislative Advice Section, Department for Trademarks, Industrial Designs and Geographical Indications, Brands and Designs Sector

Matteo GRAGNANI (M./Mr.), Section des politiques et des services consultatifs en matière de législation, Département des marques, des dessins et modèles industriels et des indications géographiques, Secteur des marques et des dessins et modèles/Policy and Legislative Advice Section, Department for Trademarks, Industrial Designs and Geographical Indications, Brands and Designs Sector

[نهاية المرفق الثاني والوثيقة]